وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس –المدية-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

الموضوع:

علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر

خلال الفترة (1990-2019)

دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذّاتي بالتّأخيرات الموزّعة (ARDL)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

❖ رميدي فاطمة.

❖ مترپني نور الياقين.

تحت إشراف الأستاذ الدّكتور:

❖ د/ صغيري سيد علي.

أعضاء لجنة المناقشة

صغيري سيد علي	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا
صدروق أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
شرفي جيلالي	أستاذ محاضر ب	جامعة يحي فارس بالمدية	ممتحنا

السّنة الجامعية: 2020-2021


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين التّطور المالي والنمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1990–2019)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذّاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وبينت نتائج الدراسة أن التّضخم هو العامل الأساسي والمؤثّر في الحدّ من الفقر في الأجلين القصير والطويل، حيث كان تأثيره طردي ومعنوي على الحدّ من الفقر، في حين أن التّطور المالي والانفتاح التّجاري كان تأثيرهما سلبي ومعنوي في الأجل القصير، لكن هذه العلاقة السلبية تتحول إلى علاقة ايجابية في الأجل الطويل، بينما النّمو الاقتصادي ومعامل جيني (التّفاوت في الدّخل) كان تأثيرهما طردي ومعنوي في الأجل القصير، لكن هذه العلاقة الايجابية تتحول إلى علاقة سلبية في الأجل الطويل.

كلمات مفتاحية: التّطور المالي، النّمو الاقتصادي، الحدّ من الفقر، الجزائر، ARDL.

Abstract:

The objective of this study to measure and analyze the relationship between financial development and economic growth to reduce poverty in Algeria, during the period (1990-2019), by using The Autoregressive Distributed Lag model (ARDL). The empirical results of the study indicates that inflation is the main and influential factor in reducing poverty in the short and long terms, As it had a direct effect and insignificant on poverty reduction, while the financial development and commercial openness had a negative and signifficant in the short term, this negative relationship turns into a positive relationship in the long term, while economic growth and the gini coefficient (income inequality) were positive and signifficant in the short term, this positive relationship turns into a negative relationship in the long term.

Keywords: financial development ; economic growth ; poverty reductuin ; Algeria ; ARDL.

شكر وعرفان.

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى ونصلي ونسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

نتقدم بالشكر الجزيل وبخالص الامتنان والتقدير.

إلى من ساندنا حين خذلنا الأمل واستوطننا اليأس والفشل.

إلى من آمن بنا ورافقنا في أولى خطواتنا في سلم النجاح.

إلى من زرع فينا الإرادة والعزم والرغبة في تحقيق الأحلام.

إلى الأستاذ المشرف "صغيري سيد علي".

كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بجزيل الشكر لجميع الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية.



إهداء.

إلى الذي بذل جهد السنين من أجل أن أحتلي سلالم النجاح.

"أبي الغالي"

إلى التي أخص الله الجنة تحت قدميها إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة.

"أمي العزيزة"

إلى هدية أمي لي في هذه الحياة إلى من زرعت لدي روح المثابرة والاجتهاد.

" أختي الكبرى "

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة ورياحين قلبي.

" كل إخوتي"

"إلى كل طالب

يسعى لاكتساب العلم"

"فاطمة"



إهداء.

أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة سنوات من الجهد والاجتهاد إلى الإنسان العظيم صاحب الاسم النبوي، إلى من تربع على عرش إعجابي ولازال. "جدي العزيز"

إلى روح الحبيبة الغالية التي لم تنساني بدعائها ولا يوم. "جدتي الحبيبة"

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا، وجعلت الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر ونبع الحنان.

"أمي الغالية"

إلى من تعب لنرتاح، وضحى لنعلوا، إلى سندنا في الحياة. "أبي الغالي"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي وسندي في الدراسة وفي الأيام الصعبة أختي الغالية.

"فاطمة الزهراء"

إلى ملح الحياة وسكرها، إلى شموع البيت وضياءها، " أخواتي الأعزاء"

إلى نصف ديني إلى من سأكمل معه حياتي "محمد لمين"

"إلى كل من عرفتهم وأحببتهم في الله، إلى
كل من وسعهم صدري ولم يذكرهم قلمي".

"نور اليقين"

الفهرس.

الملخّص	
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	أ–م
الفصل الأول: الإطار النّظري للتّطور المالي	
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النّظام المالي	3
المطلب الأول: تعريف النّظام المالي	3
المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للنّظام المالي	4
المطلب الثالث: مكوّنات النّظام المالي	6
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التّطور المالي	11
المطلب الأول: تعريف التّطور المالي	11
المطلب الثاني: أبعاد التّطور المالي	12
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التّطور المالي	13
المبحث الثالث: محدّدات تطور النّظام المالي	16
المطلب الأول: محدّدات إقتصادية	16
المطلب الثاني: محدّدات مؤسّساتية للتّطور المالي	18
المطلب الثالث: محدّدات مرتبطة بالنّظام المالي	20
خاتمة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: الإطار النّظري للنّمو الإقتصادي	
مقدمة الفصل الثاني	25
المبحث الأول:أساسيات حول النّمو الإقتصادي	26

المطلب الأول: التّنمية الإقتصادية والنّمو الإقتصادي والفرق بينهما	26
المطلب الثاني: عناصر النّمو الإقتصادي	29
المطلب الثالث: العوامل المحدّدة للنّمو الإقتصادي	30
المبحث الثاني: نظريات النّمو الإقتصادي التقليدية	33
المطلب الأول: نظرية النّمو الكلاسيكية	33
المطلب الثاني: نظرية النّمو الكينزية	37
المطلب الثالث: نظرية النّمو النيوكلاسيكية	41
المبحث الثالث: نظريات النّمو الإقتصادية الحديثة	46
المطلب الأول: نموذج النّمو الدّاخلي لقطاع واحد"AK"	46
المطلب الثاني: نموذج رومر "Romer" نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة	49
المطلب الثالث: نموذج "روبرت لوكاس"	50
خاتمة الفصل الثّاني	52
الفصل الثالث: الإطار النّظري للفقر مع إبراز العلاقات بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر	
مقدمة الفصل الثالث	54
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الفقر	55
المطلب الأول: تعريف الفقر	55
المطلب الثاني: أنواع الفقر	56
المطلب الثالث: أسباب تفشي ظاهرة الفقر	58
المبحث الثاني: الأسس النظرية لتحليل ظاهرة الفقر	61
المطلب الأول: مؤشرات قياس الفقر	61
المطلب الثاني: نظريات الفقر	68
المطلب الثالث: أنواع السّياسات الاقتصادية الكلّية لمكافحة الفقر	71
المبحث الثالث: إبراز العلاقات بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر	73

المطلب الأول: العلاقة بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي	73
المطلب الثاني: العلاقة بين التّطور المالي والحدّ من الفقر	74
المطلب الثالث: العلاقة بين النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر	78
خاتمة الفصل الثالث	79
الفصل الرابع: تحليل وقياس علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام نموذج (ARDL)	
تمهيد	81
المبحث الأول: التّحليل النّظري لنموذج (ARDL)	82
المطلب الأول: لمحة عن نموذج (ARDL)	82
المطلب الثاني: مميزات نموذج (ARDL)	84
المطلب الثالث: خطوات نموذج (ARDL)	84
المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحديد علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج (ARDL)	87
المطلب الأول: نموذج الدّراسة	87
المطلب الثاني: تقدير النّموذج	100
المطلب الثالث: الاختبارات التّشخيصية لنموذج (ARDL)	108
خاتمة الفصل الرابع	112
خاتمة عامة	114
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	الفرق بين التّنمية الاقتصادية والنّمو الاقتصادي.	29
(02)	نتائج التّحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التّطور المالي.	88
(03)	وصف متغيرات الدّراسة.	89
(04)	نتائج اختبار جذر الوحدة.	97
(05)	نتائج اختبار فترة الإبطاء.	98
(06)	نتائج التّقدير حسب معيار (BIC).	99
(07)	نتائج اختبار التّكامل المشترك.	101
(08)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدّراسة باستخدام نموذج (ARDL).	102
(10)	نتائج الاختبارات التّشخيصية.	105

قائمة الأشكال.

رقم الشّكل	عنوان الشّكل	الصّفحة
(01)	تصورات آدم سميث حول النّمو الاقتصادي.	34
(02)	نموذج "AK".	48
(03)	منحنى لورنز.	66
(04)	تطور نصيب الفرد من النّفقات النّهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	90
(05)	تطور مؤشر التّطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	91
(06)	تطور نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	92
(07)	تطور معامل جيني في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	93
(08)	تطور الانفتاح التّجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	94
(09)	تطور معدلات التّضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).	96
(10)	نتائج اختبار التّوزيع الطبيعي.	106
(11)	نتائج اختبار ثبات أو استقرار النّموذج.	107

مقدمة عامة.

مقدّمة:

يشهد العالم اليوم ارتفاعا محسوسا في ظاهرة الفقر، حيث تنخفض معدّلات الاستهلاك الفردي أو الدّخل الفردي عن مستويات الفقر، إذ تسعى كل الشعوب إلى محاولة القضاء عليها أو الحدّ منها، والتّقليل من آثارها الوخيمة، ويعدّ الحدّ من الفقر وخفض معدلاته محورا أساسيا في أي سياسة تنموية، والذي يتطلب تحقيقه تبني سياسات اقتصادية توازن بين تحقيق النّمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدّخل معا، ولا تزال العلاقة بين تحقيق النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر محور جدل كبير في الأدبيات الاقتصادية، فبينما يذهب البعض إلى وجود علاقة حتمية بين الاثنين، بمعنى أن تحقيق النّمو الاقتصادي يؤدّي إلى تحسين رفاهية الأفراد والحدّ من معدّلات الفقر، يذهب البعض الآخر إلى أن هذه العلاقة هي علاقة مشروطة بأثر هذا النمو على توزيع الدّخل، فإذا صاحب النّمو الاقتصادي تغيير أو تحسين في توزيع الدّخل، أدّى إلى تقليل الفقر، أمّا إذا لم يحدث ذلك فيكون تأثير النّمو على الفقر محدودا، وبالتّالي يتطلب اعتماد سياسات أخرى للتّقليل من حدة الفقر، ومن بين هذه السّياسات تحسين وتطوير الخدمات المالية والتي يطلق عليها بالتّطور المالي، والذي يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، لما له من دور في عملية خلق الفرص الاستثمارية والوساطة المالية، من خلال ما يحقّقه من خفض تكاليف المعاملات والعمليات المالية، وتشجيع الاستثمار من خلال تحديد الفرص الجيّدة للعمل، وبالتّالي مكافحة الفقر، والعلاقة بين التّطور المالي والفقر معقّدة بسبب العديد من القيود المباشرة التي تؤثّر سلبا على الدّور الذي يلعبه التّطور المالي في الحدّ من الفقر.

سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

❖ الإشكالية:

هل هناك علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

❖ الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف يتم تقييم أداء النّظام المالي؟

2- ما هي الأسس النّظرية للنّمو الاقتصادي؟

3- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بظاهرة الفقر وأهم النّظريات المفسّرة له؟

4- ما هي طبيعة العلاقة بين مؤشرات الفقر والتّطور المالي والنّمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019)؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

1- هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين التّطور المالي والحدّ من الفقر في الجزائر في الأجل الطويل.

2- هناك علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر في الجزائر في الأجل القصير.

❖ **أهمّية الدراسة:**

تكمن أهمّية هذه الدّراسة في تحليل علاقة معدّلات الفقر بكل من مؤشر التّطور المالي والنّمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019)، بهدف معرفة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل على حدّ سواء، لذلك اعتمدنا على نموذج الانحدار الذّاتي للفجوات الزمنية الموزّعة المتباطئة (ARDL).

❖ **أسباب اختيار الدّراسة:**

ترجع أسباب اختيار الدراسة إلى:

1- الرّغبة في الدّراسة والبحث في موضوع ظاهرة الفقر، باعتبارها من المشاكل الواقعية.

2- انتشار ظاهرة الفقر وتفاقمها في البلدان النّامية بشكل عام، وفي المجتمع الجزائري بشكل خاص.

3- نقص الأبحاث والدّراسات التي عالجت مثل هذه الظّواهر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

4- إثراء البحث العلمي في مجال الاقتصاد القيّاسي.

❖ **أهداف الدّراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة في الفقر في الجزائر، من خلال نموذج الانحدار الذاتي للتّأخيرات الموزعة (ARDL)، وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2019).

❖ **منهج الدّراسة:**

بالنّظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، سنعتمد على المنهج الوصفي التّحليلي لدراسة أداء متغيرات الدراسة وتطوّرهما من خلال الجانب النظري والدّراسات السّابقة، كما سنتّبع في الدّراسة المنهج القياسي عن طريق الاستعانة بالطّرق القياسية والإحصائية الحديثة لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث قمنا باستخدام المصادر التالية:

- المصدر الأول: المعلومات "المعطيات" النظرية، وتم جمعها من المصادر والمراجع بجميع أنواعها.
- المصدر الثاني: تم الحصول على البيانات بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

❖ **الدّراسات السابقة:**

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدّراسات السّابقة التي أجريت في هذا الموضوع حسب التّسلسل الزّمني نذكر منها:

1- الدّراسات حول الدول العربية:

➢ **دراسة (بن حمد عبد الله القدير، 2004)** ركزت هذه الدّراسة على معرفة تأثير التّطور المالي على النّمو الاقتصادي في المملكة العربية السّعودية، خلال الفترة (1970-2001)، وذلك باستخدام منهجية Granger ونموذج تصحيح الخطأ، وتم استخدام المتغيّرات التّالية: معدل النّمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط دخل الفرد الحقيقي والتطور المالي مقاسا بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض المخصصة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبناءا على نتائج الدراسة فقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي ومعدّل النمو الاقتصادي، أما نموذج تصحيح الخطأ فقد دلّ على وجود علاقة سببية ذات اتّجاهين بين التّطور المالي ومعدّل النّمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

➢ **دراسة (صحراوي، 2011)** جاءت هذه الدّراسة لإلقاء الضّوء على أثر تطور السّوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النّمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1979-2009)، وذلك من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، اختبار الاستقرارية للنّموذج، اختبار التّكامل المشترك ونموذج متّجه تصحيح الخطأ، حيث تم قياس النّمو الاقتصادي بالنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تطور الجهاز المصرفي بالقيمة السوقية للأسهم ومعدّل دوران الأسهم، تطور السّوق المالي بعرض النّقد الحقيقي بالمفهوم الواسع وإجمالي الائتمان المحلي الحقيقي، أما الإنفاق الحكومي الحقيقي ممثل للسّياسة المالية، توصلت نتائج الاختبارات إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين تطور الجهاز المصرفي وتطور السوق المالي والإنفاق الحكومي والنّمو الاقتصادي، وبين اختبار التّكامل المشترك الخاص بالأجل الطويل واختبار دالة الاستجابة الفورية الخاص بالأجل القصير أن التأثر السلبي للائتمان المحلّي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وكذلك في المدى القصير، وتأثير عرض النقد بالمعنى الواسع على النمو الاقتصادي إيجابي ومعنوي في المدى الطويل وكذلك في المدى القصير، وتأثير القيمة السوقية ومعدل الدّوران على النّمو الاقتصادي ايجابي ومعنوي في المدى القصير وفي المدى الطويل، وبالتّالي تطور السوق المالي له تأثير ايجابي على النّمو الاقتصادي، وأن تأثير الإنفاق

الحكومي على النمو الاقتصادي ايجابي ومعنوي في المدى القصير، في حين أنه سلبي وغير معنوي في المدى الطويل.

➢ **دراسة (جار الله، 2013)** هدفت هذه الدّراسة إلى قياس أثر التّطور المالي على النّمو الاقتصادي في عيّنة من الدّول النامية (الآسيوية)، خلال الفترة الممتدة من (1970-2010)، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وعليه توصّلت نتائج الدّراسة إلى أن الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص هو المتغير المالي الأكثر تأثيرا في النّمو الاقتصادي مقارنة بالأنواع المالية الأخرى (عرض النقد والائتمان المقدم إلى القطاع المصرفي) في المدى الطويل، وكذلك في المدى القصير، مما يؤشر أهمية الاستثمار الخاص في دفع وتسريع النّمو الاقتصادي، ولكن هذه العلاقة الايجابية تتحول إلى علاقة سلبية في المدى القصير، وأن تأثير الادخار القومي له تأثير معنوي موجب في النمو في المدى الطويل والمدى القصير، وأن إجمالي الاستثمار المحلي له تأثير سلبي في النمو، وبالإضافة إلى أن معدل دوران السهم يؤثر سلبا في النّمو الاقتصادي، وأهم الاستنتاجات التي توصّلت إليها هذه الدراسة أن التّطور المالي يؤدّي إلى توجيه الموارد من الادّخار الخاص إلى الاستثمار الخاص ويشجع على تسهيل العمليات التجارية، ويعطي مؤشرا ايجابيا للمستثمر الأجنبي لكي يستثمر في هذه الدول، مما يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة سببية تتجه من التّطور المالي إلى النّمو الاقتصادي.

➢ **دراسة (العبد لي، حسن علي، 2014)** تناولت هذه الدّراسة قياس وتحليل العلاقة بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي والفقر في العراق، خلال الفترة (1980-2010)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، واستنادا إلى النّظرية الاقتصادية تم استخدام كل من مستوى الفقر في العراق، التّطور المالي معبّرا عنه بنسبة حجم الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، النّمو الاقتصادي والمعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم والمعبر عنه بنسبة التغير في المستوى العام للأسعار، وتشير نتائج الدّراسة إلى وجود علاقة سببية معنوية متّجهة من النّمو الاقتصادي إلى الفقر، ووجود علاقة سببية معنوية جدّا متّجهة من التّضخم إلى الفقر، في حين توجد علاقة سببية ضعيفة متجهة من التّطور المالي إلى الفقر، كما أن التّطور المالي والنّمو الاقتصادي لم يكن لهما تأثير معنوي كبير في الحدّ من الفقر في الأجلين القصير

والطّويل رغم تأثيرهما العكسي على الفقر، وأن التّضخم هو العامل الأساسي والمؤثّر في الحدّ من الفقر في الأجلين القصير والطويل حيث كان تأثيره طردي على الفقر.

➢ **دراسة (الغصاونة، 2014)** اختبرت هذه الدّراسة العلاقة بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي في الأردن، للفترة (1980–2012)، وذلك من خلال استخدام منهجية التّكامل المشترك ومنهجية تصحيح الخطأ (VECM)، واعتمدت الدّراسة على بناء نموذج قياسي تم بناؤه على النّظرية الاقتصادية، واشتمل النّموذج على متغير الناتج المحلي الإجمالي كممثل للنّمو الاقتصادي، وكذلك كل من: عرض النقد، إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان كمتغيرات مستقلة ممثلة للتطور المالي، وأشارت نتائج اختبار التّكامل المشترك إلى أن عرض النقد الواسع (M2) يؤثر بشكل ايجابي على النّمو الاقتصادي ممثل بالناتج المحلي الإجمالي، وتأثير متغير إجمالي الودائع بشكل ايجابي على النّشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي، في حين كان أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص سلبا على النّشاط الاقتصادي الممثل بالنّاتج المحلي الإجمالي، كما وضح اختبار تصحيح الخطأ (VECM) أن هناك علاقة سببية من المتغيّرات المستقلة (عرض النقد، إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان) إلى المتغيّر التّابع الناتج المحلي الإجمالي، أي تحقق نظرية قيادة العرض في الأجل الطويل.

➢ **دراسة (السّواعي، 2015)** قامت هذه الدّراسة بتحليل العلاقة بين تحرير التجارة والتطور المالي ممثلا بالائتمان المحلي، الائتمان الخاص وعرض النقد وأثرهما على النمو الاقتصادي في الأردن، خلال الفترة (1992–2011)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي للانفتاح التّجاري على النّمو الاقتصادي في المدى القصير والمدى الطويل، وكذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على النّمو الاقتصادي، وأبرزت كذلك أن تحرير التجارة لا يعزز النّمو الاقتصادي.

➢ **دراسة (عيّاد، 2018)** بحثت هذه الدّراسة عن أثر معدّل النّمو الاقتصادي على معدّل الفقر في الوطن العربي باستعمال عينة من 21 دولة عربية، خلال الفترة (1970–2017)، وذلك باستخدام نماذج بانل (PANEL)، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على النموذج المستخدم من طرف Meng سنة 2005، الذي شمل ستة متغيرات متمثلة في: معدل الفقر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر اللامساواة مقاسا بمؤشر ثايل، معدل التّضخم، نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي

ونسبة الالتحاق بالتّعليم الابتدائي، وتوصّلت نتائج الدّراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي من معدل النمو الاقتصادي باتجاه معدل الفقر، ويمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي في الوطن العربي لا يساعد على تقليص معدلات الفقر خلال فترة الدراسة.

➢ **دراسة (سبكي، بوروشة، 2018)** اهتمّت هذه الدّراسة بإبراز أثر التّحرير المالي على النّمو الاقتصادي في عينة من "05" دول المينا، خلال الفترة (1990-2015)، وذلك باستخدام معطيات البانل (PANEL)، مستندة هذه الدّراسة على خمسة متغيّرات تمثّلت في النّمو في نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي، مؤشر عرض النقود، القروض الممنوحة من إجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد توصّلت نتائج الدّراسة إلى وجود أثر جوهري وايجابي لمؤشّر عرض النقود على معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام، ووجود أثر جوهري وسلبي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام على معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي، كما أنه لا يوجد أثر جوهري لكل من معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النّمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي.

➢ **دراسة (علي حسين، شحدة حمدان،2020)** وضّحت هذه الدّراسة التّطور المالي وتأثيره في النّمو الاقتصادي في العراق، خلال الفترة (2004-2018)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وتم استخدام عدد من المتغيرات المالية والنّقدية وهي: عرض النقد بالمعنى الواسع/GDP، معدّل التراكم الرأسمالي/GDP، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/GDP التي تعبر عن التّطور في القطاع المالي، وتوصلت نتائج الدّراسة إلى أن النّمو الاقتصادي لا يسبب في المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج، ولكنه يسبب في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في العراق خلال فترة الدراسة.

➢ **دراسة (بن يحي، طلحاوي، 2020)** استكشفت هذه الدّراسة طبيعة العلاقة التي تربط التّطور المالي والنّمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في ظل سياسة التحرير المالي، خلال الفترة (1990-2018)، وذلك باستخدام تحليل بيانات بانل (PANEL) ونموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، وتم استخدام المتغيرات التّالية: النمو الاقتصادي تم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشرات التطور المالي المستخدمة هي: نسبة الائتمان الممنوح من

القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر السيولة، نسبة إجمالي الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الانفتاح التجاري، وأظهرت نتائج الدّراسة عدم وجود علاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين أن هناك تأثيرا متباينا لمؤشرات التطور المالي في المدى القصير، إضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من النّمو الاقتصادي إلى التّطور المالي في الدّول الثّلاثة (تونس، الجزائر والمغرب).

2- الدّراسات حول الدول الأجنبية:

- **دراسة (LeVine and ZERVOS, 1996) بعنوان: Stock market development and Long-Run growth**

هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي وتطور السوق المالي في 41 دولة، خلال الفترة (1976-1993)، وذلك باستخدام طريقة (Tow stage least squares).

حيث تم قياس النّمو الاقتصادي من خلال معدل نمو نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي، أما تطور السّوق المالي فتم قياسه من خلال نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة حجم التداول إلى النّاتج المحلي الإجمالي، معدّل الدّوران، وكذلك من خلال مؤشر تنويع الخطر المعبر عنه بدرجة الاندماج الدولي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التحكمية المتمثلة في: الرصيد المبدئي لكل من رأس المال المادي ورأس المال البشري، معدل التسجيل في المدارس الثانوية، التضخم، نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وعلاوة سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء ونسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين السوق المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن مؤشرات تطور السوق المالي تؤثّر إيجابا في النّمو الاقتصادي.

➢ دراسة (EDWARDS, 2001) بعنوان:

Capital mobility and economic performance :are eerging economies different?

تطرّقت هذه الدّراسة إلى كيفية تأثير تحرير حساب رأس المال على النّمو الاقتصادي في وجود التّطور المالي، خلال الفترة (1980–1989)، وذلك باستخدام طريقة المربّعات الصّغرى المعممة، ومؤشر Quinn الذي يقيس شدة القيود والضّوابط المفروضة على حساب رأس المال، لعيّنة غير متجانسة متكونة من 62 دولة من الدول النامية والدول المتطورة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤثر إيجابا على النّمو الاقتصادي في الدّول ذات أنظمة مالية متطوّرة، وأيضا أن تحرير حساب رأس المال يبطئ من حجم النمو الاقتصادي في الدول النامية.

➢ دراسة (caldero'n and liu,2003) بعنوان:

The direction of causality between financial development and economic growth:

هدفت هذه الدّراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي لـ: 109 دولة نامية ومتقدمة، خلال الفترة (1960–1994)، وذلك باستخدام اختبار geweke decomposition، حيث تم قياس النّمو الاقتصادي بمعدّل نمو نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما التّطور المالي فتم قياسه من خلال متغيرين هما: نسبة العرض النقدي بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى متغيرات أخرى مؤثرة في النمو الاقتصادي وهي: رأس المال البشري، سعر صرف السوق الموازي، نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل الأولي، وتوصلت نتائج الدراسة حسب اختبار السببية وجود اتجاه ثنائي السببية بين التعميق المالي والنمو الاقتصادي، أما حسب اختبار المساهمة النسبية التابع لاختبار (geweke decomposition) بين أن فرضية قيادة العرض تساهم في هذه العلاقة السببية الثنائية بشكل أكبر من فرضية قيادة الطلب في الدول

النّامية منه في الدول الصناعية، وبينت كذلك أن تأثير التعميق المالي في النمو الاقتصادي يكون من خلال التراكم الرأسمالي ونمو معدل الإنتاج.

➢ **دراسة (Sehrawat, giri, 2017) بعنوان:**

The impact of financial development, economic growth, income inquality on poverty : evidence from India

وضّحت هذه الدّراسة تأثير التّنمية المالية والنّمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل على الفقر في الهند، خلال الفترة (1970–2015)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واختبار (Granger) للسببية، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية وطويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وعدم المساواة والفقر، كما تظهر النتائج أن التنمية المالية والنمو الاقتصادي يساعدان في الحد من الفقر في الهند، في حين أن عدم المساواة في الدّخل والتّضخم يؤديان إلى تفاقم الفقر. أما حسب اختبار Granger فتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التّنمية المالية والنّمو الاقتصادي إلى الفقر، علاوة على ذلك توجد علاقة سببية ثنائية الاتّجاه بين عدم المساواة والفقر.

➢ **دراسة (BENABDLAZIZ Sofyane, BENANDLAZIZ Samir,2019) بعنوان:**

Study the impact of financial development indicators on growth in the region of middle east and north Africa

بحثت هذه الدّراسة في أثر مؤشرات التّطور المالي على النّمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel) وتقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، خلال الفترة (1980–2015)، وخلصت نتائج الدّراسة إلى إيجابية العلاقة بين المفهوم الموسع للنقود ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وكذلك علاقة إيجابية أيضا بين مؤشر التجارة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

3- الدّراسات التي تم تطبيقها على الجزائر:

➢ **دراسة (بن معزو، حمانة، 2013)** بحثت هذه الدّراسة عن العلاقة طويلة الأجل بين التّحرير المالي والنّمو الاقتصادي في الجزائر، للفترة (1970-2010)، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، توصّلت نتائج الدّراسة إلى وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بين التّحرير المالي والنّمو الاقتصادي، وهذا يعني أن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر كان لها أثر سلبي في الأجل الطويل على مستويات النّمو الاقتصادي، أما الانفتاح التّجاري فكانت العلاقة بينه وبين النّمو الاقتصادي طويلة الأجل.

➢ **دراسة (بن قبلية، 2016)** وضّحت هذه الدّراسة أثر التّطور المالي على النّمو الاقتصادي في الجزائر، للفترة (1990-2014)، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك واختبار Granger لتحديد العلاقة السببية بين مؤشر النّمو الاقتصادي ومؤشرات التّطور المالي واعتمدت الدراسة على نموذج قياسي يشمل متغير النمو الاقتصادي معبرا عنه بالنّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتغيّر تطور النّظام المالي والمعبر عنه بنسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى النّاتج المحلي الإجمالي، نسبة القروض المحلية للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة أشباه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأشارت نتائج الاختبارات إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من النّمو الاقتصادي ونسبة النقد بالمفهوم الواسع ونسبة الائتمان إلى القطاع الخاص ونسبة أشباه النقد إلى النّاتج المحلي الإجمالي، وأن هناك علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من النّمو الاقتصادي إلى التّطور المالي بمقاييسه المختلفة، مع انعدام العلاقة السببية من التّطور المالي بمقاييسه المختلفة إلى النمو الاقتصادي.

➢ **دراسة (اينال، شيبي، 2016)** قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين تطور القطاع المالي والنّمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1980-2014)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث تم قياس النّمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقياس التّطور المالي بالائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، والكتلة النّقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أن النّمو الاقتصادي هو الذي يؤدّي إلى التّطور المالي، وأظهرت أن النّمو الاقتصادي يرتبط عكسيا مع الائتمان المحلي المقدم من القطاع الخاص، ويرتبط إيجابا مع

الكتلة النقدية في كل من المدى القصير والمدى الطويل، وأبرزت أيضا أن التطور المالي لا يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

➢ **دراسة (عيّاد، بن لشهب، 2016)** تطرّقت هذه الدّراسة إلى أثر النّمو الاقتصادي وعدم اللّامساواة على معدلات الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1970-2013)، وذلك باستخدام منهجية (ARDL)، وتم قياس النّمو الاقتصادي بنصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي، وقياس مؤشر اللاّمساواة بمعامل ثايل، وقياس معدّل الفقر بالاستهلاك الفردي، فبينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة (النمو الاقتصادي، مؤشر اللاّمساواة، معدا الفقر)، أي أنها تسلك سلوكا متشابها في المدى الطويل ولا تبتعد عن بعضها البعض، كما اتضح من خلال نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة في المديين القصير والطويل، ومن جهة أخرى وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي في كلا المديين القصير والطويل.

➢ **دراسة (بوزيان، 2017)** بحثت هذه الدّراسة عن أثر تحرير المتغيرات المالية الأساسية على النّمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2015)، وذلك باستخدام نماذج قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر لم يكن لها أثر إيجابي جيد على النّمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، كما تم التوصل أيضا إلى أن بعض مؤشرات التحرير المالي وبالرغم من أهميتها في الاقتصاد إلا أنه ليس لها تأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

➢ **دراسة (بوشنتوف، بوثلجة، 2018)** تطرّقت هذه الدّراسة إلى تقييم سياسة التّحرير المالي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2017)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) واختبار سببيةTODA YAMAMOTO، وذلك بالاعتماد على المتغير التّابع ممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغيّرات المستقلة ممثلة بـ: التضخم، الكتلة النقدية، درجة الانفتاح التجاري ومؤشر التّطور المالي، وتوصّلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين التّحرير المالي والنّمو الاقتصادي في المدى الطويل، وأبرزت هذه الدّراسة أن التّحرير المالي لا يؤثر على النّمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ هيكل الدراسة:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

➢ **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان "الإطار النّظري للتّطور المالي" حيث يستعرض هذا الفصل ثلاثة مباحث، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول النّظام المالي، أما المبحث الثاني فتناولنا مفاهيم أساسية حول التّطور المالي، في حين تم التّطرق في المبحث الثالث إلى محدّدات التطور المالي.

➢ **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان "الإطار النّظري للنّمو الاقتصادي"، حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لنظريات النّمو الاقتصادي التقليدية، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى نظريات النّمو الاقتصادي الحديثة.

➢ **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان "الإطار النّظري للفقر مع إبراز العلاقات بين التّطور المالي، النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر"، حيث تناولنا في المبحث الأوّل مفاهيم أساسية حول الفقر، أما المبحث الثّاني فتضمن الأسس النظرية لتحليل ظاهرة الفقر، وختمنا هذا الفصل بإبراز العلاقات بين التّطور المالي، النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر.

➢ **الفصل الرّابع:** وهو الجزء التّطبيقي للدّراسة، جاء تحت عنوان "تحليل وقياس علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من الفقر في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من (1990-2019)، باستخدام نموذج (ARDL)"، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تم التّطرق في المبحث الأوّل إلى التّحليل النظري لنموذج (ARDL)، أمّا المبحث الثاني فقد تضمن دراسة قياسية لتحديد علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019)، باستخدام نموذج (ARDL).

الفصل الأوّل:

الإطار النّظري

للتّطور المالي.

مقدّمة الفصل الأوّل:

يعد قيام النشاط الاقتصادي وتوسعه مرهونا بتوفر عناصر الإنتاج المختلفة، في مقدمتها عنصر رأس المال، لذلك فإن الحاجة إلى التمويل تقف وراء نشوء النظام المالي الذي يتشكل من مجموع المؤسسات والأسواق والقنوات التي توفر الآلية الضرورية لخلق وتبادل الأموال المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات القدرة التمويلية والوحدات الاقتصادية العجزية.

لكن النظام المالي على مستوى العالم شهد تغيرا جذريا وتوسعا سريعا مدفوع برفع القيود التنظيمية والتحرير، فضلا على التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد سجلت تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود زيادة حادة، واستحدثت الأسواق المالية أدوات مالية جديدة متطورة، وازدادت سهولة وسرعة تنفيذ المعاملات المالية، فهذه التغيرات السريعة في البيئة الخارجية، أدت إلى ظهور نظام مالي حديث ومتطور يتعامل بأسس جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية، ويتمثل دوره الرئيسي في توفير الآليات اللازمة لانتقال الأموال بين هذه القطاعات بصورة تسمح بتعظيم المنفعة، ولقد ساهم تطور النظام المالي في تحقيق الاستقرار النقدي وتعبئة ادخار الأعوان الاقتصاديين وضمان تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كل مبحث ينقسم إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النظام المالي؛**
- **المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التطور المالي؛**
- **المبحث الثالث: محددات تطور النظام المالي.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النّظام المالي.

إنّ وجود نظام مالي فعال يعتبر أمرا ضروريا لأي نظام اقتصادي، فهو الذي يعمل على توفير الموارد المالية الضرورية لسير النشاط الاقتصادي، ومن خلال توفير الأدوات والمنشآت والأسواق القادرة على تجميع المدخرات اللازمة للاستثمار، لذا أصبح يعتبر التقدم والتطور الحاصل في النظام المالي لأي دولة بمثابة المعيار الرئيسي للحكم على مدى تقدم الدول، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى عدة تعاريف للنظام المالي ونوضح مختلف وظائفه.

المطلب الأول: تعريف النّظام المالي.

إن دراستنا لتعريف النّظام المالي، يكون من خلال التعرف على شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية، والتي تتحكم بدورها في كل من التّبادل الحر، الإنتاج، حيازة الأدوات المالية المختلفة والأصول، ومن خلال هذا تبرز لنا أنظمة مالية مختلفة التركيبة من دولة لأخرى، وعليه سنقدم عدة تعار يف للنظام المالي كما يلي:

- **التّعريف الأوّل:** يعرف النّظام المالي على أنه "كيان يتكون من مجموعة العناصر تعمل على أداء مجموعة من الوظائف، يأتي مقدّمتها نقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز. **(Gordon, 1999, p. 440)**

- **التّعريف الثّاني:** يعرف النّظام المالي على أنّه " مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، أو من المقرضين إلى المقترضين، من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول والأدوات المالية المحتلفة. **(مطاوع، 2001، صفحة 2)**

- **التّعريف الثّالث:** تعرّف أشواق بن قدور النظام المالي على أنه "جملة من العناصر والعلاقات، هي الأجزاء المكونة لهذا النظام، أما العلاقات فهير روابط تلك العناصر، ومجموع الاثنين معا يكون وحدة النظام، وبما أن نظام أي بلد يسوده تشابك معقد، وجب تقسيمه إلى أنظمة فرعية مثل النظام الساسي والنظام الاقتصادي... إلخ. كما أن كل نظام من هذه الأنظمة ينقسم بدوره إلى أنظمة جزئية كالنّظام الاقتصادي إلى النّظام المالي، ماهو إلا جزء من النّظام الاقتصادي له هيكله الذي يجعله في حد

ذاته نظاما، أو أنه تجمع الأسواق والوسطاء ومؤسسات مختلفة، ويتضح أن النّظام المالي ما هو إلا جزء من النّظام الاقتصادي، له هيكله الذي يجعله في حد ذاته نظاما". **(بن قدور، 2013، صفحة 32)**

➢ **من التّعاريف السابقة** يمكن تعريف النّظام المالي على أنه "شبكة معقّدة من المؤسّسات والاجراءات والممارسات والقواعد التي تحدد الطّرق المتبعة في جمع المدخرات من الوحدات الاقتصادية، المؤسسات والحكومات التي تفوق إيراداتها نفقاتها، وإعادة توزيعها لصالح الوحدات الاقتصادية التي تفوق حاجتها للتمويل إمكانياتها الذاتية، حيث يسمح النظام المالي للوحدات الاقتصادية ذات العجز بالإنفاق أكثر مما تملك خلال فترة زمنية معينة، وفي المقابل يتيح للوحدات الاقتصادية ذات القدرة التمويلية بتوظيف واستثمار مواردها الفائضة".

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للنّظام المالي.

تتزايد أهمية النّظام المالي في النّظام الاقتصادي المعاصر كلما كان أكثر تعقدا، باعتباره لا يقتصر على التكييف بين الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم القدرة وحاجة التمويل، بل يؤدي خدمات أخرى بالغة الأهمية، لاسيما في ظل النظام المالي المعولم بفضل الشبكة المعقدة في الأسواق والوسطاء، يبرز أثرها في تنمية الاقتصاد من خلال كفاءة وفعالية النظام في تأدية وظائفه التي تتمثل فيما يلي:

1- **تجميع المدّخرات:** يوفر النّظام المالي منافذ لتعبئة الادخار، سواء من جانب الأفراد أو المؤسّسات، مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار، حيث يمكن للمدّخرين في ظل وجود هذا النظام إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية، ويعتمد النظام المالي في أدائه لهذه الوظيفة على توفير عائدات مغرية من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول الأوراق المالية المصدرة.

وتؤدي عملية جمع المدّخرات إلى تمويل عدد كبير من المستثمرين، مما يؤثر بشكل إيجابي على تراكم رأس المال وتسهيل تحقيق الموارد نحو الأنشطة الأكثر ربحية، مما يحفز الابتكارات التكنولوجية ويزيد من نمو الإنتاجية، وبالتلي فإن الأنظمة المالية الأكثر فعالية في تعبئة المدخرات تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

2- **إجراء معاملات التّسوية والدفع:** حيث يزود النظام المالي الاقتصاد بالوسائل اللازمة لأداء الالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى، وقد ساهم التطور الذي عرفته مؤسسات النظام المالي في الوقت الحاضر إلى ظهور وسائل دفع جديدة، كالنقود والشكات الإلكترونية. **(ساعد، 2009، الصفحات 16-17)**

3- **تجميع المعلومات المالية وتحليلها:** يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون في حال قيامهم بهذه العملية، ويؤدي النظام المالي هذا الدور من خلال الاستعانة بالخبراء في ميدان التحليل المالي، حيث تكون تكلفة استخدام هؤلاء الخبراء منخفضة جدا لأنها توزع على حجم كبير من العمليات، وهو ما يمكن المقرضين والمقترضين من اتخاذ قراراتهم بدقة.

4- **تسهيل إدارة المخاطر المالية:** تعمل الوساطة المالية على التقليل من المخاطرة، من خلال توزيع وتقاسم المخاطر والتنويع في اختيار الاستثمارات التي تمولها من خلال توزيع الودائع المتاحة للإقراض على مختلف المشروعات الاقتصادية، وذلك وفقا لمحددات الاستثمار واعتبارات العائد والمخاطرة والسيولة المرتبطة بها، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة المخاطر المجمعة مقارنة بما قد تفضي إليه مخاطر إخفاق مشروع واحد على مستثمر واحد، بالإضافة إلى قدرتها على اختيار الاستثمارات ذات المردود الأعلى ةالمخاطر الأقل، أي أنها تقلل من المخاطر المالية من خلال ما توفره من فرص أمام المستثمرين لتنويع محافظهم المالية.

5- **ممارسة الرّقابة على الشّركات الممولة:** بمجرد حصول المؤسسات الاقتصادية على القروض التي تحتاجها تصبح خاضعة لرقابة أجهزة الوساطة المالية، وذلك بهدف تقييم أدائها والتأكد من أن التسيير الممارس في هاته المؤسسات يصب في مصلحة المقرضين (أصحاب الودائع)، تعتبر هذه الوظيفة جد مهمة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بعدم كفاءة الأسواق، أي وجود مشكلة عدم تناظر المعلومات التي تقوم في ظلها المؤسسات الاقتصادية الطالبة للتمويل بإخفاء المعلومات الحقيقية المتعلقة بنشاطها، مما قد يعرض أموال المقرضين للضياع، أو استثمارها في أنشطة غير مرغوب فيها من طرفهم. **(مجاهد، 2016، صفحة 28)**

المطلب الثالث: مكوّنات النّظام المالي.

يتكون النظام المالي كما سبق ووضحناه في التعاريف من أصحاب الفائض المالي، أصحاب العجز المالي والمؤسسات المالية، والتي سنشرحها ونلخصها فيما يلي:

1- **أصحاب الفائض المالي:** وهم الذين تفوق مداخيلهم مجموع نفقاتهم، وبالتالي فهم يمثلون الطرف الذي له القدرة على التمويل، ورغبتهم هي الحصول على أفضل عائد من خلال اختيار التوظيف المناسب لهذه الفوائض.

2- **أصحاب العجز المالي:** وهم عكس الطرف الأول، حيث تفوق نفقاتهم في العادة مجموع مداخلهم، وبالتالي فهم في حاجة إلى التمويل لتغطية عجزهم، أي هم في حاجة إلى التمويل. **(سليمان، 2015، صفحة 10)**

3- **المؤسّسات المالية:** وهي الهيئات التي تسمح بالتقاء أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، والتي تنقسم بحد ذاتها إلى الأسواق المالية، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والتي سنلخصها كما يلي:

3-1- الأسواق المالية: تعرف بأنها "عبارة عن أسلوب أو أداة يتبادل من خلالها أو بواسطتها بائع الأوراق المالية مع المشتري هذه الأوراق مقابل النقد، وتساهم هذه الأداة في تحويل الأموال بكفاءة بين القطاعات الاقتصادية من وحدات الفائض إلى تلك التي تعاني من العجز. **(آل شبيب، 2012، صفحة 25)**

وتنقسم الأسواق المالية حسب عدة تصنيفات أهمها المدى العمري للأصول المالية إلى:

3-1-1-أسواق النقد: وهو سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل، والهدف الأساسي من وجود هذا السوق هو تمويل المشاريع الإنتاجية ومدها بالقروض، وتتمثل أهم مؤسساته في البنك المركزي والبنوك التجارية، وأهم أدوات الاستثمار التي يتم تداولها هي: أذونات الخزانة، القبولات المصرفية وشهادات الإيداع.وتنقسم سوق النقد بدورها إلى:

أ- السّوق الأولي: من خلالها يتم الحصول على الأموال المراد توظيفها لآجال قصيرة.

ب- السّوق الثانوي: يتم من خلاله تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل، ويتم تحديد السعر وفقا لقوى العرض والطلب وبدوره يحتوي على فرعين هما:

- أسواق الخصم: وهي السوق الذي يتم فيه خصم أدوات الائتمان قصيرة الأجل، ومن أهمها القبولات المصرفية، الأوراق التجارية وأذونات الخزينة.

- أسواق القروض قصيرة الأجل: تشمل جميع أنواع القروض التي تعتقد لآجال قصيرة تتراوح من أسبوع واحد إلى سنة كاملة. **(السيد متولي، 2010، صفحة 96)**

3-1-2- سوق رأس المال: هو ذلك السوق الذي يتم من خلاله تداول الأصول المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات، سواء عند إصدارها الأول أو عند تداولها بعد ذلك، وتكمن أهمية هذه السوق في تشجيع الاستثمار الرأسمالي، وتقديم تمويل طويل الأجل للمشاريع التي تحتاج إلى فترة أطول. **(بن قبلية، 2016، الصفحات 26-27)** وتنقسم سوق رأس المال إلى:

أ- أسواق حاضرة (فورية) يتم فيها تداول الأوراق المالية بصورة فورية بين البائعين والمشترين والتي تنقسم بدورها إلى:

- الأسواق المنظّمة: ويقصد بها بورصة الأوراق المالية، وتتميز بوجود مكان محدد يلتقي في المتعاملون بالبيع والشراء، وتوجد إجراءات محددة لتداول الأوراق المالية، ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق، ويشترط التعامل في الأوراق المالية أن تكون تلك الأوراق مسجلة بتلك السوق وفقا لقواعد معينة، وهي تنقسم بدورها إلى:

✓ سوق الإصدار (السّوق الأولي): إن عمل أسواق رأس المال تتم بداية عند قيام مصدري الأوراق المالية، بعرض أوراقهم على المشترين المحتملين للاكتتاب بها، وهذا اللقاء بين المشترين والمصدرين للأوراق المالية يمثل الدورة المالية الأولى (السّوق الأولي).

✓ سوق التداول (السّوق الثاني): بعض حاملي الأوراق المالية (المشترين) يرغبون ببيع هذه الأوراق، إما بسبب حاجتهم للسيولة النقدية أو لإعادة استثمار أموالهم في استثمارات بديلة، وهذا ما يخلق دورة مالية ثانية (السّوق الثاني).

• الأسواق غير المنظمة: أسواق تختص بتداول الأوراق المالية سواء المسجلة في البورصة (السوق المنظمة)، أو غير المسجلة فيها، يستخدم هذا الاصطلاح على المعاملات التي تتم خارج السوق المنظم، حيث لا يوجد مكان محدد لإجراء التعامل، ويتحدد سعر الورقة المالية فيها طبقا للتفاوض، ومن خلال هذه الشبكة يمكن للمستثمر أن يختار أفضل الأسعار، وهي تنقسم بدورها إلى:

- ✓ سوق ثالثة: وهو قطاع من السوق غير المنظمة، ويتكون من بيوت السمسرة من غير أعضاء الأسواق المنظمة، وإن كان لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية بأي كمية صغيرة أو كبيرة، أما جمهور العملاء في هذه السوق فهي المؤسسات الاستثمارية الكبرى.
- ✓ سوق رابعة: وهي المؤسسات الكبرى والأفراد الذين يتعاملون مباشرة فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية في طلبات كبيرة، والتي يكون الهدف منها كاستراتيجية للحد من العمولات التي يدفعونها للسماسرة، واستبعادهم لتخفيض نفقات الفقات الكبرى. **(رحيم، الاقتصاد المصرفي – مفاهيم، تحاليل وتقنيات–، 2008، الصفحات 20–21)**

ب– أسواق آجلة (أسواق العقود المستقبلية) وهي "الأسواق التي تتم فيها عقد صفقات البيع أو الشراء للأوراق المالية ثم تنفيذها في ميعاد لاحق في المستقبل". **(العبادلة، 2014، صفحة 29)**

وأن أسواق الاختيار هي شكل من أشكال أسواق العقود المستقبلية.

والاختيار عبارة عن اتفاقية قانونية تعطي مالكها الحق في شراء أو بيع (أسهم، سندات)، عند سعر محدد، ففي سوق الأوراق المالية تعتبر حقوق الاختيار اتفاقيات قابلة للتداول (بيع وشراء)، حيث تعطي لمالكيها الحق في شراء أو بيع كمية معينة من أوراق مالية عند سعر محدد، يتم تنفيذها خلال مدة محددة. وعقد الاختيار هو شكل من أشكال تفادي المخاطر التي يستخدمها المستثرون لحمايتهم من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية أو تغير سعر الفائدة في السوق. **(MISHKIN, 2004, pp. 228–229)**

وهناك سوقين للاختيار هما:

- ✓ السّوق الأمريكي: يعطي الحق بموجب الاتفاق لطرف ما في بيع وشراء الأسهم والسندات والعملات بسعر متفق عليه مقدما، على أن يتم تنفيذه في وقت خلال الفترة التي تمتد من بداية الاتفاق حتى التاريخ المحدد لانتهائه.
- ✓ السّوق الأوروبي: فلا يختلف عن الأمريكي إلا في تنفيذ الاتفاق الذي يتم في التاريخ المحدد لانتهاء الاتفاق. **(الزري و غازي، 2000، صفحة 51)**

3-2-البنوك: هي مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أنها تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات على شكل ودائع، ليعاد إقراضها لمن يرغب ويستطيع في الاستفادة منها عن طريق استثمارها. **(زياد و جودة، 2006، صفحة 03)** وتنقسم البنوك إلى عدة أنواع نلخصها في ما يلي:

• بنوك تجارية: وهي بنوك تتعامل في الأصل في الأجل القصير، أو على الأقل كل عملياتها تكون آجال قصيرة، وبالتالي فهي تتولى تمويل التجارة الداخلية والخارجية وتمويل دورة استغلال المؤسسات.

• بنوك الاستثمار: وهي بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات، أي أنها تتعامل في الأجلين المتوسط والطويل، وتساهم في رؤوس أموال الشركات، كما توسع نطاق نشاطها ليشمل أيضا التعامل في مجال الأوراق المالية، الاستثمار في العقارات والتأمين.

• بنوك إسلامية: وهي بنوك يقوم نشاطها على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى رأسها تحريم الفائدة (الربا).

• البنوك الشاملة: وهي بنوك تقوم بكافة أعمال البنوك التجارية وبنوك الأعمال وبعض مؤسسات التمويل الأخرى. **(رحيم، 2008، صفحة 17،18)**

3-3-المؤسسات المالية: وتتمثل في مختلف االمؤسسات المالية الأخرى، وعلى رأسها:

• شركات التأمين: وهي مؤسسة مالية تلتزم بمقتضى عقد التأمين أن تؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايراد أو مرتبا، أو عوضا مالي آخر في حالة

وقوع الحدث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل دورية أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها له للمؤمن.

• صناديق الاستثمار: وهي مؤسسة مالية في شكل شركة أو مساهمة أو وحدة تنظيمية مستقلة محاسبيا وماليا، تتولى تجميع المدخرات من الجمهور بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة، ثم يعهد بها إلى جهة أخرى تسمى مدير الاستثمار بغرض استثمار هذه المدخرات مع رأس مال الصندوق في الأوراق المالية أساسا، ومجالات الاستثمار الأخرى لصالح المدخرين والمستثمرين معا. **(الحناوي، نهال فريد، و العبد، 2004، الصفحات 241-242)**

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التطور المالي.

المطلب الأول: تعريف التّطور المالي.

تعددت تعاريف التّطور المالي في الأدبيات الاقتصادية، لكنّها في مجملها تتمحور حوث ثلاث مقاربات:

1- تعريف التّطور المالي وفقا للمقاربة الهيكلية لـ GOLD Smith:

أكد الاقتصادي **(GOLD Smith)** أن مصطلح تطور النظام المالي لا يوجد له تعريف محدد، وذلك راجع إلى التعقيد في الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف من بلد إلى آخر أثناء عملية التنمية الاقتصادية.**(SMITH, 1969)** ولهذا السبب قدم **(GOLD Smith)** مقاربة هيكلية لمفهوم التطور المالي، أي أن دراسة التطور المالي تتطلب بالضرورة معلومات عن التغيرات في الهيكل المالي على مدى فترات قصيرة أو طويلة من الزمن، أي جمع المعلومات عن تدفق المعاملات المالية وإجراء المقاربة للهيكل المالي في نقاط زمنية مختلفة. **(بن قبلية، 2016، صفحة 48)**

2- تعريف التطور المالي وفقا لمقاربة التحرير المالي (R.MCKINNON & E.SHAW):

اعتبر كل من (MCKINNON & SHAW) بعد ظهور نظريتهما في التحرير المالي، أن تطور النظام المالي والتحرير المالي مفهومان متطابقان، واستندا في ذلك على الخصائص التي يوفرها التحرير المالي، حيث يسمح تحرير أسعار الفائدة والخدمات المصرفية من تشجيع المنافية بين الينوك وتخصيص تكاليف التمويل، بما يساه في التخصيص الأمثل للموارد المالية وتوجيهها للاستثمارت الأكثر ربحية، كما أن إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول، يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارت المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص. وقد تعرض مفهوم التطور المالي وفقا لمقاربة التحرير المالي للعديد من الانتقادات، حيث أثبت الواقع العملي أن يكون النظام المالي متطورا لا يعنب أن يكون نظاما متحررا بدون أدنى قيود. **(Béji, 2009, p. 20)**

3- تعريف التّطور المالي وفقا للمقاربة الوظيفية (R. LEVINE):

أكد الاقتصادي (Ross LEVINE) أن وجود هيكل متكامل من المؤسسات المالية وغير المالية لا يعد مؤشرا بحد ذاته عن تطور النظام المالي، بل يعتمد هذا الأخير على مدى كفاءة آليات الوساطة المالية في تقديم الخدمات المالية، للتقليل من قصور السوق، ممثلا في خفض تكاليف المبادلان ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي، بما ينتج آثار ايجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. **(شلجي، غربي، و قهيري، 04، 05 فيفري 2019، صفحة 03)**

وهذا ما أشارت إليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التهابعة لهيئة الأمم المتحدة، حيث عرفت التطور المالي على أنه "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم الخدمات بشكل كفؤ. **((ESCWA)، 2005، صفحة 26)**

➢ **ومن خلال التّعاريف السابقة** يمكننا إعطاء تعريف شامل للتطور المالي من خلال القول بأنه "درجة تطور القطاع المالي من خلال إدخال مجموعة من التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، وتقديم خدمات مالية بشكل كفء بين المقرضين والمقترضين عبر تطور المؤسسات المالية (البنوك التجارية، الأسواق المالية، شركات التأمين ومؤسسات أخرى ... إلخ) بمختلف أنواعها وأشكالها".

المطلب الثاني: أبعاد التّطور المالي.

يمكن أن نلخص أبعاد التّطور المالي فيما يلي:

1- **معيار حجم وعمق النظام المالي:** يضم هذا المعيار مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى حجم واتساع قاعدة النظام المالي، مقارنة بحجم الاقتصاد ككل (أي النسبة بين حجم القطاع المالي إلى بقية الاقتصاد)، ويقصد بحجم القطاع المالي حجم عمليات التداول المالية لكل من القطاع المصرفي، المؤسسات المالية غير المصرفية وسوق المال في الاقتصاد القومي، ويرتبط هذا المعيار بجانبين متكاملين يتمثلان في العمق المالي الذي يفترض أنه كلما وصل بلد إلى مستوى تنمية أكبر كلما زاد احتفاظ الأعوان الإقتصاديين بجزء كبير من مدخراتهم على شكل

أصول مالية و أما الجانب الثاني يتعلق بالتمويل و تخصيص الموارد المجمعة للإقتصاد. **(بن قانة و بوغزالة، 2015، صفحة 267)**

2- **معيار كفاءة و فعالية النظام المالي:** يشير هذا المعيار إلى مدى قدرة الأسواق و مؤسسات الوساطة المالية على تقديم منتجات و خدمات ذات جودة عالية و بأقل تكلفة، بشكل يضمن توجيه المدخرات إلى قطاعات انتاجية تساهم بدورها في الرفع من حجم النشاط الإقتصادي. **(MVOGO, 2012, p. 87)**

3- **معيار نشاط النظام المالي (إمكانية الوصول للخدمات المالية):** حيث تضمن الأنظمة المالية المتطورة لمختلف الأعوان الإقتصاديين الإستفادة من الخدمات المالية و ذلك من خلال الإنتشار و التوسع عبر مؤسساتها، بالإضافة إلى توفير الخدمات الإلكترونية التي تقلص من الفوارق الجغرافية.

4- **معيار استقرار النظام المالي** : يعتبر الحفاظ على سلامة القطاع المالي من أهم العوامل التي تساهم في تطوره، واستقرار الأنظمة المالية لا يشير فقط إلى استقرار مؤسساتها و أسواقها المالية، وإنما القدرة على الصمود في وجه الصدمات الإقتصادية الكلية. **(حفصاوي، 2018، صفحة 48)**

المطلب الثالث: مؤشّرات قياس التّطور المالي.

تستخدم مؤشرات عديدة لقياس التطور المالي، سواء تلك التي تخص القطاع المصرفي، أو تلك المعبرة عن السوق المالية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات:

أولا- مؤشّرات قياس تطور الجهاز المصرفي: إن تحديد درجة التطور المصرفي مهمة جدا لعرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية، وعموما يوجد ستة مؤشرات في قياس درجة التطور المصرفي وهي:

1/ نسبة عرض النّقد بالمعنى الواسع أو الأوسع إلى إجمالي الناتج المحلي M3 or M2/GDP: يعكس هذا المؤشر درجة النقدية في الاقتصاد، وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسيها هذا المؤشر، إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي في الدول النامية، لأن نسبة كبيرة من

M2 هي خارج الجهاز المصرفي، والتي تعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية. **(حفصاوي، 2018، صفحة 53)**

2/ نسبة إجمالي الوداع إلى إجمالي الناتج المحلي: إن استخدام هذا المؤشر يعطي واقعية أفضل لتطور النظام المصرفي، لا سيما في الدول النامية، أي بمعنى أن هذا المؤشر يقيس قدرة المصارف على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة. ويقيس المقدرة الاجمالية للمصارف في جذب المدخرات. **(حمد خلف، 2011، صفحة 183)**

3/ نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي: هذا المؤشر يعطي صورة أكثر وضوحا على تطور الجهاز المصرفي، لأن يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات أطول، والتي تعتبر مهمة جذا للمصارف للقيام بمنح قروض لفترات زمنية أطول، والتي تعتبر مهمة جدا لتمويل الاستثمارات الانتاجية طويلة الأمد في الاقتصاد. **(حفصاوي، 2018، صفحة 54)**

عموما إن المؤشرات الثلاثة تقيس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع، أي واحد من هذه المؤشرات الثلاثة يمكن أن يستخدم لمؤشر التطور المصرفي، إلا أن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد تقود الباحثين للمفاضلة فيما بين تلك المؤشرات، على سبيل المثال المؤشر الأول يمكن استخدامه وبدون أي تحفظ عند دراسة حالة اقتصاد في دولة متطورة، أما المؤشرين الثاني والثالث فيكونا مناسبين في حالة اقتصاد في دولة نامية.

4/ الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي: يقيس هذا المؤشر مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد.

5/ الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: يعكس هذا المؤشر آلية توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد. **(حمد خلف، 2011، صفحة 184)**

6/أصول البنوك التجارية إلى إجمالي البنوك التجارية مضافا لها أصول البنك المركزي: يعكس الارتفاع في قيمة هذا المؤشر، زيادة حجم النظام المصرفي وارتفاع قدرته على القيام بوظائفه. **(حفصاوي، 2018، صفحة 54)**

ثانيا- مؤشرات قياس تطور الأسواق المالية: من بين المؤشرات المستخدمة في تحليل الأسواق المالية نذكر:

1- **مؤشّر حجم سوق الأوراق المالية:**

يتحدّد عن طريق:

- الرّسملة السوقية: تقاس بقيمة الأسهم المدرجة في السوق نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

الرّسملة السوقية= قيمة الأسهم المدرجة في السوق / الناتج المحلي الإجمالي

- عدد الشركات المدرجة: وتدل على عمق السوق وتنوعها، ويقاس نموها بالنسبة إلى الفترات السابقة.

2- السّيولة:

وتحدد عن طريق:

- نسبة حجم التداول إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الدوران: نسبة إجمالي الأسهم المتداولة إلى رسملة السوق.

3- **تقلبات العوائد:** ويمكن قياسها بمعامل الاختلاف، الذي يقيس درجة تقلبات العوائد النسبية للسهم، خلال فترة زمنية معينة، أو يقاس باستخدام الانحراف المعياري.

4- **درجة تركز السوق:** وتحسب بقياس الرسملة السوقية لأكبر عشر شركات في السوق نسبة إلى إجمالي القيمة السوقية. **(بوكساني، 2006، صفحة 79)**

المبحث الثّالث: محددات تطور النظام المالي.

تتأثّر درجة تطور النّظام المالي في أي اقتصاد بمجموعة من المحددات، والتي تنعكس ايجابا وسلبا على تحسن أو تنوع الخدمات المالية وتكاليف المعاملات والمعلومات، بما يؤثر على حجم التمويل للاقتصاد أو العكس.

المطلب الأول: محدّدات اقتصادية.

تشمل المحددات الاقتصادية التي تؤثر على النظام المالي مجموعة من العوامل المتمثلة في:

- ✓ **السياسات الاقتصادية الكلية:**

يعتمد النظام المالي على مجمل النشاط الاقتصادي، وبذلك فهو يتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد ككل، لأنه من المعروف وحسب الدراسات الحديثة أن الأزمات المصرفية في معظم الأحيان تطورات اقتصادية كلية، هذا ما يستدعي مراقبة بعض المؤشرات الاقتصادية و المتمثلة في:

أ- **مؤشر النمو الاقتصادي:** إن توسع النظام المالي قد يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، إذ أن السببية بين المتغيرين تبقى غير مؤكدة حيث أنه تطور النظام المالي أثرا إيجابي على النمو الاقتصادي، و بإمكان هذا الأخير أن يؤثر في التطور المالي، ويبقى الجدل قائما حول اتجاه السببية بين المتغيرين. **(حمانة و دبوش، 2015، صفحة 1613)**

حسب (shumpeter, 1992)، فإن وجود المؤسسات المالية ضروري من أجل تحقيق التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى النمو، أو بمعنى آخر فإنه بإمكان تطور النظام المالي أن يسبب النمو الاقتصادي، وعى العكس من ذلك فإن (Robinson, 1952) يبين السببية في الاتجاه المعاكس، إذ يوضح أن تطور النظام المالي ماهو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي يترتب عنها زيادة في طلب الخدمات المالية، وبالتالي تكثيف النشاط المالي.

ومن جهة أخرى فإن تسارع النشاط الاقتصادي بإمكانه أن يزيد من احتمال نجاح مشاريع الاستثمار ومن ثم ضمان احترام آجال تسديد القروض و النتيجة تتمثل في انخفاض الحقوق المشكوك فيها وبالتّالي تحسين الوضعية المالية للبنوك.

وحسب (patrich, 1966) فإن السببية تعود إلى مستوى التّطور، إذ فرّق بين خطوتين للتطور الاقتصادي لدولة ما، في المستوى الأول نجد التطور المالي الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي و في هذه الحالة نكون بصدد ظاهرة "**Supply Leading**"، حيث أنه يؤدي إلى تحويل الموارد من قطاع تقليدي قليل الانتاج إلى قطاع حديث أكثر فعالية، و بإجتياز هذا المستوى، تتحسن الأسواق المالية و تصبح أكثر سيولة فينتقل إتجاه السببية و تظهر "**demand following**" أين يتطور النظام المالي بفضل تنامي الطلب على الخدمات المالية من طرف المؤسسات. **(بن قدور، 2013، صفحة 54)**

- ✓ **التّضخم:**

يعتبر التّطور المالي قناة هامّة يمكن من خلالها أن يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي بشكل سلبي، وذلك من خلال تسببه في خلق حالة عدم التأكد في السوق المالية، حيث ارتفاع معدلات التّضخم يقلل من كفاءة النّظام المالي في تخصيص الموارد، ويؤثر سلبا على التطور المالي ومن ثم على النمو الاقتصادي، فقد أكدت الأدبيات النظرية الحديثة أن التضخم له آثار سلبية على أداء النظام المالي، الوساطة المالية تصبح أكثر صعوبة مع وجود معدلات تضخم مرتفعة، ذلك أن تدفق المعلومات حول المشاريع الاستثمارية والعوائد تصبح غير مؤكدة وغير متاحة في ظل بيئة تضخمية، كما أن ارتفاع معدلات التضخم يكبح الوساطة المالية من خلال تقليص العائد على النقود، كما يتسبب التضخم في تعطيل عمل المؤسسات والأسواق المالية للدولة المعنية، ويمنع اندماجها مع المؤسسات والأسواق الدولية، حيث أن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم سيولد الغموض حول الأسعار المستقبلية بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهذا بدوره يزيد من تكاليف التحوط ضد المخاطر المالية بين الشركاء التجاريين، كما يزيد التضخم من احتمال تعرض العملة للمضاربة، كل هذا سيكون له تأثير سلبي على التّجارة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي النمو الاقتصادي. **(بن دحمان، 2016، صفحة 56)**

المطلب الثاني: المحددات المؤسساتية للتّطور المالي.

تشمل البيئة المؤسسية الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التّنمية، من أجل زيادة عمق وكفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية، وتتضمن البيئة المؤسسية العديد من المؤشرات التي تتضمن الأنظمة والقوانين الخاصة بالإشراف على القطاع المالي

- **نظرية القانون والمالية:**

اقترح **(La porta, Shleifer, & Vishny, 1996)** ما يعرف بنظرية القانون والمالية، والتي مفادها أن الأصل التالريخي والمفاهيمي للنظم القانونية هي من محددات اختلاف النظم المالية بين الدول، كما قدمت الطرح النظري المتعلق بتكاليف وفوائد القواعد القانونية خاصة ما يتعلق بحقوق المستثمرين، ومحاولة معرف ما إذا كان فعلا اختلاف البلدان في الأخذ بالقواعد القانونية المختلفة قد فسر الاختلاف في أنماط تمويلها.

تستند هذه النظرية في بداية الأمر إلى أنه وفي أي بلد، عندما يعمل النظام القانوني على تسهيل إجراء العقود بين المتعاملين الخواص، ويحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق المستثمرين، فإن المدخرين يتوجهون أكثر نحو الاستثمار، مما يساهم في توسيع الأسواق المالية، ومن ناحية أخرى تركز هذه النظرية على أنه بإمكان مصادر القانون شرح الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين والعقود ومستوى التطور المالي.

وفي الأخير يمكننا القول بأن وجود بيئة مؤسسية قوية يؤدي إلى انخفاض في حدة المعلومات والمعاملات السلبية مع العلم عن وجود مثل هذه المؤسسات يعتبر مؤشر ايجابي لحماية مصالح المستثمرين، والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من التطور المالي الذي يساهم في زيادة الكفاءة في القطاع المالي بشكل عام. **(حمانة و دبوش، 2015، الصفحات 1601-1602)**

- **التّنظيم والإشراف على المؤسسات المالية:**

يلعب التّنظيم المالي والإشراف عليه دورا محوريا في تحديد استقراره ومدى الخدمات المقدمة، فالتنظيم هو مجموعة من اللوائح التي تفرضها السلطات على أعمال المشاركين في الأسواق المالية، أما الاشراف فهو الأسلوب الذي تتأثر السلطات بموجبه من الإلتزام بمتطلبات إطار العمل التنظيمي وتنفيذها،

ويهدف النظيم والإشراف إلى حماية المودعين من السلوك الانتهازي المجتمل من جانب المالكين أو المديرين لدى البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى.

ولذلك فإن التنظيم والاشراف يعملان على تدعيم الثقة في النظام المالي فيما بين المودعين المحتملين، وتعتبر العمليتان شرطين ضرورين للتدعيم المالي، ويمكن القول أن التنظيم والاشراف المالي الفعال يعتبر أكثر أهمية للبلدان النامية وسائدة عن طريق التحول لاقتصاد السوق مقارنة بالبلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود حاجة أكبر لبناء الثقة العامة في نوعية المؤسسات المالية وسلامتها، ومع ذلك فإن التقييد بالمتطلبات التنظيمية والاشرافية قد ينشأ عن مجموعة من القيود على المؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية، فغالبا ما تقوم السلطات التنظيمية والاشرافية بتقييد المؤسسات المالية فيما يخص بعض أنواع الخدمات والمشاركة في أنواع معينة من المعاملات، كما أنها قد تتطلب أيضا تقيدا باللوائح التنظيمية الأخرى.

وقد يؤدي ارتفاع النفقات التنظيمية إلى التحيز ضد توسع نطاق الخدمات المالية في المناطق الفقيرة، مما يخفض احتمال تقديم الخدمات المالية للفقراء.

وعلى وجه التحديد فإن اللوائح التنظيمية التي يحكم متطلبات الفروع لا يجب أن تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، من فتح مرافق في المناطق الفقيرة، وعلاوة على ذلك تمنع اللوائح التنظيمية في معظم البلدان والأعمال المصرفية المتنقلة، حيث تقوم البنوك المنقولة المتحركة بزيادة المناطق التي لا توجد فيها مرافق مصرفية دائمة. **(بن قبلية، 2016، الصفحات 58-59)**

- **تأسيس مكاتب المعلومات الائتمانية:**

تقدم مجالات المحاسبة الدقيقة مؤشرا عن أداء الشركة إلى مستثمريها ومالكيها وشركائها، ففي العديد من البلدان النامية وما ترى عن طريق التحول إلى اقتصاد السوق، تكون معايير التدقيق والمحاسبة منخفضة مع وجود عدد قليل من المحاسبين المدربين، وتكون لدى المشروعات الصغيرة مجلات محاسبة ضعيفة، أو لا تكون لها سجلات عللى الاطلاق، وتمنع سجلات المحاسبة الضعيفة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من استخدام طرق تقليدية لتقييم الجدارة الائتمانية المفترضين المحتملين، أما عن المشروعات الكبيرة فهي غاليا ما تتمتع بسجلات محتسبة كافية.

والسّبب الجوهري وراء اعتماد سجلات محاسبة دقيقة سواء المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، كونها تساعد على تأسيس مكاتب المعلومات الائتمانية أو سجلات الائتمان، فمكاتب المعلومات المالية الائتمانية التي يمكن أن تكون عامة أو خاصة بالشركات والمتمثلة فيما يلي:

- الميزانية العمومية المدفقة.
- بيانات الربح و الخسارة الجارية.
- حصص العمل.
- بيانات المفترض الأخرى مثل سجلات المحكمة ومدفوعات المنافع.
- التقارير الائتمانية بما في ذلك الأهمية التي تولي إلى " خدمات السمعة".

وتؤكد الدراسات التي أجريت مؤخرا أن تأسيس مكاتب المعلومات الائتمانية مفيد لتنمية الوساطة المالية بكفاءة، و قد قام "**Miller et Gohndo**" سنة 2001، بتحليل العلاقة بين سجلات الأهلية الائتمانية و التطور المالي ووجد أن سجلات الأهلية الائتمانية جيدة الأداء تحسن على حد كبير من مدى توافر الائتمان للشركات. **(بن قبلية، 2016، الصفحات 59-60)**

المطلب الثالث: محددات مرتبطة بالنظام المالي.

تعتبر العوامل ذات صلة بالنظام المالي من بين أهم العوامل التي تؤثر بشطل مباشر في تطور النظام المالي وأهمها:

- **هيكل ملكية المؤسسات المالية:**

لعبت المؤسسات المملوكة بشكل تقليدي دورا هاما في العديد من البلدان السائرة في طريق التحول لاقتصاد السوق، وفي العديد من هذه البلدان، استثمرت هذه المؤسسات السيطرة على النظام المالي رغم أدائها الضعيف الذي تم تأييده من خلال عدة دراسات، إلا أن ملكية القطاع العام أثبتت عموما أنها أدنى مستوى من ملكية القطاع الخاص لسببن رئيسيين هما:

1-**السلوك الانتهازي من جانب السياسيين:** ويحدث هذا عندما يقوم السياسيون باستخدام البنوك المملوكة للدولة بمنح قروض إلى قطاعات أو مقترضين مؤيدين لسياستهم بموجب شروط تفصيلية، وأحيانا يكون مع تفاهم ضمني بأن القروض ليست بحاجة لتسديدها مطلقا، كما قد يقوم السياسيون أيضا بالاعتماد في المؤسسات المالية المملوكة للدولة للقيام باستثمارات مفرطة في قطاعات أو فرع تعاني من الزيادة في عدد الموظفين.

2- **الانفاق في نظام الإدارة المؤسسية:** قد ينتج عن التوقع بأن المؤسسات ضعيفة الأداء سوف يتم مساعدتها على الخروج من المأزق، ويجد السياسيون غالبا صعوبة في تحسين الامتيازات المقدمة إلى مديري المؤسسات المالية الملوكة للدولة أو اغلاق مؤسسة معتبرة ماليا مملوكة للدولة، ويعكس هذا الوضع مشكلة الهيئة المرتبطة بالفصل بين الملكية والإدارة.

ونتيجة ذلك ليس من المرجح أن تكون شركات الوساطة المالية المملوكة للدولة جهات تتميو بالكفاءة في تقديم الخدمات المالية، و تحتوي محافظتهم عادة على أعداد كبيرة من القروض المتعثرة، كما كان النظام المالي الذي تسيطر عليه المؤسسات المملوكة للدولة من المرجح أن يكون أقل فعالية في تحفيز نمو القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالاضافة إلى ذلك قد يتم استخدام هذه البنوك كأدوات لسياسات التنمية وليس فقط لإنقاذ تسديد القروض التي تجاوزت تاريخ استحقاقها، وعلى المدى الطويل يؤدي ذلك إلى ضعف شديد في هيكلها المالي. **(بن قبلية، 2016، الصفحات 60-61)**

هيكل النّظام المالي:

إن العلاقة بين هياكل النظام المالي والنمو الاقتصادي وكذا دوره في تحديد درجة التطور المالي، عرف نقاشا حادا بين الأكاديميين المختصين ويمكن تمييز هيكل النظام المالي من خلال ثلاثة أنواع من النظم المالية:

- ففي الدور ذات النظام المالي الناشئ: تكون الوسائل المالية محدودة الاستعمال وغير متطورة، بحيث تتكون من الفرد ووسائل الادخار فقط حسابات، الادخار، ودائع ذات الأجل، أما الأصول

المالية كالأسهم والسندات و لأوراق المالية فهي متنوعة، وإذا وجدت سيكون استعمالها محدودان، وفي هذا النوع من الأنظمة تكون الوسائل المالية وسائل ادخار فقط.

- أما في الدول المعتمدة على الوساطة المالية: فعن الوسائل المالية المتداولة التي توجه للادخار والتوظيف، فهناك وسائل تستعمل لتمويل الاستثمار كقرض الايجار المنقول والعقار وأخرى لتمويل الاستغلال.

- أما في الدول المعتمدة على الأسواق المالية: فقد بلغت تنمية الوسائل المالية ذروتها، بسبب التطورات السريعة التي عرفتها، وكذلك المنافسة التي تشهدها الأسواق المالية لجلب المدخرين والمستثمرين. **(فرحان طالب، 2011، الصفحات 24-31)**

- **دور المؤسسات المالية المتخصصة:**

تساهم المؤسسات المالية المتخصصة بشكل كبير في تطور النظم المالية، فمن خلال معرفة المجال الذي تقوم بتمويله يمكن لهذه المؤسسات أن تقيم مخططات مالية واستثمارية على نحو أفضل، إضافة إلى اعتمادها المحدود على التاريخ الائتماني للعملاء والأصول أو قاعدة رأس المال، ويساعد هذا الوضع الأغلبية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية التي لا يكون لديها بيانات مالية تاريخية، ولهذا حتى يتم تعزيز التوسع في هذه المشروعات يتعين على البلدان النامية إزالة العوائق لعمل المؤسسات المالية المتخصصة. **(DIATKINE, 1996, pp. 19-21)**

- **دور مؤسسات التمويل الأصغر:**

تتمتع هذه المؤسسات بمعرفة أفضل على المستوى المحلي، وقرب مكاني، وهي ميزة هامة نظرا لأن أغلبية الأسر المعيشية الفقيرة تعيش في مناطق ريفية لا تحصل على خدمات كافية من البنوك التجارية. **(بن قبلية، 2016، صفحة 63)**

خاتمة الفصل الأوّل:

لقد استهدفنا في هذا الفصل الإطار النظري للتطور المالي، فتطلب منا أولا التعرض إلى النظام المالي، والذي يعد بمثابة قلب الاقتصاد المعاصر، وأداة الوصل بين قطاعاته المختلفة، حيث يمثل دوره الرئيسي في توفير الآليات الازمة لانتقال الأموال بين وحدات الفائض إلى وحدات العجز، ومن هنا قمنا بتسليط الضوء على مختلف المفاهيم والتعاريف المعطاة للنظام المالي، بالإضافة إلى مجمعة من وظائفه حيث يعمل النظام المالي على توفير منافذ لتعبئة ادخار الأفراد والمؤسسات وتوفير السيولة، ومن ذلك تطرقنا إلى مختلف مكونات النظام المالي متمثلة في أصحاب الفائض المالي، أصحاب العجز المالي والمؤسسات المالية.

ثم قمنا بالتّعرض في هذا الفصل إلى التطور المالي الذي يعتبر هدفه الرئيسي تقديم خدمات مالية بشكل كفء بين المقرضين والمقترضين عبر تطور المؤسسات المالية، وكان من الصعب بلوغ تعريف موحد ودقيق للتطور المالي، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف المقاربات، فالمقاربة الهيكلية ركزت على على الجانب الهيكلي، أما مقاربة التحرير المالي اعتبرت أن التطور المالي مرادف للتحرير المالي والمقاربة الوظيفية ركزت على الجانب الوظيفي، وبناءا على ذلك يتضح أن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد، ومن ثم تطرقنا إلى أبعاد التطور المالي وكذا تحليل دقيق لبعض مؤشرات قياس التطور المالي.

وختمنا هذا الفصل بمحددات التّطور المالي والتي شملت المحدّدات الاقتصادية، المحددات المؤسساتية ومحدّدات مرتبطة بالنظام المالي والتي تنعكس ايجابا أو سلبا على تحسن أو تنوع الخدمات المالية بما يؤثّر على حجم التّمويل للاقتصاد.

الفصل الثّاني:

الإطار النّظري

للنّمو الاقتصادي.

مقدّمة الفصل الثّاني:

يعتبر النّمو الاقتصادي من أهم المواضيع الاقتصادية التي اهتم بها المفكّرين الاقتصاديين وكل التّيارات الفكرية والنّظريات الاقتصادية القديمة والحديثة، فهي تنظر له على أنه هدف أساسي تسعى لتحقيقه من أجل تحقيق رفاهية المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،

وكان الاقتصاديّون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع وعلى رأسهم "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" و" روبرت مالتوس"، ثم جاء بعدهم الكينزيون الذين لا يقل تحليلهم أهمية عن التحليل الكلاسيكي، ومن روادهم "كينز"، "هارود" و "دومار"، لتظهر بعدهم أفكار جديدة على يد الاقتصاديين النيوكلاسيكيين أمثال "شومبيتر" و"سولو".

وقد عرفت نظرية النّمو الاقتصادي تطورا كبيرا في الثمانينات من القرن العشرين على يد "رومر" و"لوكاس"... وغيرهم. بعد عرضهم لنماذج جديدة تتمثل في نماذج النمو الداخلي.

من خلال هذا الفصل سنتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا مختلف النظريات الاقتصادية التقليدية التي تناولت هذا الموضوع، وختمنا هذا الفصل بنظريات النمو الاقتصادي الحديثة، وبناءا عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية هي كما يلي:

- **المبحث الأول: أساسيات حول النّمو الاقتصادي؛**
- **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي التقليدية؛**
- **المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة.**

المبحث الأول: أساسيات حول النّمو الاقتصادي.

يعتبر النّمو الاقتصادي أحد الظّواهر الاقتصادية التي شغلت ولازالت تشغل اهتمام المفكرين الاقتصاديين، فهو يعتبر من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، من أجل تعظيم معدله أو على الأقل تحسينه، وذلك بإدخال كل الشروط التي تفرضها التنمية الاقتصادية والتي تعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيقه.

المطلب الأول: التّنمية الاقتصادية والنّمو الاقتصادي والفرق بينهما.

يميل بعض الاقتصاديين إلى استعمال مصطلحي "التنمية الاقتصادية" و"النمو الاقتصادي" بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما، وإن كانت هناك فروق جزئية في معنييهما، لذا سنفرق بين هذين المصطلحين لنتوصل إلى الفرق الجوهري بينهما.

الفرع الأول: تعريف التّنمية الاقتصادية.

إن للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف يمكن التّطرق إليها على النحو التالي:

- **التّعريف الأول:** "تتمثل التّنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من: هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر من توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء". **(عبد العزيز، عطية ناصف، و نجا، 2008، صفحة 82)**

- **التعّريف الثاني:** "إنّ التّنمية الاقتصادية عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية، اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه". **(أسامة عبد الرحمان، 1997، صفحة 19)**

- **التّعريف الحديث للتنمية:** تشير التّنمية إلى "التغيرات العميقة التي تحدث في البنى الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي

العالمي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية بتوسع قدرة البناء الاجتماعي، الأمر الذي يمكن المجتمع من زيادة قدراته عبر استثمار موارده البشرية والطبيعية، فالتنمية تعني زيادة حقيقية في الناتج خلال فترة زمنية معينة". **(الدليمي، 2015، صفحة 12)**

- **ومن تعاريف التّنمية الاقتصادية تبين أن:**

التّنمية الاقتصادية تعرف بأنها "مجموعة الاجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة".

الفرع الثاني: تعريف النّمو الاقتصادي.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي، سواء كان في الماضي أو الحاضر، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه، وذلك حسب تنوع و اختلاف آراء المفكرين والمحللين الاقتصاديين، ومن بين التعاريف التي تم التطرق إليها نذكر:

- **التّعريف الأول:** يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي". **(عبد العزيز، عطية ناصف، و نجا، 2008، صفحة 77)**

- **التّعريف الثاني:** يعرف النّمو الاقتصادي بأنه "عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة، أو هو مقدار الزيادة الحقيقية التي تحدث في صافي الناتج القومي في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة". **(الأدهن، التنمية الاقتصادية الشاملة: من منظور إسلامي، 1414هـ/1994م، الصفحات 64-65)**

- **التّعريف الثالث:** يشير النّمو الاقتصادي إلى "الزيادات في إنتاج الدولة أو نصيب الفرد من الدخل، يقاس الإنتاج عادة بالناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، ويستخدمان بالتبادل، أي إجمالي ناتج الاقتصاد من السلع والخدمات".**(NAFZIGER, 2006, p. 15)**

ومن تعاريف النّمو الاقتصادي تبين أن:

"النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليها زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني".

الفرع الثالث: الفرق بين التّنمية الاقتصادية والنّمو الاقتصادي.

ثمة فرق بين تعريف التّنمية الاقتصادية وتعريف النّمو الاقتصادي على الرغم من التداخل الموجود بينهما، حيث تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بينما يعرف النمو الاقتصادي بحدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، بمعنى أن التنمية ليست مرادفا للنمو الاقتصادي. **(لوح، 2017، صفحة 103)** وتأسيسا على ذلك فالتنمية الحقيقية تتمثل في الإنتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين الطاقات المختلفة، أما النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المستحق من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ علية فئة محدودة جدا من السكان.

إنّ حدوث نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة حدوث تنمية، ومن المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع،بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحولات الاجتماعية، السياسية والثقافية. **(مصطفى و سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، 1435هـ/2014م، الصفحات 15-16)** ويمكن التّمييز بين التّنمية الاقتصادية والنّمو الاقتصادي من خلال الجوانب التالية:

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
تحدث عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.	نمو تلقائي وحركة آلية.
لا تخضع للدورات الاقتصادية.	يخضع للدورات الاقتصادية.
تكون في الدول النامية.	يكون في الدول المتقدمة.
تحدث تغيير في هياكل اقتصادية.	لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع والقطاعات الاقتصادية.
تحدث في ظل التخطيط من قبل الدولة.	يحصل في ظل نظام السوق.
ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية.	يرتبط بنظريات اقتصادية.

المصدر: (بن رمضان، 2014، صفحة 89)

ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن النّمو الاقتصادي ليس هو التّنمية الاقتصادية، فقد يتمتع بلد ما بمعدلات مرتفعة نسبيا في نمو الفرد بالنسبة للدخل، دون أن يحقق أي تنمية حقيقية، ورغم هذه الاختلافات بين التّنمية والنّمو فإن كلاهما يؤثر في الآخر.

المطلب الثاني: عناصر النّمو الاقتصادي.

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل وهذه العناصر هي:

1- **العمالة:** إنّ الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير الكفوءة، غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات.

2- **رأس المال:** يقصد به هنا وسائل الإنتاج المناسبة كما ونوعا، بما في ذلك مستلزمات الإستفادة منها، إن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الإدخار، وهذا الإدخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدان الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

3- **الموارد الطبيعية:** يعد هذا العنصر مساعدا، فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي ومثال ذلك: اليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية.

4- **الإدارة والتنظيم:** يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق من عادات وتقاليد، أعراف ومعتقدات المجتمع.

5- **التّكنولوجيا:** أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى عناصر الإنتاج الأرض، العمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع جديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات. **(الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، 1437هـ/2016م، الصفحات 47-48)**

المطلب الثالث: العوامل المحدّدة للنّمو الاقتصادي.

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي والتي تتمثل في:

1- **حجم ونوعية الموارد البشرية:** يمكن قياس النمو الاقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد، حيث يتم استخراج هذه المعادلة التالية:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد= الدّخل القومي الإجمالي الحقيقي/ عدد السكان.

وهكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل القومي أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر وهذا يتطلب أن يكون:

النمو في متوسط دخل الفرد أكبر من النمو في معدل زيادة السكان، إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة، أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عدد السكان أي أن:

نسبة القوى العاملة= عدد السّكان في سن العمل والقادرين عليه/عدد السكان

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع مستوى تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي، والاهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج. **(بدران، 14355هـ/2014م، صفحة 24)**

2-كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد الإنتاج وكذلك النمو الاقتصادي في اقتصاد ما، على كمية ونوعية موارده الطبيعية، التي لادخل للإنسان في صنعها، والتي تكون من الأرض وما عليها وما بباطنها، ومن أمثلة ذلك: وفرة المعادن، مصادر المياه ... وغير ذلك، فكلما توافرت هذه المعادن كاما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، لكن توفر هذه الموارد في دولة ما لا يعني حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد، فكلما زاد استغلال هذه الموارد الطبيعية كلما ارتفعت معدلات النمو والعكس صحيح.

3-التّخصيص وتقسيم العمل: إنّ النّمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية، القدرة على زيادة التخصص في الموارد الاقتصادية لبلد معين يحدد النمو الاقتصادي له، أوضح "آدم سميث" في كتابه المشهور "ثورة الأمم" أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزى إلى تقسيم العمل، وأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في الدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل وتقل معه حجم العمليات الإنتاجية، ومع اتساع السوق يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية ويتحسن الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي. **(نجاوي و علوش، 2017، الصفحات 10-11)**

4-تراكم رأس المال: يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي للاستثمار مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل

مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الإدخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، فالادخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الاقتصادي.

5-معدّل التّقدم التّقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس المدخلات أو بالحفاظ على الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختلافات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيني، حيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يهدف لتحسين وتطوير الأداء الاقتصادي، والتقدم التقني بصورة عامة يعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان. **(عبد الرحمان و عريقات، 1999، صفحة 374)**

6-العوامل البيئية: لا يحدث النّمو الاقتصادي في أي بلد في فراغ، فالنّمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية. ويعني هذا أنه لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي، والجدير بالملاحظة أنه من الصعوبة به تحديد مدى تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية، لهذا يفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاثة عوامل وهي:

أ- زيادة القوة العاملة. **ب-** زيادة رأس المال. **ج-** التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصّعب قياس أثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، وإنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة. **(عريقات، 2006، صفحة 274)**

المبحث الثّاني: نظريات النّمو الاقتصادي التّقليدية.

عرف النّمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف المفكرين الاقتصاديين، الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته، وجاءت هذه النظريات المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده الفكر الاقتصادي في إطار معالجة المشكلات الاقتصادية والتطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطور نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرية النّمو الكلاسيكية.

لقد عايش الاقتصاديون الكلاسيك أحداث الثّورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ليبنوا على أساس تلك الفكرة أفكارهم في النمو الاقتصادي وتظهر أفكارهم في كتابات كل من "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" و" روبرت مالتوس".

الفرع الأول: تحليل "آدم سميث" (Adam SMITH).

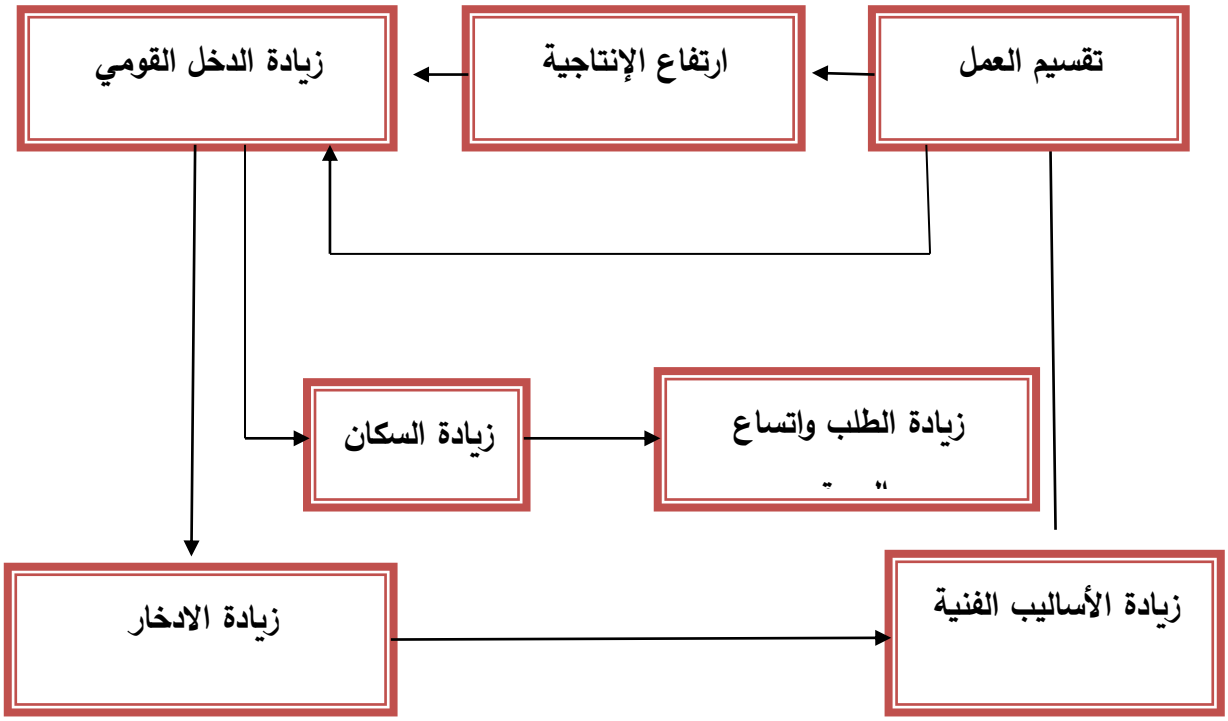
بيّن التّقليدي آدم سميث (Adam SMITH) في دراسته إلى الطبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادرة سنة (1776) أن النمو الاقتصادي يحدث بصورة تراكمية، فتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج مع توفر رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويزداد الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات التي تؤدي إلى توسع حجم السوق وبالتالي زيادة أكثر في الإنتاج، وهكذا تستمر عملية النمو الاقتصادي، وبهذا أشار إلى التغيرات التقنية المضمنة برأس المال التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

فبين أنه لا خوف من زيادة الإنتاجية والتراكم الرأسمالي، طالما أن أي زيادة تحصل في الدخول تؤدي إلى زيادة مماثلة بالاستثمار حسب افتراضات التقليديين، وافترض آدم سميث وجود علاقة بين النمو السكاني ونمو القوى العاملة وربطه بمستوى الكفاف، حيث يعتمد مستوى الأجور على معدل التراكم الرأسمالي، وعلة معدل نمو السكان، فيرى سميث أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض بسبب المنافسة بين الرأسماليين، وكذلك بسبب ارتفاع الأجور.

إنّ العلاقة بين الأجور والربح خلال عملية النمو تتحقق في أن الربح يبدأ مرتفعا بسبب قلة رأس المال بالنسبة للثروة والموارد الطبيعية في بدايات عملية النمو، والأجور تكون مرتفعة هي الأخرى بسبب ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي، وعندما يزداد الأخير يتجه معدل الربح للانخفاض، بينما تبقى الأجور مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي.

ونتيجة لذلك يتّجه السكان نحو الزيادة فيزداد بذلك عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور بالإضافة إلى انخفاض الربح ويدخل الاقتصاد حالة الركود الاقتصادي. **(التميمي و السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، 2018، الصفحات 24-25)**

الشكل رقم (01): تصوّرات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.



المصدر: (النجفي و القريشي، 1980، صفحة 61)

الفرع الثاني: تحليل "دافيد ريكاردو" (David RECARDO).

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها: الريع، الأجور والتجارة الخارجية، ويرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم

التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

كما قام "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الاقتصادي، حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استنادا إلى أفكار "آدم سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة، وحسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليين في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر،وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل. **(ضيف، 2015، الصفحات 17-18)**

الفرع الثالث: تحليل "روبرت مالتوس".

ركّزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسيين وهما: نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، وبذلك يعتبر"مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لأن الكلاسيك يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ).

تتلخّص نظرية "مالتوس" التي طرحها عام 1798 في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية، وهي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير في السلسلة الحسابية "1، 2، 4، 8، 16، 32" وهكذا، بينما يتزايد معدل إنتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالناتج المحلي الإجمالي بموجب متتالية

حسابية "1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8" وهكذا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الإنتاج مما ينتج مجاعات وآفات اقتصادية.

يؤكّد "مالتوس" بأن نمو السكان يحبط النو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السّكان وليس زيادة رأس المال، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد، والتي تقلّل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف، ويرى "مالتوس" لعلاج هذه المشكلة ما يلي:

✓ أن يتحقق التّوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث وانتشار الأوبئة والمجاعات، وكأنه ينادي بالحروب ويتمنى الكوارث حتى يقل عدد السكان.

✓ يجب الامتناع الاختياري عن الزواج، وكأنه ينادي بعدم التناسل وإيقاف غريزة فرضها الله في الإنسان، وهذا ما ينادي به بعض المفكرين المعاصرين تحت شعار تنظيم النسل.

✓ يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين، أي الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة، حيث يرى أن تزايد عدد السكان الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية، أما تزايد السكان الفقراء فيؤدي إلى التخلف.

✓ منع المنح والمساعدات التي توجه إلى الفقراء من المنظمات الخيرية، لأنها تساعدهم على كثرة التناسل ويصبحون عالة على العالم.

رغم أن تحليلات "مالتوس" تنطبق على بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة التشاؤمية عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة لتنظيم النسل، وكذلك تزايد إنتاج الغذاء بمعدلات أعلى مما كان يتوقع مالتوس، وأعلى من معدلات نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض تناقص الغلة. **(القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، 2007، الصفحات 73-74)**

المطلب الثاني: نظرية النّمو الكينزية.

إن أزمة الكساد الكبير خلال الفترة من (1930-1939)، دعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت البداية مع الاقتصادي كينز (1939) الذي قدم مجموعة من الأفكار والآراء كمحاولة لإيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت التي عجزت في المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة.

الفرع الأول: التّحليل الكينزي.

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الاقتصاديين الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأس المال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعابر المحرك الرئيسي للنمو.

واعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في الإنتاج والعرض، ولتجاوزها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب يخلق العرض، وعليه حسب كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي والذي يعرفه كينز على أنه "جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك". **(النجفي و القريشي، 1980، صفحة 70)**

وأكّد كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل.

وقد اعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا، فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط. **(القريشي، 2007، صفحة 75)**

الفرع الثاني: نموذج "هارود".

يعتبر الاقتصادي "هارود" من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، وقد بدأ أبحاثه في محاولات ايجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي، حيث قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية في

المقالة التي كتبها سنة 1939 في " المجلة الاقتصادية" بعنوان "بحث في النظرية الحركية"، وبين فيه أنه إذا كان الاستثمار الاضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الاضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الإدخار وعلى إنتاجية رأس المال، ولقد وضع هارود مجموعة من الفرضيات لنموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن يمكن اختصارها على النحو التالي:

- الإدّخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، ويسمى بالإدخار الفعلي ويعادل الإستثمار الفعلي عند التوازن.

- نسبة الدّخل المستثمرة تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

- تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب عليها دالة في معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود ثلاثة أشكال لمعدل النمو في نموذجه هي:

أ- **معدل النّمو الفعلي (G):** وهو نسبة الإدخار إلى معامل رأس المال، أي G=S/C

حيث: S: حجم الادخار الكلي.

C: معامل رأس المال ويعادل: (حيث I تمثل حجم الاستثمارات المنج

ب- **معدّل النمو المضمون (GW):** هو نسبة الإدخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن: G = S/CR.

حيث: CR معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون.

ت- **معدّل النمو الطبيعي (Gn):** هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتّراكم الرأسمالي، ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ، مع افتراض وجود عمالة كاملة.

ومن خلال معدّلات النّمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد وهي:

- إذا كان $G < G_W$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.
- إذا كان $G > G_W$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
- إذا كان $G = G_W$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
- إذا كان $G < G_W$ و $G_n > G_W$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال بسبب وجود فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على استثمارات جديدة.
- إذا كان $G < G_W$ و $G_n < G_W$ فإنّ الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال بسبب وجود عجز في السلع الرأسمالية، مما يجعل الاستثمارات الجديدة المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية. **(بن قانة، 2005، صفحة 10)**

الفرع الثالث: نموذج "دومار".

نشر دومار نموذجه في بحثه المسمّى "التوسع والعمالة" سنة 1947، ثم نشر كتاب سنة 1957 عنونه بـ "مقالات في نظرية النّمو الاقتصادي" وقدّم مختلف أعماله حول نفس الفكرة، وكان قد بنى نموذجه حول النمو وفقا للإشكالية التالية:

بما أنّ الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية، بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟.

وكإجابة على السّؤال حسب "دومار" فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

ولقد اعتمد "دومار" في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدّخل والاستثمار والادّخار المستخدمة في النّموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا ومن دون فواصل زمنية مما يوحي باستمراريتها.

- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

وقد طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة، وفي جانب الطلب من جهة أخرى، وخلص إلى أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية: $\Delta Y = I\delta$

والتي تعني أنه للحفاظ على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة علما أن: التغير في الدخل، حجم الاستثمار، الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

- **النّموذج العام المشترك (هارود – دومار):**

بناءا على الانتقادات الموجهة للنموذجين السابقين "هارود" و "دومار" قام العديد من الاقتصاديين بتطوير نماذج تكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود المبذولة في هذا المجال تلك التي قام بها "هارود" نفسه والتي تمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب على المدخرات، ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية:

$$R_N = \frac{P_C \; G_N}{e}$$

حيث:

R_N : معدّل الفائدة الطبيعي،

P_C : نصيب الفرد من الناتج.

G_N : معدّل النمو الطبيعي.

e : المنفعة المتناقصة للدخل (دائما أقل من الواحد الصحيح).

ومن هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل e ، وعلى ذلك فإن كل من R_N و e يرتبطان مع بعض عكسيا، إلا أن "هارود" تولدت لديه مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدّخل. **(قسوم ميساوي، 2018، الصفحات 56-57)**

المطلب الثّالث: نظرية النّمو النيوكلاسيكية.

جاءت هذه النّظرية كرد لنموذج هارود– دومار الذي كانت استنتاجاته متشائمة، فيما يخص عدم إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل وعدم إمكانية إحلال رأس المال بالعمل أو العكس، ظهرت أفكار جديدة على يد الاقتصاديين النيوكلاسكيين أمثال "روبرت سولو" و"شومبيتر"

الفرع الأول: نموذج "روبرت سولو".

من الاقتصاديين النّيوكلاسيك الذين نظروا في دراسة النمو الاقتصادي "روبرت سولو"، حيث قدم الباحث النيوكلاسيكي سولو بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي سنة 1956"، وقام بطرح نموذجه على المدى الطويل، ويعتبر نموذج "سولو" للنمو إسهاما حمل جذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في هذا المجال، وهو ما أدى إلى حصوله على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987، وتلقيبه بأب النمو الاقتصادي، ولقد كان "سولو" من أوائل الاقتصاديين الذي أدخلوا التقدم التقني في نموذج النمو الاقتصادي، حيث اعتبره متغير خارجي، وحسب هذا النموذج فإن الناتج المحلي يكون ناجما عن الواحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمّية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني.
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

ووفقا لهذا النموذج فإنّ زيادة معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار يؤديان إلى زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو في الناتج المحلي، وهذا الأمر يتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بالاقتصاديات المغلقة، تلك التي يكون فيها معدّل الاستثمار قيد المدخرات المحلية فقط وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول بها. **(السريتي و نجا، 2008، صفحة 350)**

- **تفصيل نموذج "سولو":**

دالّة الإنتاج تكتب من الشكل التالي: $Y = F(L_T , K_T , B_T)$

حيث: B,L,K,Y تمثّل على التوالي حجم الإنتاج، رأس المال، العمل والتقدم التكنولوجي.

يمكن تحديد نموذج "سولو" انطلاقا من المعادلات التالية **(ROCHINGER, 2000, p. 163)**

$$Y = K_T^{\alpha}(B_T L_T)^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$S_T = SY_T \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Y_T = C_T + S_T \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$K_{T+1} = (1-\delta)K_T + I_T \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$I_T = S_T \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$$B_{T+1} = (1+Y)B_T \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

$$L_{T+1} = (1+n)L_T \dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

- المعادلة (1): تمثل دالة الإنتاج.
- المعادلة (2): نلاحظ أن الادّخار S دالة ثابتة في الإنتاج.
- المعادلة (3): يظهر أن الدخل إما أن يستهلك أو يدّخر، من هنا يظهر أن في هذا النموذج ليس لدينا تدخل للحكومة أو معاملات مع الدول الأخرى.
- المعادلة (4): يظهر أن مخزون رأس المال للفترة T+1 يساوي مخزون رأس المال للفترة T منقوصا منه كمية من رأس المال δK_T ويمكن أن نضيف له استثمار جديد I_T لأننا في اقتصاد مغلق.
- من المعادلة (5): يظهر أن كل ما يدخر يتم استثماره.
- من المعادلة (6): يظهر أن التقدم التكنولوجي ينمو بمعل g.

• من المعادلة (7): يظهر أن معدل نمو السكان ثابت (معدلي النمو ثابتين).

بتعويض المعادلة الثانية في الرابعة واستعمال المعادلة (5) نتحصل على:

$$K_{T+1} = (1-\delta)SK_T^{\alpha} + SK^{\alpha}(B_T L_T)^{1-\alpha} \dots\dots\dots (8)$$

بتعويض (2) في (3) نستطيع إثبات وجود ارتباط بين الاستهلاك والدخل الوطني

$(1-S)Y_T = C_T$ ومنه نستطيع كتابة:

$$(1-S)\frac{Y_T}{B_T L_T} = \frac{C_T}{B_T L_T}$$

ومن جهة أخرى وباستعمال الأحرف الصغيرة لدينا:

$$k_T = \frac{k_T}{B_T L_T} \quad C_T = \frac{C_T}{B_T L_T} \quad y_T = \frac{Y_T}{B_T L_T}$$

ومنه نستطيع أن نكتب: $(1-S)Y_T = C_T$

كما يمكن أن نكتب المعادلة (8) في الشكل:

$$\frac{K_{T+1}}{B_{T+1}L_{T+1}} = \frac{(1-\delta)K_T + SK_T\,\alpha(B_T L_T)1-\alpha}{(1+g)(1+n)B_T L_T}$$

نفرض أن x و Y قيم جد صغيرة، إذن:

$$1/(1+X) \sim 1 - X \; et \; (1+X)(1+Y) \sim 1 + X + Y$$

نستعمل العلاقة السابقة لنحصل على:

$$K_{T+1} = (1-\delta-G-n)K_T + S(1-g-n)K_T^{\alpha}$$

نضع $\tau = \delta + g + n$ فنلاحظ أن $S(g+n)$ غير مهم بالنسبة لـ S.

ومنه يمكن الحصول على قاعدة تراكم رأس المال باستعمال الوحدات المهمة فنجد:

$$K_{T+1}(1-\tau)K_T + SK_T^{\alpha} \dots\dots\dots (9)$$

التفسير الاقتصادي لهذه المعادلة: إذا كان معدل النّمو السكاني n أو معدل الانخفاض في رأس المال مرتفعا، فإن مخزون رأس المال المخصص للوحدة الواحدة من العمل يرتفع بوتيرة أقل، وإذا كان معدل التقدم التكنولوجي g كبيرا، فإن إنتاجية العمل ترتفع بوتيرة أكبر. هذا ما يعني نموّ أقل لمخزون رأس المال المخصص للوحدة الواحدة من العمل الفعال.

حالة الاستقرارية: هي الحالة التي لا يتم فيها تغير الاقتصاد ما عدا معدل النمو السكاني والتقدم التّكنولوجي.

في نهاية دراسة صيغة المعادلة (1) نبدأ بدراسة النقطة التي تحقق الاستقرارية، نترك على جنب إشارة الزمن، بعدها نحاول فهم كيف يمكن أن نقترب من نقطة الاستقرارية.

إن البحث عن نقطة الاستقرارية يعني البحث عن حل المعادلة (9)، غير أن K=0 ليس حلا ثابتا، أي في الوقت الذي يكون فيه كمية رأس المال صغيرة جدا، يبدأ الاقتصاد في الانتقال نحو نقطة الاستقرارية.

نأخذ الحل الثابت في الشّكل التالي:

$$K^* = \left(\frac{S}{\tau}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots\dots\dots (10)$$

من خلال هذه المعادلة نستنتج أنه في الاقتصاد إذا كان معدل الادخار S كبيرا، فإن مخزون رأس المال في حالة الاستقرارية يكون أكبر، وكلما كانت نقطة الاستقرارية أصغر، وهذا يعني أنه كلما كان النمو في التقدم التكنولوجي و مقدار نمو السكان كبيرا كلما كان مخزون رأس المال المخصص للوحدة الواحدة من التقدم التكنولوجي صغيرا.

ومنه نستنتج أن "سولو" قد اعتبر التقدم التكنولوجي العامل المفسر للنمو على المدى الطويل، مع العلم أنه بالنسبة لـ "سولو" يعتبر متغير خارجي ستقل عن العوامل الأخرى. **(سليماني، 2014، الصفحات 46-47)**

الفرع الثاني: نظرية "شومبيتر".

يعتبر شومبيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، اللذين اهتموا بالنمو الاقتصادي واعتبروا أن النمو الاقتصادي يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الإبتكاري، كما يرى أن للعوامل الفنية والتنظيمية دور مهم في عملية النمو، وبالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة، تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو لشومبيتر على ثلاثة عناصر وهي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي،وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، وبالتالي زيادة حصة الأرباح عن الأجور في الدخل بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار. **(كبداني، 2013، الصفحات 36-37)** ويتطلب هذا الأمر مجموعة من الأشخاص هو المنظم لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام، ويرغب بشدة في تحسين الدخل، فتتوفر لدى المنظم أهداف أكبر من ذلك بكثير مثل التغلب على الآخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية، والرغبة في خلق شيء جديد، عن طريق تجديد المنتجات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم أي على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، والآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي، وإنما يحدده الابتكار والتجديد. **(الليثي، 1974، الصفحات 69-70)**

المبحث الثّالث: نظريات النّمو الاقتصادي الحديثة.

مع بداية الثّمانينات في القرن الماضي أصبح نموذج "سولو" غير قادر على تفسير التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره، والتي يطلق عليها أيضا "نظريات النمو الداخلي" وأرجعت هذه النظرية عجز نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى سببين رئيسيين هما: افتراض ثبات معدل نمو وافتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.

بدأ الاقتصاديّون يشكّكون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، وقد كان هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين، فنجد مثلا "paul ROMER" الذي ركز في هذا المجال على البحث والتطوير والتمرن، أما "Lucas" فقد ركز رأس المال البشري في بناء نموذجه، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، ولذلك سنتطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي ونكتفي فقط بنموذج "AK" ونموذج "رومر المقترح سنة 1986 ونموذج " لوكاس المقدم سنة 1988 وتعتبر هذه النماذج القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي.

المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد "AK"

يعتبر نموذج "AK" أحد أول نماذج النمو الداخلي، وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل، يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج "AK" جاءت لتعالج هذا المشكل أي تفادي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج "AK" إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن: $\alpha=1$

ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج "AK" تأخذ الشكل الخطي البسيط.

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: A: معامل ثابت.

K: تمثل رصيد رأس المال.

وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت، وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج "سولو" أي أن:

$$K^* = sY - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

ومع افتراض عدد السكان ثابتا أي:

$$L^* = nL = 0$$

من (1) و(2) يمكن استخراج معادلة النّمو التالية:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$\frac{K^*}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث أن:

Y: تمثّل حجم الإنتاج.

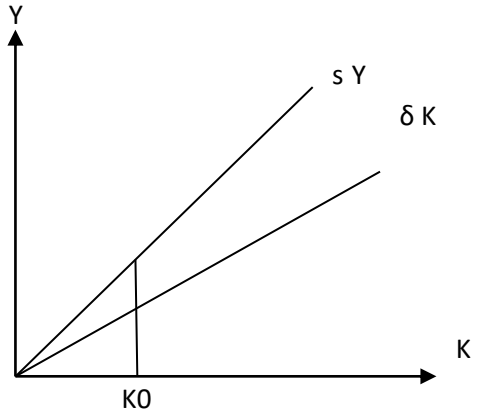
K: تمثّل رأس المال الموسع الذي يتضمن رأس المال العيني– الآلات والمعدات– ورأس المال البشري أي العمالة.

S: معدّل الادخار.

A: متغيّرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة وعليه بالعودة إلى نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج "AK" فإننا نستطيع رسم الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نموذج "AK"

الادخار والاستثمار يكونان دائما أكبر من الاهتلاكات



المصدر: (البشير و بواعلي)

إن الخط δk يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى s Y فيعطينا الاستثمار بدلالة رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج "AK".

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K0، ففي حالة نموذج "سولو" كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة، ($\alpha<1$) أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي k أما في هذا النموذج فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A.

حيث:

$$A = \frac{Y}{K} و \frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

وبالتّالي:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = g_Y$$

من المعادلات السابقة نستنتج أن: معدل نمو رأس المال تساوي معدل نمو الإنتاج، و(Gy) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار – الادخار– ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في

معدل الاستثمار فيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي. **(البشير و بواعلي، الصفحات 14-15)**

المطلب الثّاني: نموذج " رومر ROMER" "نموذج ذو أثر الخبرة وانتشار المعرفة"

في عام 1986 طرح "رومر" فكرته الأساسية، والتي تتمحور حول الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، هذه الفكرة التي كانت بمثابة نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، حيث افترض "رومر" الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور في التعلم من الإنتاج لأكثر فعالية، وهذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار، زيادة على ذلك يفترض "رومر" فرضا ثابتا يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آنيا في كامل الاقتصاد، وإذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر A_I هذا يعني أن التغير A_i/d_t يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، وهو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_i ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(K_i, KL_i)$$

بحث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية، لما كل من رأس المال يؤولان إلى الصفر وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كان كل من K و L_i ثابتين، فحسب نموذج سولو K_i ذات مردودية متناقصة، من أجل أي قيمة تأخذها L_i فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في K_i و K وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال، وبتحديد دالة الإنتاج باستخدام دالة كوب دوغلاس:

$$y_i = A(K_i)^{\alpha} (KL_i)^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع: $y_i = y_i / L_i$ و $K_i = K_i / L_i$ و $K = K / L$

ثم بوضع فيما بعد $Y_i = Y$ و K_i / K الناتج المتوسط هو:

$$y/_K = F(L) = A.L^{1-\alpha}$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L

وبتعويض K_i نتحصل على:

$$dy_i/_{dK_i} = A.\alpha.L^{1-\alpha}$$

ومنه الناتج الخاص برأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ K وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط. **(سليماني، 2014، الصفحات 49-50)**

المطلب الثّالث: نموذج "روبرت لوكاس".

اقترح "روبرت لوكاس" عام 1988 نموذج النمو الداخلي بالاعتماد على تراكم رأس المال البشري، وقد انطلق لوكاس من فرضية مفادها أن الشخص الاقتصادي يعيش لفترة زمنية لا نهائية، حيث يقوم في كل فترة زمنية بعملية تحكمية بين الوقت المخصص للإنتاج وبين الوقت الخاص لتطوير مستوى تعليمه، الذي يسمح له برفع الإنتاجية المستقبلية لديهم.

فإذا كان h يمثل مخزون رأس المال البشري للمتعامل الاقتصادي، و u يمثل الوقت الذي يكرسه الأفراد في عملية إنتاج السلع، حيث:$u\epsilon[0,1]$، تكون دالة الإنتاج الأساسية لنموذج "لوكاس" على الشكل: **(AGHION & HOWITT, 2000, p. 335)**

$$Y = K^{\beta} (uh)^{1-\beta}$$

وتعبر هذه الدالة على كيفية أثر رأس المال البشري على الناتج الجاري (حيث يمثل K مخزون رأس المال المادي والذي ينمو بنفس الآلية لنموذج "سولو" حيث:

$$K^* = y - c$$

حيث: c يمثل الإنفاق الاستهلاكي.

وبما أن لوكاس افترض أن عائد تراكم رأس المال البشري بالنسبة للمخزون المتاح ثابت، تحصل معدل نمو منتظم ومستقر: $g = \delta(1 - u^*)$

حيث: u^* تمثل التخصيص الأمثل للوقت بين الإنتاج والتعليم، ونتحصل عليها بتعظيم دالة المنفعة الزمنية للفرد الممثل للاقتصاد:

$$max \int_0^{+\infty} \frac{c^{1-\delta}}{1-\delta} e^{-\rho t} dt$$

مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الأولية والمتمثلة في:

$$y = k^{\beta}.(uh)^{1-\beta}$$

$$h^* = \delta(1-u).h$$

$$k^* = y - c$$

ρ : يمثل معدل التفضيل للزمن الحاضر.

σ : يمثل مرونة الإحلال الزمنية.

ومنه معدل نمو الوقت المخصص للتعليم تمثل دالة بالنسبة للمتغيرين (ρ, σ) حيث:

$$1 - u^* = f(\rho, \sigma)$$

ومنه نستنتج أنّ معدل النمو يتناسب طرديا مع الزمن المخصص لتراكم رأس المال البشري، كما يتناسب عكسيا مع معدل التفضيل للزمن الحاضرρ ، وطرديا بالنسبة لمرونة الإحلال الزمني، وبذلك نجد أن معدل النمو يتعلق بمتغيرات "بسيكولوجية"، وهذا ما يفسر اختلاف النمو الاقتصادي بين الدول.

ويتميز نموذج لوكاس بكونه نموذج دقيق وبسيط، ولكنه انتقد من حيث عدم واقعيته، فمثلا المعادلة الخاصة بالتراكم الرأسمالي البشري تنمو بمعدل ثابت على مدى دورة الحياة، وهذا ما يتنافى مع الواقع.**(RAGOT, 2005/2006, p. 50)**

خاتمة الفصل الثّاني:

إنّ دراسة الإطار النظري للنمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، إذ أن قضية النمو الاقتصادي تستحوذ على فكر أغلب الاقتصاديين، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج وتوليد الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك والاستثمار والعمل من أجل تحقيق معدل نمو أعلى من معدل النمو السكاني، حتى يتم تحقيق زيادة حقيقية في الناتج القومي ودخل الفرد.إذ تمكنا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي وكذا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، حيث خلصنا إلى أن التنمية أشمل من النمو، كما أنه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية بدون نمو، فهو المحرك الرئيسي للتنمية.

أمّا فيما يخص نظريات النمو الاقتصادي، فانطلقنا من النظرية الكلاسيكية والتي ركزت في موضوع النمو الاقتصادي على التراكم الرأسمالي، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فعالجت موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود-دومار حيث اعتبروا بأنه تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، وبعدها تأثر الاقتصاديون النيوكلاسيكيون بالثورة الصناعية وبما حملته من اختراعات تقنية التي أدت إلى رفع مستويات الإنتاج، انتبهوا إلى عامل التقدم التقني كأحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، حيث توصل "سولو" إلى نموذج للنمو في الأجل الطويل، من خلال صياغة مجموعة من المعادلات التي ربطت بين الإنتاج والعمل وتراكم رأس المال والتقدم التقني، ثم نظريات النمو الداخلي التي طورت مجموعة من النماذج التي ظهرت في منتصف الثمانينات لتفسير النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالاعتماد على تنمية رأس المال البشري ومن أهمها نماذج "رومر" و"لوكاس"، التي تمحورت حول تطوير الإطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، ولازالت الأبحاث قائمة في هذا المجال، ومازال العمل عليها ساري من أجل تحليل النمو الاقتصادي بأكثر نجاعة.

الفصل الثّالث:

الإطار النّظري للفقر

مع إبراز العلاقات

بين التّطور المالي، النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر.

مقدّمة الفصل الثّالث:

لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة وملازمة لحياة شعوبنا، مثل ظاهرة الفقر وبالرغم من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولات التصدي لهذه الظاهرة من مختلف الجهات والمؤسسات والعقائد، إلا أن هذه الظاهرة قد تفاقمت، وجعلتها في مقدمة أولوياتها في عمليات تنميتها، وأصبح موضوعها من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كل المختصين في هذا المجال، كما تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات في جميع العصور، وظلت قضية الفقر والقضاء عليه عقودا طويلة في جدول أعمال المنظمات الدولية، تارة في صلب الاهتمامات وتارة أخرى خارجها، وذلك رهنا بتغير الأجواء الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية العالمية، وفي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات تراجعت قضية الفقر عن مقدمة الاهتمام العالمي، نتيجة "الأزمة الاقتصادية العالمية" الكساد والمديونية، إلا أنه مع بداية التسعينات طرحت مكافحة الفقر في العالم من جديد بعد صدور تقرير البنك الدولي عن الفقر.

وبهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر، وتتبعها تاريخيا وفق الفكر الاقتصادي والتنموي، وكذلك التطرق إلى ظاهرة الفقر بالتحليل من خلال التعريف، وتحديد الأسباب لهذه الظاهرة ارتأينا أن نقسم فصلنا إلى:

- **المبحث الأوّل: مفاهيم أساسية حول الفقر؛**
- **المبحث الثّاني: الأسس النّظرية لتحليل ظاهرة الفقر؛**
- **المبحث الثّالث: إبراز العلاقات بين التّطور المالي، النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الفقر.

يعتبر الفقر ظاهرة قديمة، لكن الشعور بها ازدادت حدته بزيادة احتياجاته، فمن حيث التعريف والمعالجة حاولت كل الأديان والنظريات منذ العصور الأولى إلى غاية الآن، أن تعطي مفهوم للفقر وتمثل مشكلة الفقر تحديا عالميا كبيرا، حيث أنه بالرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير منهم مازال يعيش في الفقر المدقع، كما أنها تعتبر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاقتصادية والاقتصادية منذ أقدم العصور.

المطلب الأوّل: تعريف الفقر.

لقد حاول العديد من الباحثين إعطاء مفهوما للفقر، إلا أنه لا يوجد توافق وإجماع على ماهية الفقر بالتّحديد، نظرا لتعدّد معانيه، من هنا سوف نحاول الإلمام ببعض المفاهيم الخاصة بهذه الظاهرة فيما يلي:

- **مفهوم الفقر حسب الاحتياجات الأساسية:** يمكن تعريفه على أنّه الحرمان من المتطلّبات المادّية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء، ويدخل في هذا المفهوم الحاجة إلى توفير فرص العمل، والخدمات الأساسية الصحية والتعليمية، فمن يفتقر إلى هذه الجوانب يعد فقيرا. **(حاجي، 2017، صفحة 17)**

- **مفهوم الفقر باعتباره حدّ الكفاف:** يرتبط هذا المفهوم بمستوى الدّخل الضروري الذي يسمح للأسرة بانتقاء حاجياتها الضّرورية، ويلاحظ من هذا المفهوم أنه لا يهتم بالتّركيب النوعي، ولا العمر لأفراد الأسرة، كما لا يهتم بأنشطتهم الاقتصادية التي بإمكانها أن تلعب دورا أساسيا في تحديد أساسيات الفرد من جهة، وأن هذا المفهوم يتجاهل أسعار المواد وقيمتها ونوعيتها، كما لا يراعي الظروف الاجتماعية، النفسية والصحية للإنسان. **(عريس و بابا، 2011، صفحة 274)**

- **مفهوم الفقر من منظور التّنمية البشرية:** عرفت التّنمية البشرية الفقر بأنّه انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمّية الأساسية للتّنمية البشرية، وهي العيش في صحة، التّمتع بمستوى معيشي لائق، احترام الذات وكذلك احترام الآخرين، وأيضا عدم تمكن الأفراد من الحصول على حد أدنى ومقبول من الرفاه

البشري، وهو حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية، والمتمثلة في رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي لائق ومستوى معيشي مقبول. **(فوزي و عبد الباسط، 2008، صفحة 5)**

➢ **الفقر من المنظور الاقتصادي:** يعني افتقار الإنسان إلى الموارد الكافية، لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات معيشية في مجتمعه، علما أن هذه المستويات تختلف من مكان لآخر ومن وقت لآخر. **(عزوز و ضيف، 2017، صفحة 235)**

➢ **وحدّد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه** "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. **(الدولي، 1990، صفحة 41)**

➢ **كما عرّف الفقر وفق منهج الأمم المتحدة** على أنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية". **(آسيا، 2001، صفحة 83)**

المطلب الثّاني: أنواع الفقر.

يمكن النّظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها:

◆ **الفقر المطلق:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجيات الأساسية، **(بن جلول، 2015، صفحة 42)** بمعنى أدق فإن الفقر المطلق يعني حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين، يسمى حد الفقر، ولهذا فإن حد الفقر المطلق يعتمد على الدول النامية، بهدف تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان، وهو يقاس بالقيمة النقدية للاحتياجات الأساسية للإنسان. **(عريس و بابا، 2011، صفحة 275)**، ويعتمد الفقر المطلق على خطّ الفقر المطلق (PLI)، الذي يأخذ في الاعتبار سوق سلة كاملة من السلع والخدمات الأساسية، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق الرفاهية، كما أنه يعتبر الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان في ظل دخله الوصول إلى إشباع حاجياته. **(حاجي، 2017، صفحة 04)**

◆ **الفقر النّسبي:** يتعلق بحالة الظروف المعيشية لأفراد الأسرة، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط، **(قصيفي، 1996، الصفحات 198-205)** ويعكس هذا المفهوم الحاجات التي هي نسبية في الطبيعة، وتشمل جميع السّلع والخدمات اللاّزمة لتحسين الرّفاه العام للفرد، ويرتبط الفقر النسبي أساسا

بالدول المتقدمة، إذ ينظر إليه على أنه مقياس لعدم التساوي، وقد وضع البنك الدولي معيارا يميز الفقر النسبي عن غيره، وذلك للمقارنة بين الدول بين الدول، فالفقر النسبي خط يتأرجح تبعا لمستوى المعيشة. **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 50)**

- **الفقر المدّقع:** هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية. **(بن جلول، 2015، صفحة 42)**

- **الفقر المؤقّت:** وهو الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية، وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي. **(قورين، 2014، الصفحات 16-25)**

- **الفقر متعدّد الأبعاد:** أين يكون موافقا إلى تراكم جملة معوقات سوسيو اقتصادية وثقافية، بحيث انه لا يعكس فقط النقص في الموارد فحسب، إنما يعكس الصورة الحقيقية للمساوئ الناجمة عن التوظيف والتكوين، الصحة والوضعية الاجتماعية ككل.

- **الفقر ظاهرة متصاعدة:** فبمجرّد أن تكون البطالة مكثفة ومتغيرة، منخفضة أو هشة حسب الوضعية الخاصة عندما يكون الفقر مؤقتا، يصبح من الممكن القضاء عليها ومعالجتها، وعليه فإن الأمر لا يتعلق بتقسيم الفقراء إلى فئات ونسب، وإنما يتعدى ذلك بحيث يصبح من اللازم علينا قياس درجة الفقراء.

- **الفقر ظاهرة ريفيّة:** على ما يبدو فإنه بقدر ما تعاني المجتمعات من الفقر تعاني الجماعات، وجماعات الأقلية الدينية أو العرقية أكثر، وقد تعاني المرأة من الفقر أكثر من الرجل، ومعاناة الطفل هي أكثر، كما أن معاناة البدويين هي الأكثر من معاناة الحضر، خاصة بعد ما اعتبرت الإحصائيات والدراسات، أن الفقر ظاهرة ريفية أكثر من حضرية، فهو يمثل 63% في العالم، وتبلغ نسبته 90% في كل من إفريقيا والصين، أما في الغرب العربي فإن إحصائيات 2002 تقر أن نسبة الفقر في المغرب العربي تقدر بـ 19%، 22% في الحضر و 33% في الريف. **(عريس و بابا، 2011، الصفحات 176-277)**

المطلب الثّالث: أسباب تفشي ظاهرة الفقر.

هناك العديد من العوامل التي تعد أسبابا لوجود الفقر وانتشاره وتتمثل فيما يلي:

أولا: الأسباب الدّاخلية.

1- الأسباب الاقتصاديّة:

- السّياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة.
- قلة فرص العمل.
- البيئة القاصرة عن تحقيق نمو الاقتصادي.
- قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية.
- النقص في الهياكل الأساسية (انعدام المنافذ إلى السوق). **(عزوز و ضيف، 2017، صفحة 327)**
- انخفاض الأجور تحت خط الفقر.
- قاعدة الموارد المحدودة (الطبيعة المالية).
- التحكم المحدود بالموارد. **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 86)**
- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو للمجتمع.
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع استغلالا عقلانيا. **(قورين، 2014، صفحة 18)**

2- الأسباب السّياسية:

- انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات لمكافحة الفقر.
- ضعف المشاركة الشعبية.
- حالات انهيار الاستغلال الداخلي والخارجي.
- انعدام الإنفاق الوطني في الرأي بأهمية مكافحة الفقر.
- البيئة غير ملائمة لمشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية في التنمية مشاركة فاعلة.
- الفساد.

يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشية بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحة لأفراد نظرا لتركيبها الجغرافية، أيضا العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات كالحروب التي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وإيقاف أي نشاط أو استثمار في البلد، وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع، وهذا يؤثر على مستوى المعيشة يسبب تفشي ظاهرة الفقر، كذلك بعض السياسات في بعض المجتمعات وسوء التدبير للموارد وهذا بدوره ينعكس سلبا على المجتمع. **(عريس و بابا، 2011، صفحة 281)**

3- **الأسباب الدّيمغرافية:**

- ارتفاع معدل نمو السكان.
- ارتفاع معدل الإعالة. **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 86)**

4- **الأسباب الاجتماعية:**

تتمثّل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- النّقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.
- التحيز ضد المرأة حيث أن تهميش هذه الأخيرة يعد من أهم العوامل الرئيسية المولدة للفقر، نتيجة تعرضهن للتمييز وخاصة في المناطق الريفية، حيث يؤدي إلى إبعادهن عن السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر.
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات، الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالية بين أفراد المجتمع. **(مقدم و العايب، 2007، صفحة 265)**

ثانيا: الأسباب الخارجية.

- عدم توافر دعم من جانب المنظمات الإقليمية.
- تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية.
- عبء الدين.
- تدهور نسب التبادل التجاري.
- انعدام وعدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر. **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 86)**

- عدم وجود التخطيط السليم.
- سوء توزيع الثروة والدخول.
- الحروب والتي ينتج عنها المزيد من الأرامل والفقراء، إضافة إلى التضخم والنتائج الاقتصادية السلبية للإنفاق العسكري. **(حاجي، 2017، صفحة 29)**
- الفساد والبيروقراطية، وذلك بسبب البطء في التصرف وتعقيد الإجراءات وتعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، وقد رصد تقرير الفساد العام سنة 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، كما يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس من عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام العام، ومن ثم يقف عائقا أمام التخفيف من حدة الفقر. **(سلطان، 2007، صفحة 15)**

المبحث الثّاني: الأسس النظرية لتحليل ظاهرة الفقر.

المطلب الأوّل: مؤشّرات قياس الفقر.

تكمن أهمية قياس الفقر في التّعرف على أماكن تواجد الفقراء، ومعرفة حجمهم نسبة إلى المجتمع، والتعرف على خصائصهم الديمغرافية، ومستوياتهم التعليمية والصحية، وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى الأفقر، وقد اعتمدت طريقتان لقياس الفقر نوجزهما فيما يلي: **(عزوز و ضيف، 2017، صفحة 328)**

أولا: قياس الفقر من زاوية الدّخل والحاجات الأساسية.

1/ **قياس الفقر من زاوية الدخل:** ويشمل كل من:

أ/ الدّخل (الفردي أو الأسري): ويعتبر دخل الفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، كونه يتيح للفرد أو الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات، كونه يتيح للفرد أو الأسرة قدرة الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة. **(بورني و عزوز، 2021، صفحة 114)**

ب/ الإنفاق الاستهلاكي: هو القيمة السوقية للسلع والخدمات التي تشتريها الأسر والإنفاق الاستهلاكي يتأثر بعوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسة، وهذا المؤشر أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

ج/ الإنفاق على المواد الغذائية: وتستخدم هذه الطريقة نسبة الإنفاق على المواد الغذائية من دخل الأسرة كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة أو مستوى الفقر وذلك على أساس كلما ارتفعت تلك النسبة كلما انخفضت قيمة ما توجهه الأسرة من إنفاقها إلى السلع غير ضرورية، وهذا يعني انخفاض مستوى معيشتها.

2/ **قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية:** تشكل الحد الأدنى الاجتماعي(خط الفقر)، وبالتالي فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء، **(العذاري و الدعمي، 2010، الصفحات 44-45)** وتنقسم الحاجات الأساسية ضمن هذا الإطار إلى نوعين:

أ/ الاحتياجات الأساسية الغذائية: وتشمل حاجة الفرد إلى الطعام وتعتمد على حجة الجسم البيولوجية من السعرات الحرارية لممارسة نشاطه اليومي وتختلف حاجة الإنسان للسعرات الحرارية باختلاف تكوينه الجسمي ونشاطه، إضافة إلى حاجته إلى عناصر التغذية الأخرى كمعيار لتحديد هذه الحاجة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة.

ب/ الاحتياجات الأساسية غير الغذائية: يمكن حصر الاحتياجات ضمن هذا المفهوم في خمس حاجات هي السكن، الملبس، خدمات التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأولية والحاجة إلى النقل، ويتضمن مفهوم الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى مؤشرات أخرى مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفير المياه الصالحة للشرب والبيئة الحالية من التلوث وحرية الإنسان. **(حاجي، 2017، صفحة 28)**

3/ **طرق قياس الفقر في إطار الدّخل والحاجات الأساسية:**

أ/ خطوط الفقر: تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل أو الاستهلاك حيث تعتمد منهجية هذه الخطوط على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء، وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات الإنفاق والدخل الأسري، ومن المقاييس الاعتيادية لهذه الخطوط هي إنفاق الفرد الذي يقل عن دولار واحد أو دولارين يوميا،أو مقدار الغذاء الذي يقل عن 2100 سعرة حرارية في اليوم، ويمكن أن يتحدد خط الفقر بالحدّ الأعلى ومن يقع دخله تحت هذا الحد يعتبر فقيرا، كما يتحدد بالحد الأدنى إذ يصبح الفقر تحت هذا الخط مدقعا، وعليه يتضح أن هناك أنواع من خطوط الفقر وهي: **(عزوز و ضيف، 2017، صفحة 331)**

1/ **خط الفقر المطلق:** هو الخط الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، حيث يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد هذه الاحتياجات سواء للفرد أو للأسرة، وفق نمط الحياة القائمة في المجتمع المعني، **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 47)** وهناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق:

◆ **أسلوب النّمط الغذائي المقترح:** إذ هذا الأسلوب يقوم على تحديد سلة من الموارد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من السعرات الحرارية وبأقل كلفة، وتحسب تكلفة السلة على أساس أدنى الأسعار. ويمكن تقدير خط الفقر المطلق حسب الصيغة الرياضية الآتية:

$$Pa = K/R$$

حيث:

Pa: خط الفقر المطلق، K: التكلفة المحسوبة لسلة المواد و R:نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

◆ **أسلوب النّمط الغذائي الفعلي:** إن هذا الأسلوب يقوم على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السعرات للفئات الداخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون متوسطها أقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السعرات، والصيغة الآتية تمثل احتمال خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة:

$$Pa = n * ca$$

حيث:

n: عدد أفراد الأسرة و Ca: متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية.

وتعد هذه الطريقة واقعية أكثر، لأن الأسعار الفعلية أصدق من الأسعار الدنيا، التي تستخدمها الطريقة السابقة. **(المعموري، 2000، الصفحات 108-109)**

2/ **خطّ الفقر النسبي:** يحدد وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط. كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأدنى للدخل 10% من السكان الأدنى دخلا، وعليه فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر، أو وقت إلى آخر ويقترح Ravillon أنه لأغراض السياسات ينبغي استخدام المفهوم المطلق لخط الفقر، المعرف على دالة الرفاه إلا أن ذلك لا يعني بقاء خط الفقر ثابتا بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي فتحديد مستوى مرجعي لدالة المنفعة مع الزمان والمكان،لا ينبغي ثباته بالنسبة للقوة الشرائية،إذ أن ذلك يعتمد على محددات الرفاه. ويتم احتساب هذا المؤشّر بالصيغة التالية:

حيث:

$$Z\sim=2/3S$$

Z~: خط الفقر النسبي و S: متوسط الإنفاق الشهري للأسرة. **(حاجي، 2017، الصفحات 42-43)**

3/-خط الفقر المدقع: عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية. **(بن جلول، 2015، صفحة 43)** ويمكن الحصول على صيغة خط الفقر المدقع كما يلي:

$$P_e = Cf^* Kn^* m$$

حيث:

Pe: خط الفقر المدقع، Cf: كلفة السعرة الحرارية الواحدة، Kn: السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم و m:عدد الأيام في الشهر. **(المعموري، 2000، صفحة 109)**

4/ خط الفقر الاجتهادي: ويسمى خط فقر اليدين، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم أن كان أعلى أو اقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا، وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور وعلى الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة. **(بن جلول، 2015، صفحة 44)**

ب/ مؤشرات الفقر: تأتي كخطوة لاحقة بعد تقدير خط الفقر، ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1/ **مؤشر فجوة الفقر:** هو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر محدد، وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$PG = 1/n \sum [z - y_i/z] * 100$$

حيث:

PG:فجوة الفقر، n:حجم السكان، Z:خط الفقر و Yi:مستوى الدخول (استهلاك الفئات الفقيرة).

ويمكن صياغته كالآتي:

PG= I*H

I=z−yi/z

إن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء. **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 53)**

2/ **مؤشر شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وفي نفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات الفجوات النسبية للفقر ويكتب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:

$$P_s = 1/n \sum^{q} \left(\frac{z - y_i}{z}\right)^2 * 100$$

حيث:

Ps: شدة الفقر، N :حجم السكان، Z :خط الفقر.

Yi: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر. **(عزوز و ضيف، 2017، صفحة 331)**

3/ **مؤشر سن الفقر:** يعتبر مؤشر سن الفقر مؤشرا تجتمع فيه أهم مؤشرات الفقر، ومن صيغته الآتية تتضح هذه الحقيقة:

$$P = H * G^*$$

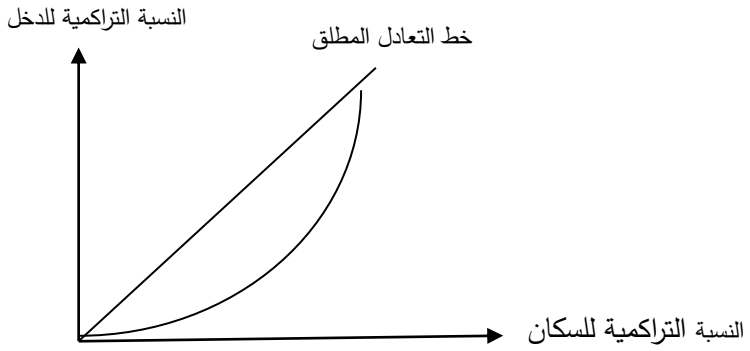
حيث:

P: درجة الفقر. H: نسبة السكان الفقراء.

G^* : معامل جيني ويؤخذ بالصيغة الآتية: $G^* = M + (1 - M)G$ **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 56)**

4/**منحنى لورنز**: يعتبر هذا المنحنى من المقاييس التي تعني بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد والأسر، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): منحنى لورنز



المصدر: (العذاري و الدعمي، 2010)

منحنى لورنز (الذي يبعد عن حط الدالة التامة) يعكس العلاقة الفعلية بين كل من السكان نسبة الدخل، التي تحصل عليها خلال سنة معينة،حيث يتضح كذلك من خلال الشكل أيضا أنه كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط المساواة التامة كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي، والعكس صحيح، ويعكس درجة ابتعاده عن خط المساواة مدى خطورة التفاوت في توزيع الدخل القومي بين البلدان. **(حاجي، 2017، صفحة 53)**

5/ **معامل جيني**: يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، **(بن جلول، 2015، صفحة 45)** ويساوي هذا المعامل المسافة المحصورة بين منحنى لورنز وخط التساوي مقسومة على مجموع المساحات تحت خط التساوي، أي على مساحة المثلث OAB، وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد الصحيح والتي تعتبر عن عدم المساواة الكاملة والصفر، وهي نقطة المساواة الكاملة ويقاس كالآتي:

$$G = 1 - \frac{1}{1000}\sum \frac{(y_i - y_{i-1})F_i}{n}$$

حيث أن:

G: معامل جيني.

y_i : التّجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة (i).

y_{i-1} : التّجمع التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة.

F_i : النّسبة المئوية لعدد الأسرة في الفئة (i).

N: عدد الفئات. **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 55)**

ثانيا: قياس الفقر من زاوية التّنمية البشرية.

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات التنمية البشرية لقياس الفقر بشكل غير مباشر، جامع بين مؤشرات دخل الفرد ومؤشرات تتعلق بالصحة والتعليم. وبالتالي سنتعرف على هذه المؤشرات فيما يلي:

أ/ مؤشر التنمية البشرية: اقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة 1990م، من خلال تقريره العالمي للتنمية البشرية مؤشرا اجتماعي اقتصادي يسمى مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يسمح بقياس التقدم لبلد ما، والذي يعرف على أنه عبارة عن مؤشر غير متجانس لثلاثة عناصر أساسية لتنمية البشرية، حياة مديدة وصحية، المعرفة ومستوى معيشي لائق.

ب/ مؤشّر الفقر البشري: أدخل تعريفه في تقرير التنمية البشرية عام 1997، ويرى أن الفقر متعدد الأبعاد وليس مجرد الحصول على ما هو ضروري للرفاه المادي، فهذا المقياس يجمع في دليل واحد مركب يشمل أوجه الحرمان بأربعة أبعاده وهي: الحياة المديدة والصحة، المعرفة، الأمان الاقتصادي والشمول الاجتماعي. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتطوير مؤشر الفقر البشري من خلال مجموعة من الاقتصاديين، حيث تم إعداد دليلين لحساب الفقر البشري وهما: مؤشر الفقر البشري للدول النامية ومؤشر الفقر البشري للدول الصناعية، مؤشر الفقر البشري للدول النامية: يقيس نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية البشرية الموضحة في دليل التنمية البشرية، المتمثلة في حياة مديدة وصحية، المعرفة ومستوى معيشي لائق، أما مؤشر الفقر البشري للدول الصناعية: فهو يعكس الحرمان في أربعة أبعاد متمثلة في حياة مديدة وصحية، المعرفة، مستوى معيشي لائق والاستبعاد الاجتماعي. **(عزوز و ضيف، 2017، صفحة 350)**

المطلب الثاني:نظريات الفقر.

توجد العديد من النظريات التي تناولت الفقر، ومن بين أهم هذه النظريات نذكر منها:

1/ نظرية الحلقة المفرغة: تشير هذه النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي فمن المعروف في الدول النامية أن للفقر حلقة مفرغة تبدأ به وتنتهي به، وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية، ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، **(بورني و عزوز، 2021، صفحة 111)** كما تفترض أن يستمر الفقر في حد ذاته من خلال تعزيز حلقات مفرغة في جانب العرض والطلب على حد السواء، ونأخذ هذه النظرية بمنطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف، وهي تعني أن هناك مجموعة من القوى أو العوامل التي تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، من شأنها إبقاء الدول المتخلفة في حالة تخلف مستمر، لا يمكن الخروج منها من أمثلة تلك الحلقة (الحلقة المفرغة للفقر). والتي تقول بأن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية، وحدوث انخفاض في الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، هذا من جانب الطلب وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة إلى حيث بدأنا. أما من جانب العرض فيظهر أن انخفاض الدخل يولد معدل ادخار منخفض وبالتالي نقص رأس المال، وانخفاض الإنتاجية وبالتالي تراكم أسباب استمرار الفقر. **(حاجي، 2017، صفحة 19)**

2/ **نظرية رأس المال البشري: <<غاري باكر– مارك بلوك وآخرين>>** تؤكد هذه النظرية أن التعليم يخلف المهارات، والتي تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى في الإنتاجية للذين يملكون هذه المهارات، وهي غير مكلفة مقارنة بالتكاليف الأخرى، وبالتالي تجلب الفوائد على المدى البعيد، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة إيجابية في جميع المجتمعات بين الأجور والرواتب ومستوى التعليم الذي تلقوه، وأكدت هذه النظرية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض الفقر في المجتمعات. **(OSCAL, 1997, p. 4)**

3/ **نظرية مالتوس:** إن تزايد عدد السكان له تأثير على ازدياد الفقر، والسكان يشكل لب نظرية مالتوس والتي ترتبط ارتباطا قويا وثيقا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان. فالرؤية المالتوسية التي خرج بها روبرت مالتوس منذ أكثر من مائتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على

التكاثر التي تخضع في نموها للمتتالية الهندسية، **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 21)** حيث ترى هذه النظرية أن عدد السكان يتزايد بمتتالية حسابية1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، .... الخ، **(حاجي، 2017، صفحة 21)** حيث أنه الزيادة السكانية تكون أكبر من العلمية الإنتاجية ما يولد عدم قدرة على الاستعانة وهو السبب الرئيسي للفقر وليس هناك علاقة ما بين أسلوب الحكم وطريقة توزيع الثورة وعليه إن الأغنياء ليس مجبرين على تأمين العمل للفقراء ولكن الفقراء هم معنيين بتنظيم النسل والعمل على رفع القدرة الإنتاجية، **(النوني، 2020، صفحة 369)** يقول مالتوس "السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء" أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثره. **(رمزي، 1993، صفحة 263)**

4/ **نظرية ثقافة الفقر:** يرى لويس أن ثقافة الفقر تشكل" تصميم العيش للفقراء". وتنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر حيث يشعرون دائما بالتهميش وانخفاض مستويات المعيشة، وتتميز هذه العائلات من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، بالتالي ارتفاع العائلات التي تترأسها نساء، وتنطبق هذه النظرية على دول العالم الثالث، أو البلدان التي تعيش مراحل مبكرة من التصنيع. **(الصقور، 1996، صفحة 91)**

5/ **النّظرية الاجتماعية:** تنظر هذه النظرية إلى أن المجتمع من خلال هيكله الطبقي وتوزيع القوى والعلاقات الاجتماعية وتشابكها وهي التي تجعل الفرد غنيا أو فقيرا داخل مجتمعه، **(النوني، 2020، صفحة 369)** وأن المسؤول عن الفقر هو المجتمع مما فيه من خلل، **(حاجي، 2017، صفحة 22)** بعاداته وتقاليده وأفكاره التي تسبب ضعف في فعالياته ونشاطاته التنموية الاجتماعية والسياسية ووفق هذه النظرية فان الإستراتيجية الناجعة للقضاء على الفقر تبدأ في التأثير على بنية المجتمع ومكوناته، والاستثمار في كوادره وخلق أنشطة مختلفة اتجاه الفقر والفقراء. **(النوني، 2020، صفحة 369)** ويرى الكثير من الباحثين أن نظرية واحدة غير كافية لتفسير الفقر وتحديد استراتجيات وسياسات التدخل، مما دفع البعض إلى انتهاج نهج مشترك يجمع بين النظرية الفردية والنظرية الاجتماعية.

6/ **النّظرية الفردية:** وتمثل أصحاب الاتجاه الفردي في تفسير ظاهرة الفقر التي تعتبر الفقر ظاهرة فردية وان أسبابها الذاتية تعود إلى الأفراد والفقراء أنفسهم وهم المسؤولين عن فقرهم وليس المجتمع،

ويستنتج من هذه النظرية أن القضاء على الفقر يأتي عن طريق الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته ومكانته ...، أي الاهتمام بالمورد البشري ذاته. **(شرابي و بوزيدي، 2009، صفحة 18)**

7/ **نظرية ماركس:** ترى هذه النظرية أن الفقر هو أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، **(العذاري و الدعمي، 2010، صفحة 40)** وهكذا فان الأمن المادي للفقر يعتمد بصورة رئيسية على انتماءه الطبقي...، ولا يمكن تغير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه، ولذلك يرجع الماركسيون الفقر أساسا إلى النظام الرأسمالي الذي يقسم المجتمع إلى فئة صغيرة تمتلك الثروات ورأس المال وفئة كبيرة بالكاد تملك قوت يومها، **(بورني و عزوز، 2021، صفحة 113)** إن فكرة الفقر تتجلى في نمط الإنتاج الرأسمالي الذي لا يستهدف إشباع الحاجات الإنسانية،بل تخضع للرغبة الجامحة في استخلاص فائض القيمة على حساب طبقة العمال، وأكد "لينين" هذه الأطروحة مشيرا أن الرأسمالية يخلقها رأس المال الفائض، وهي لا تستخدمه آبدا لغرض الارتفاع بمستويات معيشة العمال إذ هذا يعد تراجع في أرباح الرأسماليين يؤدي حتما إلى إفقار العمال، ويقصد بالقيمة الفائضة هي تلك الموارد الاقتصادية القومية التي تحقق ناتج وطني يفوق إجمالي أجور العمال عند مستوى الاستكفاء فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية وهذا الفرق بين ما يدفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة ناتجها الفعلي، وهو ما أطلق عليه "ماركس" "فائض القيمة" وتذهب هذه العوائد للرأسماليين. **(النوني، 2020، صفحة 370)**

8/ **نظرية الرّفاهية:** بنيت هذه النظرية على مفهوم المنفعة باعتبار أن قياس المنفعة صعب جدا، فقد اهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية، أو ما يسمى بالفقر النقدي، باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه، وعليه فإن معيار الفقر في هذا المنهج هو الدخل، والفقر يفهم على أنه كفاية الرفاه الاقتصادي.

لقد حاول مارتن رافاليون إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه التي تعتمد على نظرية المستهلك، حيث حاول رافاليون قياس مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك، بحيث تشمل هذه على أبعاد متنوعة للرفاه، وبذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة. **(حاجي، 2017، الصفحات 23-24)**

المطلب الثالث: أنواع السّياسات الاقتصادية الكلّية لمكافحة الفقر.

تؤثر السياسات التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتتمثل مجمل هذه السياسات في:

- **سياسات الإنفاق الحكومي:** في غياب شبكات الضمان الاجتماعي، وترتيبات الضمان ضد البطالة، فسيكون لسياسة تخفيض العمالة في القطاع العام تأثيرا مباشرا، بحيث يترتب عليه زيادة في الفقر، كما أن التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد، يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، ومن ثم يزداد الفقر، كما أن الدعم على السلع والخدمات خصوصا تلك التي يستخدمها الفقراء، تؤدي إلى ارتفاع في عدد الفقراء، وبالتالي يجب على الدولة أن تضع سياسات مالية تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تكون قابلة للتمويل، بواسطة المصادر العادية، التي لا يترتب عليها ضغوطا تضخمية، وبالتالي ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التّضخم بشكل ايجابي على الفقراء.

- **سياسات إصلاح النظام التعليمي والتدريبي:** إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية، واقتصاد السوق، واقتصاد المعلومات بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية، وإنتاجية مرتفعة، تجلب الأجور المرتفعة لذلك من المهم العمل على رفع مستوى التحصيل التعليمي، وتحسين في نوعية التعليم، ليواكب عصر الاقتصاد المعلوماتي، بما يؤمن احتياجات سوق العمل، ويعتبر التدريب طريقة ناجحة للقضاء على البطالة، وسبيلا لمواجهة الفقر، وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم.

- **سياسات التّشغيل:** إن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة، بحوالي عشر نقاط مئوية، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 21 نقطة مئوية، وبالتالي انخفاض الفقر.

- **السّياسات المؤثّرة في النّمو الاقتصادي والطّلب على اليد العاملة:** المعترف به عموما أن النّمو الاقتصادي هو أولى الضروريات اللازمة لتخفيف حدة الفقر، فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر، حيث أن نجاح أية استراتيجية للقضاء على الفقر رهن بالنمو الاقتصادي القوي، كما أن النّمو الاقتصادي سيتيح فرصا حقيقية للشرائح الفقيرة في المجتمع، ولاسيما في الوسط الريفي، وذلك بتشجيع النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل.

• **سياسات الاستثمار في رأس المال البشري:** يعرف رأس المال البشري بأنه متوسط سنوات الدراسة من عمر 28 سنة وأكثر، حيث توضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بنسبة دراسة واحدة من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 14 نقطة مئوية، من هنا نجد أن تحسين مستوى التعليم والصحة، هو استثمار فعال يتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي، وتحسين الدخول.

• **تبنّي سياسة لإصلاح القطاع المالي:** فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، حيث أن هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم، واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري، كلها سياسات تؤدي إلى التقليل من حدوث الفقر.

• **سياسات خفض حجم التّوزيع في المستويات العليا من الدخل، من خلال الضرائب على الدّخل، والثّروة التصاعدية:** تعتبر الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، من الوسائل الهادفة إلى تقليل النسبة لذوي الدخول العالية في الدخل القومي، إلا أن هذه الوسيلة لا تكون فعالة في كثير من البلدان النامية، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة بالدخول، الثروات الخاضعة للضريبة، وكذلك بسبب تخلف الأجهزة الضريبية وانتشار الفساد الإداري، لذلك لابد من الاهتمام الكبير بتطوير الجهاز الضريبي، ودعمه بالكفاءات العالية والأجهزة المتطورة لغرض القيام بمهامه الكبيرة في هذا المجال.

• **سياسات زيادة الدّخل الشّخصي للمستويات المنخفضة من الدّخل:** إن زيادة الدخل الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة يكون من خلال المدفوعات التحويلية، ودعم السلع والخدمات العامة، وتعتبر المبالغ التحويلية التي تقدمها الدولة إلى الأسر الفقيرة، على شكل إعانات مالية شهرية، من أهم الوسائل المباشرة التي يمكنها تخفيف حدة الفقر.

• **سياسات التّمويل الصغير:** أكدت معظم الدراسات أن القروض الصغيرة لها مجموعة كبيرة من الآثار الايجابية على الأسر التي تتلقاها، بحيث يسمح التمويل الصغير للأسر الفقيرة بالتحول من العيش يوما بيوم، إلى التّخطيط المستقبلي، وتحسين الظروف المعيشية، ورفع المستوى الصحي والتعليمي. **(حاجي، 2017، الصفحات 55-60)**

المبحث الثّالث: إبراز العلاقات بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر.

المطلب الأول: العلاقة بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي.

العلاقة السّببية بين التّطور المالي والنّمو الاقتصادي من القضايا التي شكلت جدلا حادا في الاقتصاد، والنقاش وتمحور النقاش بشكل أساسي حول ما إذا كانت العلاقة السببية باتجاهين أو باتجاه واحد، بمعنى هل النمو الاقتصادي يقود التطور المالي أو العكس، وبسبب الجدل القائم حول هذا الموضوع ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات متمثلة في:

1- **التّطور المالي يسبب النمو الاقتصادي (فرضية قيّادة الطّلب):** تقترح بعض التحليلات أن التّطور المالي هو أحد أسباب النّمو الاقتصادي، إذ أن إنشاء المؤسّسات والأسواق المالية يضاعف من توفر الخدمات المالية، فالقطاع المالي يزيد من المدخرات ويوجهها إلى استثمارات منتجة، لذا يمكن للتطور في القطاع المالي أن يحدث النّمو الاقتصادي، ومن الأمثلة التي تدعم هذه الافتراض هي النّتائج التي توصل إليها (Mckinnon 1973)، و(Shaw 1973)، و(King and Levine) .

2- **النّمو الاقتصادي يسبب التّطور المالي (فرضية قيادة العرض):** بعض التّحليلات تفترض علاقة سببية متجهة من النّمو الاقتصادي إلى التّطور المالي، فهذه الفرضية تؤكد الدور السلبي للنظام المالي، فطبقا لهذا الرأي فإن تطور القطاع المالي يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، حيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر مزيد من الخدمات والأدوات المالية، فيكيف النظام المالي نفسه مع الاحتياجات المالية للقطاعات الحقيقية، لذا فهذا النوع من التطور المالي يلعب دورا سلبيا في عملية النمو، وقد وجد عدد من الباحثين مثل (Gurley and Shaw 1955)، و(Goldsmith 1969)، من خلال دراسات تطبيقية أن النمو الاقتصادي يسبب تطور في القطاع المالي.

3- **العلاقة التّبادلية:** ترتكز وجهة النظر الثالثة على وجود علاقة تبادلية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، فالنمو يجعل تطور نظم الوساطة المالية مربحا، كما أن تأسيس نظام فعال

يسمح بنمو اقتصادي سريع، فعن طريق التخصص في جمع الأموال وتنوع الفرص وإدارة السيولة وتقييم المشروعات والمراقبة، فإن النظام المالي يحسن من كفاءة مخصصات رأس المال ويزيد من الطاقة الإنتاجية للقطاع الحقيقي، وفي نفس الوقت فإن الكفاءة التقنية للقطاع المالي تزداد مع حجمه لأن الاقتصاديات ذات الثقل الكبير لها تأثير على أنشطة الوساطة المالية، ونتيجة لذلك فإن القطاع الحقيقي يستطيع أن يعتمد دائما على القطاع المالي من خلال حجم المدخرات، لذا فإن التطور المالي والنمو الاقتصادي يؤثر كل منهما على الآخر بشكل إيجابي في عملية التنمية.

4- **الحيّادية:** يرتكز هذا الاتجاه على كون القطاع المالي مستقل تماما عن النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن أي منهما لا يؤثر على الآخر، ولم يتوصل بعض الباحثين إلى وجود علاقة ذات مغزى بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في بعض الدول، ومنهم (Rioja and Valevg 2004). **(بن قبلية، 2016، الصفحات 136-173)**

المطلب الثاني: العلاقة بين التّطور المالي والحدّ من الفقر.

هناك القليل من الأدبيات التي تطرقت إلى مسألة العلاقة القائمة بين التطور المالي والحد من الفقر، فمن جهة يحتاج الفقراء إلى التمويل، ومن جهة أخرى يرغبون الفقراء في ادخار أموالهم لدى المؤسسات المالية من أجل رفع إنتاجية أصولهم، تحسين مداخيلهم والتأمين ضد الأزمات الاقتصادية التي قد تصيبهم، ومن أجل تحقيق ذلك لابد عليهم من الوصول إلى الخدمات المالية، إلا أنهم يواجهون العديد من المعوقات التي تحول دون وصولهم لهذه الخدمات المالية، وفي هذا الإطار حدد (Kpodar 2004) أثرين مباشرين للتطور المالي على الفقر متمثلين فيما يلي:

أوّلا: أثر قيّادة رأس المال.

الذّي تم تطويره من قبل Mckinnon (1973)، ويعتبر أثر قيادة رأس المال هو السبب الرئيسي الذي جعل Mckinnon في بداية السّبعينات، يدعوا إلى تحرير الأنظمة المالية للدول النامية من القيود المفروضة عليها، الممثلة أساسا في مراقبة أسعار الفائدة وتثبيتها عند مستويات منخفضة جدا، مع معدلات الاحتياطي الإلزامي المرتفعة، سياسة توجيه القروض، حيث أشار إلى أن الفقراء يتعرضون

للعديد من القيود المادية التي تمنعهم من الاستفادة من الخدمات البنكية، حيث يمكن أن يكون لبعض الفقراء القدرة على الادخار، لكن ليس لديهم إمكانية الوصول إلى القطاع المالي، بسبب بعد مكان إقامتهم عن الفروع البنكية، وتوسع القطاع المالي يسمح للبنوك بزيادة عدد فروعها، من أجل أن تصبح الخدمات المالية قريبة أكثر من الفقراء، فيصبح بإمكانهم الحصول على عائد من ادخاراتهم، ويعتبر هذا الأمر أفضل مما لو قاموا باكتنازها، شريطة أن تكون معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، كما يمكن استعمال المدخرات المعبئة في منح تسهيلات القروض إلى العائلات الفقيرة.

إنّ تحليل (Mckinnon) يتم في إطار اقتصاد يتميّز بغياب أسواق مالية منظمة وعدم التمييز بين المدّخرين والمستثمرين، حيث أن المستثمرين هم أنفسهم المدخرين، والنظام المالي يتميز بضعف وغياب التمويل الخارجي، إذ أن جزء كبير من الاستثمارات يتم عن طريق التمويل الذاتي (يعتمد الفقراء على الأصول الحقيقية والأرصدة النقدية المتراكمة مسبقا من أجل تغطية النفقات الاستثمارية الخاصة)، وبالتالي لا يوجد فصل بين النقود والأصول المادية بالمعنى التقليدي للتبادلية (الإحلال) بين النقود والأصول الحقيقية، وإنما يوجد تكاملية، وتفسر هذه التكاملية من خلال الارتفاع المتوازن للعوائد الحقيقية للاحتفاظ بالنقود من جهة، والتشجيع على الادخار من جهة أخرى، هذا يعني أن العوائد الحقيقية على الأرصدة النقدية ترتفع مما يشجع الفقراء على ادخار نقودهم، وبالنتيجة جزء مهم من الاستثمارات سيتم تمويلها ذاتيا.

هذا الأثر يفسر مفهوم النقود باعتبارها قناة لرأس المال، ارتفاع إمكانية التمويل الذاتي تصبح أكبر عندما يتطور النظام المالي يسمح بتوفير فرص إيداع تجذب الفقراء. ولتفسير ذلك أوضح (Mckinnon) أن الأرصدة السائلة تمثل عنصر أساسي في تكوين رأس المال، لهذا السبب الادخار السائل وتكوين رأس المال يتغيران بشكل مواز، لذلك لابد من وجود نظام مالي متطور في توفير فرص للودائع والخدمات المالية لكل الأعوان الاقتصاديين بشكل عام، وبشكل خاص للفقراء، من أجل تنويع إمكانيات التمويل الذاتي، فإذا كان للفقراء مصلحة أكبر في الاحتفاظ بالنقود، فإن تكلفة فرصة الادخار تنخفض تلقائيا، فيؤدّي إلى تضخّم أثر القيادة ولذلك فإن التطور المالي لا يساهم في الحد من الفقر، ولذلك أكدّ (Mckinnon) على ضرورة تحرير الأنظمة المالية من القيود التي تمنع تطورها.

لقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا الأثر لأنه في حالة ارتفاع أسعار الفائدة واتجاهها إلى أن تصبح أعلى من العوائد المتوقعة من الاستثمار، سيصبح المستثمر يقارن بين معدل المردودية الداخلي على الإنفاق على رأس المال المحقق، ومعدل المردودية الحقيقي للأصول النقدية التي تشكل الادخار السائل، وبالتالي عندما تكون المردودية الحقيقية على الأرصدة السائلة أعلى مقارنة بالعائد الحقيقي المتوقع على رأس مال المستثمر في الأصول المادية، سيفضل المستثمر تكوين محفظة سائلة، ونجد أن التبادلية (الإحلال) التقليدية للأصول المالية والأصول المادية تتفوق أكثر على التكاملية. و في غياب أسواق مالية متطورة الأرصدة النقدية يجب أن تتراكم قبل القيام بالمشاريع وأنه حتى لو أن المؤسسات المالية لا توفر الائتمان للفقراء فإنها تبقى مفيدة لأنها توفر فرص مالية مربحة من أجل الادخار، وبالتالي يمكن للفقراء الوصول إلى الوساطة المالية من خلال الأرصدة النقدية. **(BOUKHATEM & MOKRANI, 2012, p. 135)**

ثانيا: أثر العتبة.

من أجل تسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات المالية يتطلب وصول النظام المالي إلى مستوى تطور معين (العتبة الأولى)، والذي يسمح له بأن يصبح أكثر تنافسية وقدرة على توفير هذه الخدمات إلى الفقراء، ومن بين الأسباب التي تعيق وصول الفقراء إلى الخدمات المالية هي:

- عدم وجود ضمانات كافية بسبب عدم وجود تناسق معلومات كبير في السوق المالي.
- وجود قيود مادية مثل التغطية غير الكافية من الفروع البنكية.
- عدم وجود مؤسسات مالية متخصصة في تقديم الخدمات المالية للفقراء. **(GUILLAMOUNT JEANNENEY & KPODAR, 2005, p. 9)** الأمر الذي يجعل الفقراء يضطرون إلى الخروج من القطاع المالي الرسمي، ويتحولون إلى القطاع المالي غير الرسمي، أو إلى اكتناز أموالهم والاعتماد على التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة فإن تطور النظام المالي لا يكون في صالح العائلات الفقيرة والأسوأ من ذلك أنه يقلل من متوسط دخل الفرد نتيجة تسببه في عدم المساواة، ولكن مع ذلك التطور المالي والابتكارات المالية تسمح بخفض تكاليف المعاملات في سوق الائتمان ويسمح بوضع خدمات مالية تتلاءم مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمصغرة، وتجعل القطاع البنكي الرسمي أكثر قدرة على توفير خدمات ادخار وائتمان مربحة للفقراء، وبالتالي فإن تطور النظام المالي يكون له تأثير ايجابي على متوسط دخل الفقراء، إلا أنه عندما يصل القطاع المالي إلى مستويات عالية جدا من التطور (العتبة الثانية) فإن هذا التطور (إذا لم يتم مراقبته والسيطرة عليه) يمكن أن يصبح مضر وينعكس سلبا على الفقراء، وذلك نتيجة تسببه في عدم الاستقرار المالي والأزمات المالية، وهذا ما أكد عليه (Guillaumont and Kpodar 2005) حيث أنه يمكن التحكم فيه من خلال مستوى التنمية الاقتصادي، فأثر التطور المالي على مداخيل الفقراء يتغير حسب مستوى التنمية الاقتصادية للدولة المعنية.

إذن يمكن القول أنه عند مستويات منخفضة من الدخل الوطني، يمكن للتطور المالي أن يتواجد ضمن مصيدة التخلف الذي يعني أن التطور المالي لا يؤثر إيجابا على الحد من الفقر، ثم عندما يصل الدخل الوطني إلى عتبة معينة أثر اقتصاديات الحجم والتعلم من خلال الممارسة تسمح للنظام المالي بالاستجابة بشكل ايجابي لاحتياجات الفقراء، وأخيرا عندما يبلغ الدخل الوطني مستوى عتبة أعلى من مستوى العتبة الأولى يصبح يتناقص هذا التأثير الايجابي.

وكخلاصة فإن العلاقة بين التطور المالي والفقر معقدة بسبب وجود العديد من القيود المباشرة والغير المباشرة، التي تؤثر سلبا على الدور الذي يلعبه التطور المالي في الحد من الفقر خاصة في حالة عدم الاستقرار المالي الذي يفسر من خلال وجود صعوبات وعراقيل على مستوى التطور المالي والتي تمس بصفة خاصة الفقراء، حيث وبحسب (Guenneney et Kpodar 2004) في معظم الدول النامية توجد عدم ثقة في القطاع البنكي بسبب عدم إمكانية تأمين سيولة المدخرين وهذا ما يحد من أثر Mckinnon إذ أن الفقراء يتأثرون بشكل أكبر من تجمد الودائع التي غالبا ما تترافق مع الأزمات المالية، خاصة أنهم لديهم فرص أقل لتنويع أصولهم ولا يمكنهم تحويل أموالهم إلى الخارج، التأثير الغير مباشر بدوره يرجع أساسا إلى وجود علاقة بين عدم الاستقرار المالي والفقر من خلال النمو الاقتصادي، في هذه الحالة عدم الاستقرار المالي يتسبب في معدلات نمو اقتصادي غير مستقرة الأمر الذي يؤثر سلبا على الفقراء.

(GUILLAUMONT GEANNENEY & KPODAR, 2004, p. 29)

المطلب الثّالث: العلاقة بين النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر.

إنّ وضوح الأثر الايجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين، حيث يؤكد البعض منهم على أن النمو الاقتصادي لا يقصي على الفقر، بل على العكس تماما، حيث أن يمكن أن يزيد من مشاكل الفقراء، حيث أشار كل من دزيز وسين أن النمو الاقتصادي لا ينتج عنه مردود بحسن الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، حيث تكمن نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو إعادة توزيع الثروة.

حتى القول بوجود علاقة إيجابية بين النمو والفقر لا يمكن أن يكون قولا مطلقا وبصورة دائمة، حيث أن النمو الاقتصادي السريع لا يؤدي دائما إلى آثار سريعة للحد من تفاقم الفقر، كما أن النمو الاقتصادي البطيء لا يؤدي في جميع الأحوال إلى تباطؤ الحد من الفقر، لذلك فإن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن تشمل الحد من الفقر مقارنة بأي معدل محدد للنمو الاقتصادي أو ما يسمى بمرونة الفقر، وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الإسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد سواء، فالنمو قد لا يؤثر على الفقر بشكل فعال، إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشئها هذا النمو، مما يؤدي إلى زيادة دخول الفقراء، والذي بدوره يتوقف على مدى تركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة. هذا بالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة الفقراء من الاستفادة من فرص العمل التي أتيحت، فلابد من توجيه الزيادة في النّمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر، ومع ذلك يبقى النّمو الاقتصادي من أساسيات الحدّ من الفقر رغم أنه غير كافي بحد ذاته. **(بن جلول، 2015، صفحة 45)**

خاتمة الفصل الثّالث:

مع تفاقم ظاهرة الفقر وتشعب أبعادها وانعكاساتها، زاد اهتمام أغلب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتشخيص ودراسة تلك الظاهرة، مما جعلها تقترب شيئا فشيئا إلى الإلمام بجوانبها الانسانية المختلفة، وهذا في محاولة إرساء استراتيجية ناجعة للتنمية البشرية محورها الإنسان باعتباره الوسيلة والغاية، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الفقر من عدة جوانب وخلصنا إلى أن الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة، كما تطرقنا أيضا إلى أنواعه والأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر من أسباب داخلية تشمل أسباب اقتصادية، سياسية، ديمغرافية واجتماعية وأسباب خارجية.

ثم انتقلنا إلى مؤشّرات قياس ظاهرة الفقر من زاوية الدّخل ومن زاوية الحاجات الأساسية، وطرق قياسه ومؤشّرات الفقر والتي تمثلت في مؤشر فجوة الفقر، مؤشر شدة الفقر، مؤشر سن الفقر، منحنى لورنز ومعامل جيني، ثم عرضنا النّظريات التي تناولت الفقر منها نظرية الحلقة المفرغة، نظرية رأس المال البشري، نظرية مالتوس، نظرية ثقافة الفقر، النظرية الاجتماعية، النظرية الفردية، نظرية ماركس ونظرية الرفاهية، ثم وضحنا أساليب مكافحة الفقر، لكن لا أحد يستغرب وجود الفقر في مجتمع ما لأنه موجود في جميع المجتمعات، وكأن الفقر من خصائص كل مجتمع إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونسبة الفقراء في المجتمع.

وختمنا هذا الفصل بتوضيح العلاقة بين التّطور المالي، النّمو الاقتصادي والحدّ من الفقر وكخلاصة فإن العلاقة بين التطور المالي والفقر معقدة، بسبب وجود العديد من القيود المباشرة وغير المباشرة، التي تؤثر سلبا على الدور الذي يلعبه التطور المالي في الحد من الفقر خاصة في حالة عدم الاستقرار المالي، أما فيما يخص علاقة النّمو الاقتصادي فهو يعتبر من أساسيات الحدّ من الفقر رغم أنه غير كافي بحد ذاته.

الفصل الرابع:

تحليل وقياس علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من الفقر في الجزائر

خلال الفترة الممتدّة من: (1990-2019)

باستخدام نموذج (ARDL).

تمهيد:

بعد قيامنا بالدّراسة النظرية لكل من التّطور المالي، النّمو الاقتصادي والفقر واستعراض الدراسات السابقة التي توضح العلاقة بينهما، سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي للحد من ظاهرة الفقر، خلال الفترة (1990-2019)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة (ARDL)، ولكنّ قبل ذلك سنتطرق إلى شرح نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزعة، من خلال ذكر لمحة عنها، مميزاتها وخطواتها، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات التي تخدم هذا الموضوع، من خلال شرح المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، ثم في الأخير نقوم بتقدير النموذج والتوصل إلى النّتائج النهائية، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

- **المبحث الأول: التّحليل النّظري لنموذج (ARDL) ؛**
- **المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحديد علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتأخيرات الموزّعة (ARDL).**

المبحث الأوّل: التّحليل النظري لنموذج (ARDL).

من أجل قياس وتحليل علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر، نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributes Lag-ARDL) والذي طور من طرف (Pesaran MH and Pesaran B,1997)، و (Pesaran and Shin, 1999) ، و (Pesaran et al, 2001)، إذ نستطيع من خلال هذا النموذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المفسرة في المديين القصير والطويل، (Short run and long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المفسرة في المتغير التابع.

إنّ أهم ما يميز اختبار الكامل المشترك باستخدام منهج الحدين (The Bounds Testing Approach) عن اختبارات التكامل المشترك الأخرى مثل (Engle and Granger 1987) و (Johanson 1988) و (Johansen and Juselius 1990)، تتطلب هذه الأخيرة أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، في هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، أي I(0) و I(1) وعلى عكس اختبار الحدود، كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان عدد المشاهدات صغيرا.

بناءاً على ما سبق تم اختيار نموذج (ARDL) لدراستنا كونه يتناسب مع حجم عينة الدراسة (1990-2019) أي 30 مشاهدة، وكذلك لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

المطلب الأول: لمحة عن نموذج (ARDL).

يمكن من خلال نموذج (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتعتبر نماذج (ARDL) نماذج انحدار المربعات الصغرى المعيارية، والتي تحتوي على فترات تأخير (Lags) في كل من المتغيّر التابع والمتغيّرات المستقلة، وبالرغم من أن نماذج (ARDL) تستخدم في الاقتصادي القياسي في العشر سنوات الأخيرة كطريقة لاختبار علاقات المدة الطويل والتكامل المشترك بين المتغيّرات، ويرمز لها كالآتي:

حيث: $ARDL\ (p, q_1, \dots\dots, q_k)$

p: عدد الفجوات في المتغير التابع.

q_1 : عدد الفجوات في المتغير المفسر الأول.

q_k : عدد الفجوات في المتغير المفسر k.

وبالتالي يمكن كتابة النموذج كالآتي:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i y_i + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q_j} X_{j,t-i}\, \beta_{j,i} + \varepsilon_t$$

وتسمّى X_j المتغيرات المفسرة التي لا تحتوي على فترات تأخير $(q_j = 0)$ بالانحدارات الساكنة أو الثابتة، في حين تسمى بالانحدارات الديناميكية في حالة وجود فترات تأخير.

ولتحديد نموذج (ARDL) يجب تحديد عدد الفجوات في كل متغير، أيّ لابد من تحديد:

$(p, q_1, \dots., q_k)$ وذلك في ضوء المقاييس التّالية:

(Akaike AIC, Schwarz SC, Hannan-Quinn H-QC) لاختيار النموذج المناسب وذلك كبديل لمعامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$.

وحيث أنّ نموذج (ARDL) يقدر العلاقات الدّيناميكية بين المتغيّر التابع والمتغيرات المفسرة، فإنه يمكن من تحويل النموذج إلى صورة طويلة المدى، لتوضيح الاستجابة طويلة المدى للمتغير التابع للتغير في المتغير المستقل، ويمكن حساب الخطأ المعياري للمعاملات طويلة المدى من الخطأ المعياري للانحدار الأصلي، باستخدام طريقة دلتا، وهي طريقة لحل المعادلات باستخدام عدد محدد أو يسمى دلتا. **(سيدة، 2017، الصفحات 744-745)**

المطلب الثاني: مميّزات نموذج (ARDL).

تتميّز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة:

- يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة.

- أنّ نتائج تطبيقها تكون جيّدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا، وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة (عدد المشاهدات) كبيرا، حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

- أن استخدامها يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين القصير والطويل معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين. **(حواس و زرواط، صفحة 214)**

المطلب الثالث: خطوات نموذج (ARDL).

قبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج (ARDL) لابد من المرور بالخطوات التالية:

1- التّأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية فهذا يبطل منهجية نموذج (ARDL).

2- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، والذي يكون نوع خاص من نموذج (ARDL).

3- في الخطوة الثانية تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.

4- التّأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.

5- التّأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

6- تنفيذ اختبار الحدّين، Bounds Tests، لمعرفة ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

7- إذا كانت النتيجة ايجابية في الخطوة 06، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Uecm.

8- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 07 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق اختبار التّكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث:

1- **الإجراء الأوّل:** في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج Uecm، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي معيار (Hannan and Quinn 1979)، معيار (Akaike 1973) ومعيار (Schwarz 1978) ومعيار خطأ التوقع النهائي fpe.

2- **الإجراء الثّاني:** يتمثّل في تقدير uecm بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج، يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

3- **الإجراء الثّالث:** في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار (Wald).

4- **الإجراء الرّابع:** يتمثل في مقارنة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F المجدولة المناظرة المحسوبة، ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر، قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى متكاملة من الرتبة واحد صحيح حيث:

• إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

• إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

• أمّا إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، تكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه. **(مسلمي و رغيس، 2020، الصفحات 70-71)**

المبحث الثّاني: دراسة قياسية لتحديد علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحد من الفقر في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019).

المطلب الأوّل: نموذج الدراسة.

أولا: توصيف النّموذج.

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر، للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2019، باستخدام نموذج (ARDL).

$$LnPOV_t = \beta_0 + \beta_1 FD_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 GINI_t + \beta_4 OPN_t + \beta_5 INF_t + \varepsilon_t$$

$$(t = 1990, \dots, 2019)$$

حيث أن:

LnPOV: يمثل المتغير التابع الحد من الفقر، وتم قياسه بنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010، مأخوذ باللوغاريتم النيبيري لغرض الحصول على الشكل الخطي، بالاضافة إلى الحصول على تجانس البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية (التقليل من التباين).

FD : مؤشر التّطور المالي، وتم قياسه بثلاثة متغيرات مستقلة متمثلة في:

- الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

تم بناء مؤشر مركب للتطور المالي يشار إليه بالرمز (FD) ، يتكون من المؤشرات الثلاثة الرئيسية المعبرة عن التطور المالي، وهي (الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، المعروض النقدي بمعناه الواسع

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وباستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، التي تعد من بين أهم الطرق المستخدمة في تقليص عدد البيانات، كما أن من بين الأسباب الأخرى التي دفعتنا إلى بناء هذا المؤشر المركب للتطور المالي هو تجنب مشكلة الارتباطات المتعددة بسبب ما يمكن أن يؤدي إليه إدراج هذه المؤشرات الثلاثة من نتائج متحيزة للتقدير، نظرا للارتباط الشديد الذي يمكن أن يكون بينها.

الجدول رقم (02): نتائج التحليل بالمركبات الأساسية لمؤشر التطور المالي (FD).

```
. pca Var1 Var2 Var3

Principal components/correlationNumber of obs    =         30
Number of comp.  =          3
                                                  Trace            =          3
Rotation: (unrotated = principal)            Rho                =     1.0000

    ------------------------------------------------------------------------------
       Component |   EigenvalueDifference          Proportion   Cumulative
    -------------+----------------------------------------------------------------
           Comp1 |      2.18711      1.46296             0.7290       0.7290
           Comp2 |      .724154      .635421             0.2414       0.9704
           Comp3 |     .0887333            .             0.0296       1.0000
          ------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الطّالبتين، بالاعتماد على مخرجات (EViews 10)، أنظر الملحق رقم (01).

يبيّن الجدول أعلاه أن المركبة الأساسية الأولى تفسر حوالي 73% من التباين الإجمالي للبيانات الأصلية، وبالتالي فإن المؤشر المركب للتطور المالي المستخرج انطلاقا من المركبة الأساسية الأولى يعتبر جد ملائم لقياس التّطور المالي.

GDP: النّمو الاقتصادي، وتم قياسه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنويا) أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010.

GINI: معامل جيني، كمؤشّر لعدم المساواة في الدخل، يقيس هذا المؤشر مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العام.

OPN: مؤشر الانفتاح التّجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)، يقيس أهمية التجارة الخارجية ويحسب هذا المغير بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، والذي له تأثير كبير على التخفيف من حدة الفقر، إذ ينظر إليه على أنه يساهم في تحسين الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجيا.

INF: مؤشر التّضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون % سنويا)، لأن معدل التضخم المرتفع سيضر بالفقراء بسبب تقييد وصولهم إلى الخدمات المالية، والخطأ العشوائي ε_t .

المعلمة β_0 تمثل الثابت، $\beta_1 , \beta_2 , \beta_3, \beta_4 , \beta_5$ فهي المعلمات لمؤشر التطور المالي (FD)، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP)، معامل جيني (GINI)، الانفتاح التجاري (OPN) ومؤشر التّضخم (INF) على التوالي، أما (t) يمثل السنوات من سنة 1990 حتى سنة 2019، وتم الحصول على البيانات بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (WDI)، والجدول التالي يصف متغيرات الدراسة كالتالي:

الجدول رقم (03): وصف متغيرات الدراسة.

الرمز	المتغير
LnPOV	لوغاريتم نصيب الفرد من النّفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية ممثل لمتغير الحد من الفقر.
FD	مؤشر التّطور المالي.
GDP	نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي ممثل للنّمو الاقتصادي
GINI	معامل جيني.
OPN	مؤشر الانفتاح التّجاري.
INF	مؤشر التّضخم.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

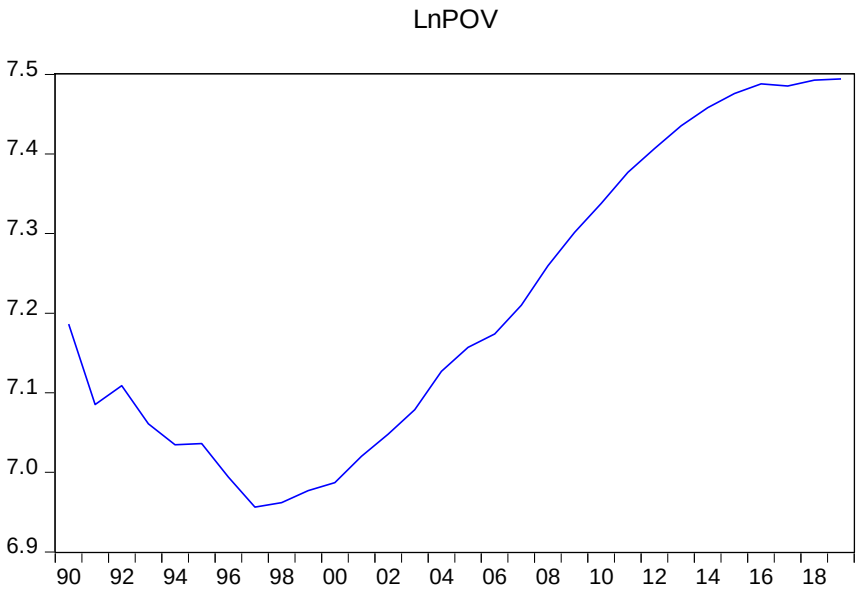
ثانيا: التّحليل الوصفي للبيانات.

1-تطوّر متغيّر لوغاريتم نصيب الفرد من النّفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (LnPOV):

هو نفقات الاستهلاك النّهائي للأسر المعيشية مقسومة على عدد السكان، إن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر هي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة التي تشتريها الأسر المعيشية، وهو يستثني مشتريات المساكن ولكنه يشمل إيجارات محتملة للمساكن التي يشغلها

مالكوها، كما تشمل المدفوعات والرّسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص، وهنا تشمل نفقات الاستهلاك المنزلي نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، حتى عند الإبلاغ عنها بشكل منفصل من قبل البلد. **(العكيلي، 2008، صفحة 270)**

الشّكل رقم (04): تطوّر نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).



المصدر: من إعداد الطّالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02) باستخدام برنامج EViews 10.

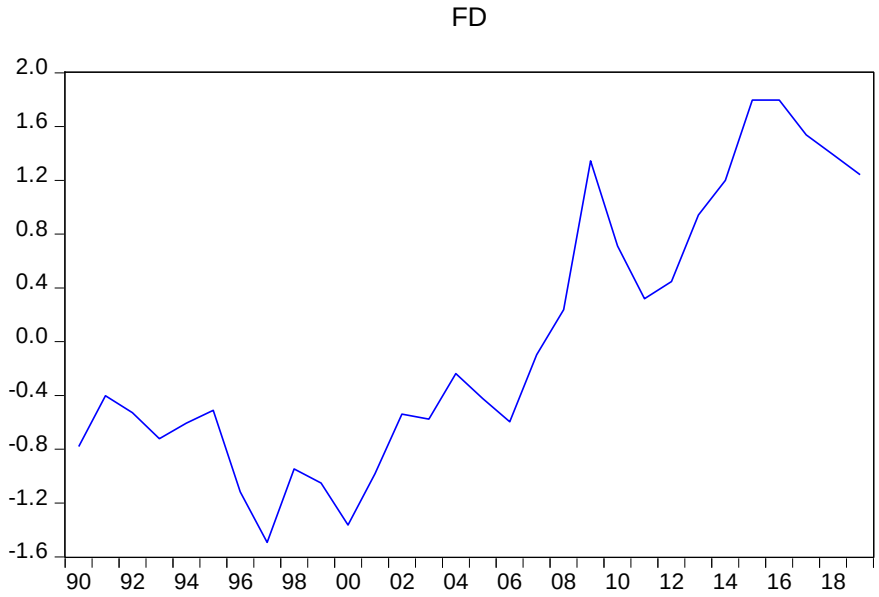
التّعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من خلال الفترات المختلفة والتي تقتصر من سنة 1990 إلى 2019 بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر.

حيث نلاحظ خلال الفترة (1990- 2000) أن النّفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية كانت متذبذبة، إذ أنّها ترتفع قليلا ثم تعاود الانخفاض مرّة أخرى، أما خلال الفترة (2001-2019) فإن النّفقات النّهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في تطور مستمر.

2- تطوّر متغير مؤشر التطور المالي (FD):

الشكل رقم (05): تطور مؤشر التنمية المالية في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02) باستخدام برنامج EViews 10.

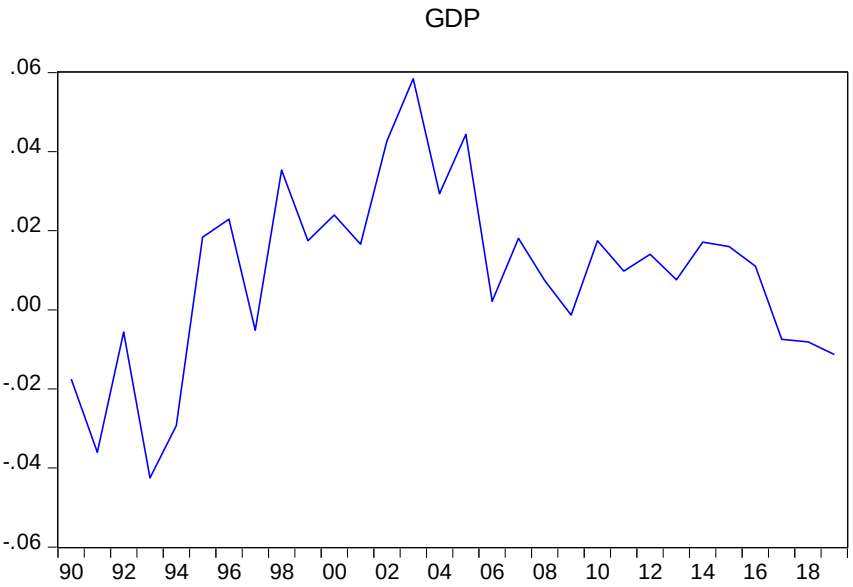
التعليق:

يتّضح من خلال المنحنى البياني أعلاه أن مؤشر التطور البياني شهد مرحلتين في الجزائر، المرحلة الأولى كانت من الفترة (1990-2007)، حيث سجل هذا المؤشر معدل سلبي يعكس تأخر القطاع المالي في الاستجابة للتحولات التشريعية خاصة قانون النقد والقرض 90-10 والذي كان وقتها يعتبر بمثابة بداية التحول التدريجي من قطاع مالي مكبوح ماليا، إلى قطاع مالي متحرر، ويمكن إرجاع هذا المعدل السالب إلى تأخر افتتاح سوق للأوراق المالية إلى غاية 1999، وضعف نصيب القطاع الخاص من الائتمان إلى جانب ضعف المصارف الجزائرية في تقديم خدمات مالية حديثة بعد عقود من التدخل الحكومي الكابح لنشاطها، أما في المرحلة الثانية (2008-2019) فقد سجل المؤشر تذبذبا أحيانا واستقرار نسبي، ولكن بشكل عام عرف المؤشر ارتفاع واضح عن الفترة السابقة.

3-تطوّر متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP):

وهو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين، يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد، بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد أو الأجانب خلال سنة معينة. **(عبد الفتاح عبد الفراج، 2009، صفحة 16)**

الشّكل رقم (06): تطور متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من (1990-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02) باستخدام برنامج EViews 10.

التعليق:

من خلال الشّكل البياني يتضح أن نصيب الفرد من النّاتج المحلي الإجمالي تميز بالضعف في بداية التسعينات حيث سجل معدلات سلبية في الفترة من 1990 إلى 1994، وذلك راجع إلى الرّكود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية ودخولها في أزمة اجتماعية وأمنية، وفي سنتي 1995 و1996 بدأت معدلات النمو تشهد تطورا وتحسنا حيث سجلت نسب موجبة قدرت بـ 1,83% و 2,29% على الترتيب، ليرتفع بعدها إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2003 بنسبة 5,84% وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب الخليج، بعد هذه الفترة تميزت نسب النمو بالانخفاض نتيجة تراجع حصة الجزائر في

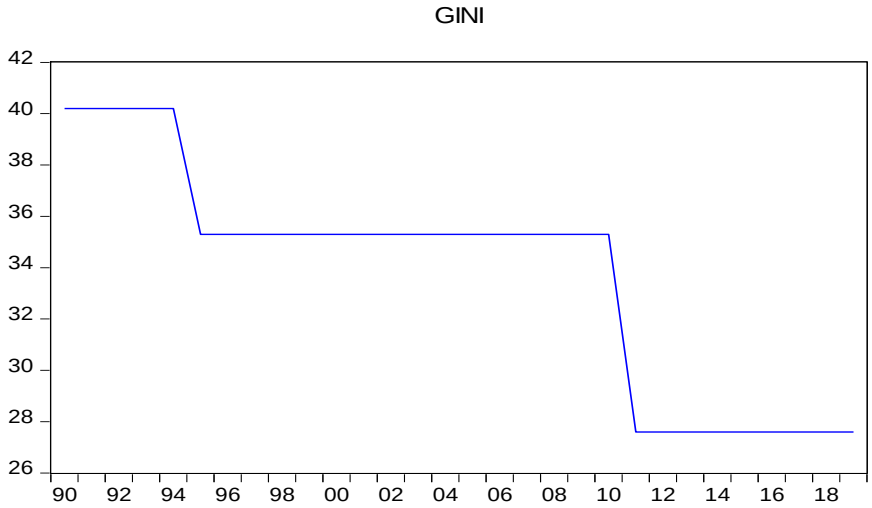
السوق العالمية للغاز الطبيعي وظهور منافسين آخرين لتبلغ نسبته سنة 2015 بنسبة 1,16%، ليعاود الانخفاض السلبي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة 2017, 2018, 2019.

من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن النمو الاقتصادي مرهونا بالتقلبات المناخية والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، بسب الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.

4- تطوّر متغير معاملي جيني (GINI):

يعتبر هذا المعامل من أكثر الطّرق المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، وهو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد في مجتمع ما عن خط المساواة، فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز وخط التساوي، التي يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التساوي المطلق، وقيمته تتغير بين الصفر (تعني هذه القيمة أن كل الأفراد لها نفس الدخول)، أي المساواة الكاملة في توزيع الدخول، والقيمة واحد التي تعني عدم المساواة الكاملة، أي أن فرد واحد يحصل على كل الدخل في المجتمع، كلما كان توزيع الدخل غير متساو، فإن لورنز يبتعد عن خط التوزيع المتساوي ويزيد حجم المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوي، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع وينخفض بانخفاضه. **(ناظم و خليفة عبيد المحمدي، 2016، صفحة 159)**

الشّكل رقم (07): تطوّر معامل جيني في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من (1990-2019).



المصدر: من إعداد الطّالبتين، بناء على بيانات الملحق رقم (02) بالاعتماد على برنامج EViews 10.

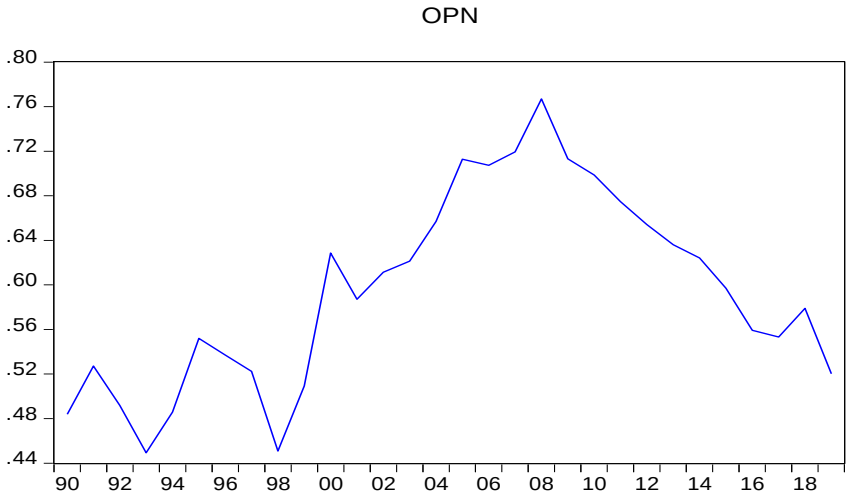
التّعليق:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن معامل جيني عندما تقترب قيمته من الصفر، يعني وجود عدالة توزيع الدخل (مع صعوبة تحقيق ذلك على أرض الواقع)، ولما تقترب من الواحد يدل ذلك على عدم وجود عدالة، بحيث من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل في الجزائر لم يعرف على طول فترة الدراسة تذبذبات وتقلبات حادة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الحكومة الجزائرية في سياساتها وبرامجها الاقتصادية لم تول اهتماما كبيرا بتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وإنما كان هدفها هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، فقد شهدت السنوات الأولى أي (1990-1994) استقرارا ملحوظا نوعا ما في معامل جيني، الذي بلغت نسبته 40,2%، بينما الفترة (1995-2010) انخفض فيها معامل جيني كمؤشر لتوزيع الدخل، حيث بلغت نسبته 35,3% مقارنة بالفترة السابقة، والذي يشير إلى أن هناك تحسن طفيف في توزيع الدخل، وفي الفترة الأخيرة (2011- 2019) سجل معامل جيني انخفاضا، حيث بلغت نسبته 27,6%.

5- تطوّر متغيّر الانفتاح التّجاري (OPN):

يعرف الانفتاح التّجاري على أنّه "تحرير النشاط التجاري بين الدول من القيود والحواجز الاقتصادية، ومن بين مؤشراته (الصادرات+الواردات)/الناتج المحلي الإجمالي، وهو إجمالي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. **(أوباية، 2020، صفحة 1096)**

الشكل رقم (08): تطوّر متغير الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2019).



المصدر: من إعداد الطّالبتين، بالاعتماد على الملحق رقم (02) باستخدام برنامج EViews 10.

التعليق:

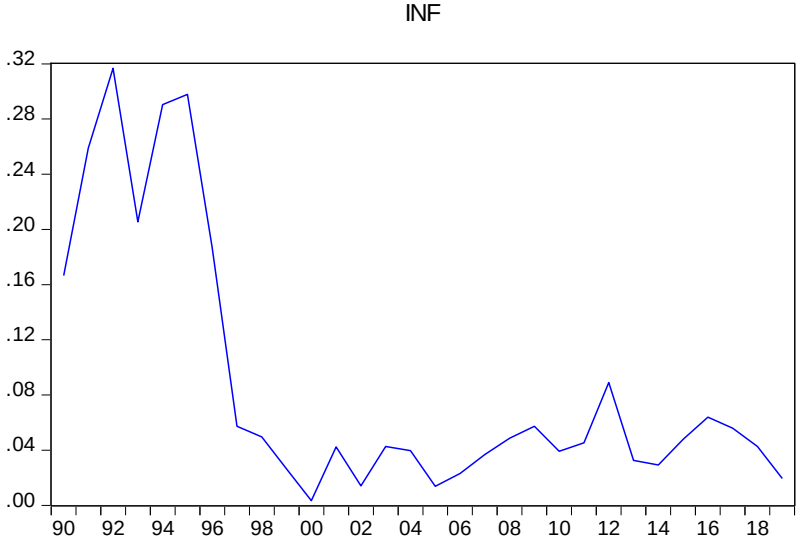
حسب ما بيّنه الشكل أعلاه، عرف الانفتاح التّجاري تذبذبا خلال الفترة (1990-2000)، حيث ارتفعت النسبة في المتوسط للفترة (1995-2000)، نظرا لاتخاذ إجراءات كبيرة في تحرير التجارة الخارجية، والذي بلغ 50,9% سنة 1999، وهذا يعني أن الاقتصاد الجزائري منفتح بشكل ضعيف على السوق العالمية، ومنذ عام 2001 ازدادت درجة الانفتاح التجاري بدرجة كبيرة، من 58,7% إلى 76,7% سنة 2008، بسبب ارتفاع أسعار النفط وإلى النمو الكبير في الواردات، بالاضافة إى أنها تزامنت مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، أما خلال الفترة من (2008-2019) فقد عرفت انخفاضا مستمرا من 76,7% سنة 2008 إلى 52% سنة 2019، بسبب انخفاض صادرات المحروقات.

يتّضح لنا مما سبق أن درجة الانفتاح التّجاري، تتعلق بتغير أسعار النفط العالمية التي تميزت بعدم الاستقرار، وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، مما لا يعكس بشكل جيد درجة الانفتاح التجاري.

6-تطوّر متغيّر التّضخم (INF):

يقصد به ارتفاع المعدل العام للأسعار، خلال فترة زمنية محددة، والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر، ويتم قياسه بشكل عام باحتساب الناتج الكلي الاسمي (بالأسعار الجارية) والناتج الكلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) واستنتاج الرقم القياسي لأسعار الناتج الكلي (المحلي)، الذي يطلق عليه المخفض الضمني للناتج. **(العيسى و قطف، 2006، صفحة 257)**

الشّكل رقم (09): تطوّر معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على بيانات الملحق رقم (02) باستخدام برنامج EViews 10.

التّعليق:

من خلال دراسة وتحليل البيانات لتطور معدّل التّضخم في الجزائر، خلال الفترة (1990-2019)، تبين لنا أن من الشكل أعلاه أن معدل التضخم عرف تذبذبا كبيرا خلال هذه الفترة، حيث شهدت الفترة الممتدة من (1990-1995) ارتفاعا قياسيا في معدل التّضخم، حيث وصل سنة 1995 إلى نسبة 29,77%.

وخلال الفترة (1996-2000) شهد التّضخم تراجعا كبيرا جدا فقد وصل مع نهاية سنة 2000 إلى أقل نسبة قدرت بـ 0,33 % ، بسبب السياسة المالية والنقدية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر.

في حين شهدت الفترة (2001-2005)، استقرار واضحا في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة، فقد تمكنت الحكومة الجزائرية من السيطرة على التضخم، وساعدها في ذلك تراجع حجم المديونية الخارجية وخدمة أعبائها، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما انعكس بصورة إيجابية على حالة الميزان التجاري ومن ثم على الوضع العام لميزان المدفوعات.

في حين شهدت الفترة الممتدة من (2006-2019) عودة الاضطرابات لمعدّلات التضخم من جديد، حيث ظهرت الضغوط التضخمية سنة 2007 بوصول معدل التضخم إلى 3.67%، وهذا يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية حيث يتمحور معدل التضخم حول نسبة ، وهذا يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية حيث يتمحور معدل التضخم حول نسبة 3%، فيما عدا ذلك وصل التضخم إلى مستويات مرتفعة نوعا ما خاصة سنة 2012 وسنة 2016 أين بلغ 8,89% و 6,39% على التوالي.

ثالثا: اختبار استقرارية متغيّرات الدّراسة (اختبار جذر الوحدة).

عادة ما تتميز السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (Unit root test) لديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وقبل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي في السلسلة، أنظر الجدول التّالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيّرات الدراسة.

	ADF			PP		
	Level	1st Diff	Decession	Level	1st Diff	Decission
LnPOV	2.282595	-4.045828***	I(1)	-3.681256**		I(0)
FD	-2.876490	-4.986292***	I(1)	-0.840966	-5.012920***	I(1)
GDP	-1.860462*		I(0)	-2.517748**		I(0)
GINI	-1.532013	-5.196152***	I(1)	-1.785172*		I(0)
OPN	-0.060754	-5.086354***	I(1)	-0.035067	-5.078335***	I(1)
INF	-1.456265	-5.437953***	I(1)	-1.460781	-5.460685***	I(1)
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant *MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: من إعداد الطّالبتين، بناء على برنامج EVIEWS 10 أنظر الملحق رقم (03).

من خلال الجدول رقم (04)، يتّضح حسب اختبار ديكي فولر الموسع، عدم سكون المتغيرات (LnPOV, FD, GINI, OPN, INF) في المستوى، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 2%و 5%، بعد أخذ الفرق الأول لها Stationary in the 1st difference، نستنتج من ذلك أن المتغيرات السابقة الذكر متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أي I(1)، كما تشير النتائج أن المتغير (GDP) ساكن في المستوى Stationary in the level، نستنتج من ذلك أن هذا المتغير متكامل من الدرجة صفر، أي I(0)، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبار الحدين في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

أمّا حسب اختبار فليبس بيرون يتضح عدم سكون المتغيرات (FD, OPN, INF) في المستوى، في حين وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1% و 2%و 5%، بعد أخذ الفرق الأول لها (Stationary in the 1st difference)، نستنتج من ذلك أن المتغيرات السابقة الذكر متغيرات متكاملة

من الدّرجة الأولى، أي I(1)، كما تشير النتائج أن المتغيرات (LnPOV, GDP, GINI)، ساكنة في المستوى، نستنتج من ذلك أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، أي I(0)، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبار الحدين في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

المطلب الثّاني: تقدير النّموذج.

أولا: اختبار فترة الإبطاء المثلى للنّموذج.

بعد تحديد درجة التكامل لمتغيرات الدراسة، والتأكد من أنها متكاملة من الرتبة (0) أو الرتبة (1)، وقبل تقدير العلاقة في الأجل القصير والأجل الطويل وفق نموذج (ARDL)، بين المتغير التابع المتمثل في: لوغاريتم نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (LnPOV)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر التنمية المالية (FD)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معامل جيني (GINI)، الانفتاح التجاري (OPN) والتضخم (INF).

يستلزم تحديد فترات الإبطاء المثلى للفروق، ويتم ذلك وفق خمسة معايير وهي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	52.9833			0.00118	-3.91527	-3.83714
1	76.9708	47.975	.000175	-5.8309	-5.73974	-5.4873
2	77.2172	0.49284	.000188	-5.7681	-5.66392	-5.37541
3	77.3717	0.30904	.000204	-5.69764	-5.58044	-5.25587
4	84.485	14.227*	0.000125*	-6.20708	-6.07686*	-5.71623*
5	85.5926	2.2152	0.000126	-6.21605*	-6.0728	-5.67611
6	86.1322	1.0793	0.000134	-6.17769	-6.02142	-5.58866
(*) تمثل العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار، عند مستوى معنوية (5%).						
LR : Sequential modified LR test statistic.						
FPE : Final Prediction Error.						
AIC : AKAIKE Information Criterion.						
HQIC : Hannan-Quinn Information Criterion.						
SBIC : Schwarz Information Criterion.						

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج STATA 16. أنظر الملحق رقم (04).

من خلال الجدول رقم (05)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي P=4 حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية.

ثانيا: نتائج التّقدير باستخدام معيار (BIC).

الجدول رقم (06): نتائج التقدير باستخدام معيار (BIC)

ARDL(2,3,3,3,3,3) R-squared = 0.9998

LnPOV	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|
LnPOV				
L1	2.496892	.5067459	4.93	0.008
L2	-2.651381	.8234052	-3.22	0.032
FD				
--	-.0423299	.0197817	-2.14	0.099
L1	.0004343	.008982	0.05	0.964
L2	.0579727	.0264005	2.20	0.093
L3	.0850677	.0219519	3.88	0.018
GDP				
--	.0654421	.187099	0.35	0.744
L1	-.1212907	.1872377	-0.65	0.552
L2	-.8525854	.2951313	-2.89	0.045
L3	-1.319093	.4029941	-3.27	0.031
GINI				
--	.0095557	.004353	2.20	0.093
L1	.0041703	.0022906	1.82	0.143
L2	-.0342431	.0101575	-3.37	0.028
L3	-.0100544	.0037486	-2.68	0.055
OPN				
--	.2254314	.0782699	2.88	0.045
L1	.2680092	.1082491	2.48	0.069
L2	.2373441	.104816	2.26	0.086
L3	.3243677	.1039934	3.12	0.036
INF				
--	1.003524	.2991081	3.36	0.028
L1	-.251968	.095738	-2.63	0.058
L2	-.184521	.084831	-2.18	0.095
L3	.2690829	.1040634	2.59	0.061
CONST	8.694833	2.662386	3.27	0.031

المصدر: من إعداد الطّالبتين، بناء على مخرجات STATA16، أنظر الملحق رقم (05)

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن النموذج الأمثل حسب معيار (BIC) هو ARDL (2,3,3,3,3,3) أي أن المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية له درجتي تأخير، أما كل من المتغيرات المستقلة المتمّثلة في: مؤشّر التّطور المالي (FD)،

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معامل جيني (GINI)، الانفتاح التجاري (OPN) والتضخم (INF) كان لهم ثلاث درجات تأخير، كما نلاحظ أن معامل التحديد قدر بـ 0.9998 هذا يدل أن 99.98% تم تفسيرها من قبل هذه المتغيرات.

ثالثا: اختبار التّكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL).

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيّرات الدّراسة وفقا لمنهج اختبار الحدين (Bounds test)، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج اختبار الحدود، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F تقع ضمن القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى فإن النّتيجة غير حاسمة.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		1%	5%	10%
8.341	**الحد الأدنى I(0)**	4.688	3.226	2.637
	الحد الأعلى I(1)	6.649	4.711	3.926

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج STATA 16، أنظر الملحق رقم (06).

يتبيّن لنا من خلال الجدول رقم (07) أعلاه أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة (8,341)، جاءت أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة المقترحة من طرف (Kripfganz & Schneider, 2018)، عند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%)، والمساوية إلى (6.649، 4.711، 3.926) على الترتيب، ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

رابعا: تقدير العلاقة بين متغيرات النموذج باستخدام نموذج (ARDL) في الأجلين القصير والطويل.

بما أن النّتائج السابقة أكدت على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التّوازنية طويلة الأجل، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج

$ARDL\,(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5)$ ، ويمكن الحصول على معاملات الأجل الطويل من النموذج السّابق بالطريقة المبيّنة سابقا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج (ARDL)

D.LnPOV	Coef	Std-Error	t-statistic	prob
LnPOV				
L1	-1.154489	.3483481	-3.31	0.030
LR				
FD	.0876101	.0085533	10.24	0.001
GDP	-1.929449	.2016559	-9.57	0.001
GINI	-.0264805	.0018871	-14.03	0.000
OPN	.9139565	.0753599	12.13	0.000
INF	.7242318	.0905848	8.00	0.001
SR				
LnPOV				
L1	2.651381	.8234052	3.22	0.032
FD				
D1	-.1434748	.0447489	-3.21	0.033
LD	-.1430405	.0443843	-3.22	0.032
L2D	-.0850677	.0219519	-3.88	0.018
GDP				
D1	2.292969	.7355363	3.12	0.036
LD	2.171679	.6484625	3.35	0.029
L2D	1.319093	.4029941	3.27	0.031
GINI				
D1	.0401271	.0138727	2.89	0.044
LD	.0442975	.0135076	3.28	0.031
L2D	.0100544	.0037486	2.68	0.055
OPN				
D1	-.829721	.2567149	-3.23	0.032
LD	-.5617118	.1736257	-3.24	0.032
L2D	-.3243677	.1039934	-3.12	0.036
INF				
D1	.1674061	.0612315	2.73	0.052
LD	-.0845619	.1037379	-0.82	0.461
L2D	-.2690829	.1040634	-2.59	0.061
cons	8.694833	2.662386	3.27	0.031

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات STATA 16. أنظر الملحق رقم (07)

- **تقييم نموذج الأجل الطويل:**

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ ما يلي:

إنّ نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير، ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل، بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن.

- إشارة معامل إحصائية تصحيح الخطأ سالبة (1.154489-)، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5%)، وذلك لأن (Prob=0.030<0,05)، الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب ومعنوي، ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 1.15% من اختلالات توازن نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية في الأجل الطويل، أي ما يقارب 10 أشهر و 17 يوم.
- وجود أثر ايجابي لمؤشّر التّطور المالي على نصيب الفرد من النّفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، لأن(Prob=0,001<0,01)، هذا يدل على أنه كلما ارتفع مؤشر التطور المالي بـ 1% سيؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 0,088%، في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.

- وجود أثر سلبي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن (Prob=0.001< 0,01)، هذا يدل على أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 1% سيؤدي إلى تفاقم الفقر بنسبة 1.92%، في الأجل الطويل.

- وجود أثر سلبي لمعامل جيني على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن (Prob=0,000<0,01)، هذا يدل على أنه كلما ارتفع معامل جيني بـ 1% سيؤدي إلى تفاقم الفقر بنسبة 0,026% في الأجل الطويل.

- وجود أثر ايجابي لمؤشّر الانفتاح التّجاري على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن

(Prob=0,00<0,01)، هذا يدل أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بـ 1% سيؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 0,91% في الأجل الطويل.

- وجود أثر ايجابي لمؤشر التضخم على نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (الحد من الفقر)، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وذلك لأن (Prob=0,001< 0.01)، هذا يدل أنه كلما ارتفع مؤشر التضخم بـ 1% سيؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 0,72% في الأجل الطويل.

- **تقييم نموذج الأجل القصير.**

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- الفرق الأول لمتغير التّطور المالي D(FD) يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا بالمتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية الذي يمثل الحد من الفقر (LnPOV) وذلك خلال المدى القصير.

- أما الفرق الأول لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي D(GDP) الممثل للنمو الاقتصادي فهو يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بالمتغير التابع لوغاريتم نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر الذي يمثل الحد من الفقر (LnPOV).

- أما الفرق الأول لمعامل جيني D(GINI) يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بالمتغير التابع نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر النهائية الممثل لمتغير الحد من الفقر (LnPOV).

- أمّا الفرق الأول لمؤشر الانفتاح التّجاري D(OPN) فهو يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا، بالمتغير التابع نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية الممثل لمتغير الحد من الفقر (LnPOV) وذلك خلال المدى القصير.

- والفرق الأول لمؤشر التضخم D(INF) يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%، بالمتغير التابع نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية الممثل لمتغير الحد من الفقر (LnPOV).

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة منعدمة فإن قيمة نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية تكون عند حدود "8.694833"، وهي ذات معنوية إحصائية (عند مستوى معنوية 5%) وذلك لأن (Prob .=0.031< 0.05)

المطلب الثالث: الاختبارات التّشخيصية لنموذج (ARDL).

لدراسة صلاحية النموذج المقدر نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية وهي عبارة عن اختبارات قبلية للنموذج المقدر أي يجب التأكد من افتراضات النموذج قبل تقديره، وتتمثل هذه الاختبارات في ما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL المقدر.

الاختبار	اسم الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال	القرار
الارتباط الذاتي	Breuch-Godfrey LM	F-statistic	3.445125	0.3725	غياب مشكلة الارتباط الذاتي
عدم تجانس التباين	Breuch-Pagan	Chi- square	23.76082	0.3599	لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين
التوزيع الطبيعي	Jarque-bera	Chi-square	1.495813	0.473357	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
استقرار النموذج	Ramsey REST test	t-statistic	0.713548	0.5270	شكل النموذج موصف جيدا
		F-statistic	0.509151	0.5270	

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج STATA 16 أنظر الملاحق رقم (8، 9، 10).

أولا: اختبار الارتباط الذّاتي.

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار Breuch-Godfery Serial Corrélation LM test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (F-statistic=3.445125)،

باحتمال أكبر من 5%، (proba=0.3725>0.05)، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

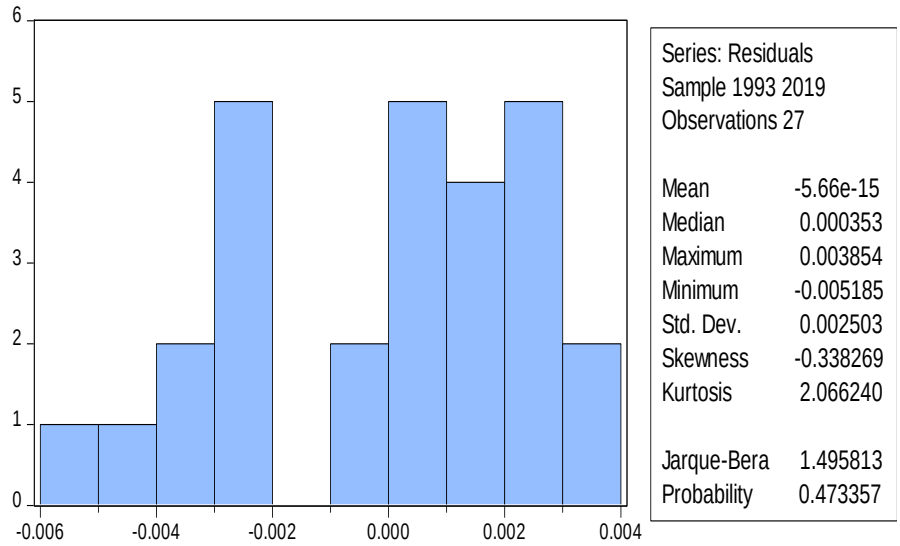
ثانيا: تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء) للنّموذج:

هناك عدة اختبارات للكشف أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (Breuch-Pagan)، وبناءا على نتائج الجدول السابق كانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (obs*R-squared= 23.76082)، باحتمال أكبر من 5% (proba=0.3599>0.05)، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تبيان حدود الخطأ.

ثالثا: اختبار شرط التوزيع الطّبيعي لبواقي النّموذج.

للتّحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي، تم استخدام (jarque-Bera) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي (J-B= 1.495813)، باحتمال أكبر من 5%، (proba=0.473357>0.05)، وهي نتيجة غير معنوية، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (10): نتائج اختبار التّوزيع الطبيعي.



المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EViews 10.

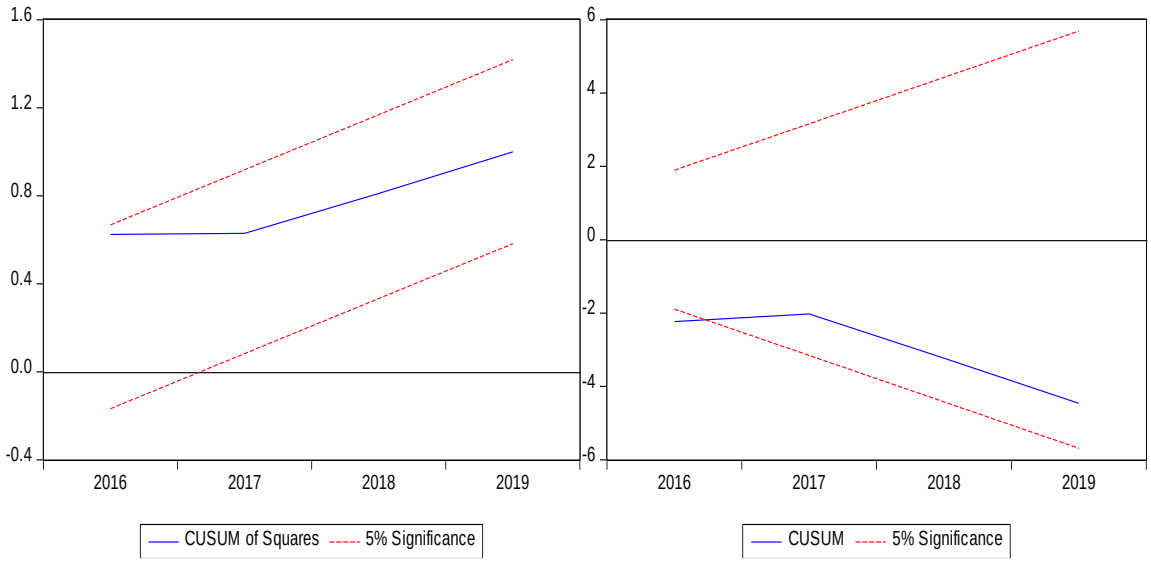
رابعا: اختبار استقرار النّموذج.

من خلال النّتائج، يشير اختبار Ramsey REST إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة t-statistic التي بلغت قيمتها و F-statistic تساوي إلى 0.5270 =Prob-value و Prob-value=0.5270 على الترتيب، أي أكبر من المعنوية 5%، وبالتالي نقبل بالشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنّموذج.

لكي نتأكّد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي استقرار معلمات النموذج المقدر، نستخدم اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Sum of Recursive Resisual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residual (CUSUM OF SQUARES)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع المنحنى البياني داخل الحدود الحرجة، ويوضح الشكل أدناه اختباري استقرار النموذج المقدر.

الشكل رقم (11): اختبار ثبات أو استقرار نموذج.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج EViews 10.

(*) الخطوط المستقيمة تمثل الحدود العليا والدنيا الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الشّكل رقم (11) أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الحدين (الخطين) الحرجين، والشيء نفسه بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) فهو يعبر وسط الحدين (الخطين) الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج (ARDL) المقدر مستقرا ومنسجما في الأجل الطويل والأجل القصير.

خاتمة الفصل الرّابع:

تناولت الدّراسة علاقة التّطور المالي والنّمو الاقتصادي للحدّ من ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم بناء نموذج لقياس العلاقة، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات التأخيرات الموزعة (Autorégressive Distribution Lag-ARDL).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (ADF) ولـ (PP)، ووفقا لهاذين الاختبارين استقرت بعض المتغيرات في المستوى، كما وصلت بعض المتغيرات لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، بعد أخذ الفرق الأول لها Stationary in the difference، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، أي I(0) و I(1).

2- بينت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدين (Bounds test)، وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

3- أظهرت نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل، أن الحد من الفقر في الجزائر المعبر عنه بنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية يعتمد بصورة أساسية على كل من مؤشر التطور المالي، الانفتاح التجاري والتضخم، أما بالنسبة لمعامل جيني والنمو الاقتصادي فإنهما يرتبطان بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع الحد من الفقر خلال فترة الدراسة.

4- بينت نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير أنه توجد علاقة معنوية إحصائيا تكتسي طابع الايجابية بين الحد من الفقر المعبر عنه بنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية وكل من النمو الاقتصادي، معامل جيني والتضخم، بينما يرتبط الحد من الفقر مع مؤشر التطور المالي، والانفتاح التجاري بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا.

خاتمة عامة.

خاتمة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو استخلاص أهم الاجراءات والسياسات التي تقلل أو تحد من ظاهرة الفقر بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك استنادا على بعض المؤشرات التي تؤثر على الحد من الفقر بطريقة أو بأخرى، وذلك بغية التقليل والحد من تفاقمه.

تمحورت الدراسة في البداية على تقديم نظرة شاملة حول ظاهرة الفقر، التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومحاولة لربط هذه الظاهرة ببعض المؤشرات المالية والاقتصادية لتبيين علاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي للحد من ظاهرة الفقر، ومن ثم تم التوسع في الموضوع وتجسيده في دراسة قياسية في الجزائر، وتم اختيار فترة الدراسة من سنة 1990 حتى سنة 2019.

وقد توصّلت نتائج الدّراسة إلى:

1- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (ADF) ولـ (PP)، ووفقا لهاذين الاختبارين استقرت بعض المتغيّرات في المستوى، كما وصلت بعض المتغيرات لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، بعد أخذ الفرق الأول لها Stationary in the difference، نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفر والدرجة الأولى، أي I(0) و I(1).

2- بيّنت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدين (Bounds test)، وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

3- أظهرت نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل، أن الحد من الفقر في الجزائر المعبر عنه بنصيب الفرد من النّفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية يعتمد بصورة أساسية على كل من مؤشر التطور المالي والانفتاح التجاري والتضخم **(هذا يؤكد صحة الفضية الأولى للدراسة)**، أما بالنسبة للنمو الاقتصادي ومعامل جيني (مؤشر التفاوت في الدخل) فإنهما يرتبطان بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا مع الحد من الفقر خلال فترة الدراسة.

4- بيّنت نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير أنه توجد علاقة معنوية إحصائيا تكتسي طابع الايجابية بين الحد من الفقر المعبر عنه بنصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر

المعيشية والنمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعامل جيني (مؤشر التفاوت في الدخل) والتضخم **(هذا ينفي صحة الفرضية الثانية للدراسة).**، بينما يرتبط الحد من الفقر مع مؤشر التطور المالي و الانفتاح التجاري بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا.

وعلى ضوء ما توصّلت إليه الدّراسة من نتائج، نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تطوير القطاع المالي في الجزائر، وزيادة فاعليته من خلال تطوير الخدمات المصرفية المقدمة، زيادة نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الودائع، وتخفيض القيود المفروضة على منح الائتمان، وزيادة الكثافة المصرفية، ليتمكن القطاع الخاص من الاستفادة من هذه الخدمات بصورة عامة والفقراء بصفة خاصة.
- تعزيز سبل الانفتاح التجاري، لما له من أثر ايجابي على الحد من الفقر.
- الاهتمام بالمؤسسات المعنية بقياس وتحديث مؤشرات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر، وتأسيس مؤسسات حكومية بحثية مدعومة لهذا الغرض، لما له من أهمية في توفير قاعدة بيانات صحيحة موثوق بها، تمكن الباحثين من تحليل ظاهرة الفقر والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بشكل علمي أكاديمي صحيح.

قائمة المراجع.

قائمة المراجع:

❖ قائمة الكتب:

1- أحمد جابر بدران. (14355هـ/2014م). **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** .القاهرة.

2- أسامة عبد الرحمان. (1997). ***تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3- اسماعيل عبد الرحمان، و حربي محمد موسى عريقات. (1999). ***مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد***. عمان: دار وائل.

4- اسماعيل محمد بن قانة. (2005). ***اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)*** .عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

5- آل شبيب ,د .ك .(2012) .***الأسواق المالية والنقدية*** .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

6- أنيسة بن رمضان. (2014). ***إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي***. الجزائر: دار هومة.

7- بن قدور ,أ .(2013) . ***تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي*** .الأردن :دار الراية للنشر والتوزيع.

8- التميمي ,ز .ح & .,السالم ,ر .ع .(2018) .***مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته*** .عمان :دار الأيتام للنشر والتوزيع.

9- جمال داوود سلمان الدليمي. (2015). ***التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب***. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

10- حربي محمد موسى عريقات. (2006). ***مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي***. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

11- الحناوي ,م .ص .,نهال فريد ,م & .,العبد ,ج .ا .(2004) .***أسواق المال والمؤسسات المالية*** .الاسكندرية : الدار الجامعية .

12- رحيم ,ح .(2008) .***الاقتصاد المصرفي -مفاهيم، تحاليل وتقنيات*** .-قسنطينة -الجزائر :دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع.

13- رمزي ,ز .(1993) .***قضايا مزعجة، مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة*** .مصر :مكتبة مدبولي.

14- الزري ,ع .ا & .,غازي ,ف .(2000) .***الأسواق المالية*** .عمان –الأردن :دار وائل للنشر.

15- زياد ,ر & .,جودة ,م .(2006) .***الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك*** .(éd. 03) الأردن :دار وائل للنشر.

16- سعيد عبد الحميد مطاوع. (2001). ***الأسواق المالية المعاصرة***. مصر: مكتبة أم القرى.

17- سليمان ,ن .(2015) .***التقنيات البنكية وعمليات الائتمان*** .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

18- السيد متولي ,ع .ا .(2010) .***الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير*** .عمان :دار الفكر.

19- عبد اللطيف مصطفى، و عبد الرحمان سانية. (1435هـ/2014م). ***دراسات في التنمية الاقتصادية***. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

20- العذاري ,ع .د & .,الدعمي ,ه .ز .(2010) .***قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي*** .الأردن :دار جديد للنشروالتوزيع.

21- فرحان طالب ,ع .(2011) .***الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف*** .عمان–الأردن :دار الصفاء.

22- فرهاد محمد علي الأدهن. (1414هـ/1994م). ***التنمية الاقتصادية الشاملة: من منظور إسلامي***. القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

23- فطيمة حاجي. (2017). ***إشكالية الفقر***. عمان: دار الراية للنشر.

24- الليثي ,م .ع .(1974) .***التنمية الاقتصادية*** .دار الجامعات المصرية.

25- محمد أحمد السريتي، و عي عبد الوهاب نجا. (2008). ***النظرية الاقتصادية الكلية***. مصر: الدار الجامعية.

26- محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا. (2008). ***التنمية الاقتصادية:المفاهيم والخصائص_ النظريات الاستراتيجيات_ المشكلات***. مصر.

27- محمد علي الشرقاوي. (1437هـ/2016م). ***النمو الاقتصادي وتحديات الواقع***. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع.

28- مدحت القريشي. (2007). ***التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات***. الأردن: دار وائل للنشر.

29- النجفي ,س .ت & .,القريشي ,م .ص .(1980) .***مقدمة في اقتصاديات التنمية*** .العراق :دار الكتاب للطباعة والنشر جامعة الموصل.

❖ قائمة الأطروحات والرسائل:

30- ابتسام ساعد. (2009). ***تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد*** *(رسالة ماجستير)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة العربي التبسي.

31- أحمد ضيف. (2015). ***أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر*** *(أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: الجزائر 3.

32- بن دحمان ,آ .(2016) .**التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية** (أطروحة دكتوراه) .56 .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,تلمسان :أبي بكر بلقايد.

33- بن قبلية ,ز .ا .(2016) .**أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر** (أطروحة دكتوراه) .30 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,تلمسان :أبو بكر بلقايد.

34- بوكساني ,ر .(2006) .**معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها** (أطروحة دكتوراه) .79 .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :الجزائر 3.

35- حفصاوي ,ن .ا .**(2018) .دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر ومصر** (2016-1990) (أطروحة دكتوراه) .48 .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,باتنة :جامعة الحاج لخضر.

36- حكيم لوح. (2017). ***دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات*** *(مذكرة ما جستر)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الرحمان بن باديس.

37- رتيبة نجاوي، و وداد علوش. (2017). ***أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2015)*** *(مذكرة ماستر)*. المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية: جامعة يحي فارس.

قائمة المراجع.

38- سيد أحمد كبداني. (2013). ***أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية*** *(أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

39- العبادلة ,س .س .(2014) .**دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية** (رسالة ماجستير غير منشورة) .29 .كلية التجارة ,غزة –فلسطين :الجامعة الإسلامية.

40- عيد العزيز شرابي، و ناشدة بوزيدي. (2009). **تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية** (رسالة ماجستير). 18. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة: الإخوة منتوري.

41- فريدة سليماني. (2014). ***دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك –حالة الجزائر (1970-2012)–*** *(مذكرة ماستر)*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة: جامعة آكلي محند أولحاج.

42- فوزي ,و & .,عبد الباسط ,م .(2008) .**دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر** (أطروحة دكتوراه) .5 .كلية التجارة ,الأردن :عين الشمس.

43- كنزة مجاهد. (2016). ***تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة–*** *(أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

44- المعموري ,م .ع .**(2000) .تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية العراق دراسة حالة** (رسالة ماجستير)108 .، .109كلية الإدارة والاقتصاد :جامعة بغداد.

45- الوليد قسوم ميساوي. (2018). ***أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر*** منذ *1993 (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

❖ مجلات ودوريات:

46- بن قانة ,ا & .,بوغزالة ,أ .ع .(2015) .**قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة .(2014-1990)** *مجلة الدراسات الاقتصادية الكلية* .267 .p ,(01)

47- حمد خلف ,ع .(2011) .**قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق** . *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية* 183 .p ,(64) *12* ,.،.184

48- حمانة ,ك & .,دبوش ,ع .ا .(2015) .**محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط" للفترة .(2011-1996)** *مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الانساني*.1602.1601 .p ,(09) *29* .

قائمة المراجع.

49- شلجي ,ا ,.غربي ,ي .س & ,.قهيري ,ف04، 05فيفري .2019**علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي على ضوء بعض الدراسات الاقتصادية القياسية** .*مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية* .(p. 03)مسيلة :جامعة محمد بوضياف.

50- البشير ,ع .ا & ,.بواعلي ,د .س .**قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة اقتصاد الجزائر –تطورات نظريات النمو الاقتصادي** .*منتدى الاقتصاديين المغاربة* (p. 14.15)، الشلف :جامعة حسيبة بن بوعلي.

51- النوني ,ا ,2020) .جوان. **المقاربات النظرية المفسرة له** .*مجلة العلوم الانسانية* .369 .p ,(02) *07* ,

52- بن جلول ,خ .**(2015) .محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VARخلال الفترة (1980-2014)**. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية* .42 .p ,(01)

53- بورني ,ن & ,.عزوز ,ن .ا ,2021) .جانفي .**إشكالية ظاهرة الفقر في ظل المقاربات النظرية** .*المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات* .111 .p ,(01) *04* ,

54- سلطان ,ب .(2007) .**الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر** .*مجلة العلوم الانسانية* .p ,(02) 20.

55- عريس ,م & ,.بابا ,ع .ا .(2011) .**محددات وأسباب الفقر في الجزائر** .*مجلة الاستراتيجية والتنمية* *04* , (07), p. 275.

56- عزوز ,أ & ,.ضيف ,أ ,(2017) .جوان .**أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها** .*مجلة علمية دولية محكمة* (22), p. 350.

57- قصيفي ,ج .ف .(1996) .**الفقر في غرب آسيا** .*ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء عن القضاء الفقر* .p) , .(198دمشق.

58- قورين ,ح .ق ,(2014) .جوان .**ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل ظاهرة الطفرة المالية، البطالة والتضخم** .*الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* .16 .p ,(12)

59- مقدم ,ع & ,.العايب ,ع .ا .(2007) .**القياس الكمي لمؤشرات الفقر في إطار مسبباته واستراتيجيات مكافحته، إشارة إلى تجربة ماليزيا** .*ندوة دولية حول :تجارب مكافحة الفقر العالمي العربي الإسلامي* .(p. 265) البليدة :جامعة سعد دحلب.

قائمة المراجع.

❖ **التقارير:**

60- البنك الدولي. (1990). ***تقرير عن التنمية في العالم***. واشنطن.

61- الصقور ,م .(1996) .***السياسات الاجتماعية والفقر في المنطقة العربية*** .دمشق :تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر.

62- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2001). ***دليل مؤشرات التنمية البشرية***. الأمم المتحدة: ورشة عمل حول مؤشرات التنمية.

63- (ESCWA) ا .ا **.(2005)** .***سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة من أعضاء في ESCAW***. الأمم المتحدة، نيويورك.

❖ **مراجع باللغة الأجنبية:**

64- AGHION, P., & HOWITT, P. (2000). ***Théorie de la croissance endogène***. (d. fabrice mazerolle, Trad.) paris.

65- Béji, S. (2009, décembre). **le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'epreuve de la mondialisation financière** (thèse de doctorat). 20. france: université paris Xlll-nord.

66- BOUKHATEM, J., & MOKRANI, B. (2012). **effets directs du développement financier sur la pauverté: validation empirique sur un panel de pays à bas et moyen revenu.** (160), p. 135.

67- DIATKINE, S. (1996). ***institution et mécanismes monétaires*** (éd. 2). (A. COLIN, Trad.) paris.

68- Gordon, R. ***Macroeconomics***. 1999.

69- GUILLAMOUNT JEANNENEY, S., & KPODAR, K. (2005). ***financial development, financial instability and poverty***. CSAE working papers.

70- GUILLAUMONT GEANNENEY, S., & KPODAR, K. (2004). ***développement financier, instabilité financière et réduction de la pauverté***. CERDI 2tudes et documents.

71- MISHKIN, F. (2004). ***Monnaie, banque et marchés financiers*** (éd. 7). pearson.

72- MVOGO, J. P. (2012**). les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne définition -enjeaux- réalités et propositions** (thèse de doctorat). 87. france: université paris dauphin.

73- NAFZIGER, E. (2006**).** ***economic development*** (éd. 4). newyork: combridge university press.

74- OSCAL, T. (1997). ***A gender analysus: Report prepared for the gender equality unit, swedish international development cooperation***. Agency (Sida), institute of development studies.

75- RAGOT, X. (2005/2006). ***Théorie De la croissance et economie de long terme coures de macroéconomie financière***. paris.

76- ROCHINGER, M. (2000). ***Macroéconomie***. france: Ellipses marketing.

قائمة الملاحق.

الملحق رقم (01):

	Var 1	Var 2	Var 3	FD
1990	0,561432167	0,285894207	0,617711404	-0,7790551
1991	0,462891665	0,318413271	0,491113099	-0,401567
1992	0,072548176	0,307574894	0,519419948	-0,5274343
1993	0,06617753	0,290909081	0,501014581	-0,7209114
1994	0,064891049	0,300801429	0,453186723	-0,6060765
1995	0,05199387	0,309085562	0,371694458	-0,5099169
1996	0,053649027	0,256784143	0,330058365	-1,117091
1997	0,039074169	0,224469725	0,360814341	-1,492229
1998	0,045638225	0,271484817	0,423768224	-0,9464201
1999	0,053880893	0,262476692	0,422077032	-1,050995
2000	0,059656414	0,23563915	0,37829734	-1,362558
2001	0,080142626	0,268410528	0,568489398	-0,9820883
2002	0,121998006	0,306533916	0,627242678	-0,5395003
2003	0,112223232	0,30340657	0,62819064	-0,5758069
2004	0,10997779	0,332635401	0,592653125	-0,2364927
2005	0,119291474	0,316564048	0,538276933	-0,423071
2006	0,121170966	0,301704566	0,572839324	-0,595571
2007	0,129900997	0,344694714	0,640936465	-0,0964875
2008	0,12795803	0,373484451	0,629858394	0,2377322
2009	0,162658042	0,468764568	0,731608716	1,343859
2010	0,152082372	0,414302818	0,690546987	0,7116044
2011	0,137159234	0,38053207	0,680616009	0,3195554
2012	0,140253067	0,391527261	0,679543982	0,4471993
2013	0,164978911	0,434111585	0,717297314	0,9415699
2014	0,183519782	0,456265759	0,793094817	1,19877
2015	0,217117468	0,507807182	0,820007036	1,797124
2016	0,228758055	0,507777299	0,788843696	1,796774
2017	0,244029267	0,485434447	0,793286476	1,537398
2018	0,248298047	0,472787902	0,813439685	1,390586
2019	0,258984069	0,459911006	0,808226049	1,241099

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برنامج EViews 10.

الملحق رقم(02): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2019).

	LnPOV	FD	GDP	GINI	OPN	INF
1990	7,18640191	-0,7790551	-0,01754073	40,2	0,48380714	0,16652534
1991	7,0852577	-0,401567	-0,03601134	40,2	0,52717587	0,25886387
1992	7,10881472	-0,5274343	-0,00564733	40,2	0,49189084	0,31669662
1993	7,06101009	-0,7209114	-0,04250994	40,2	0,44922813	0,20540326
1994	7,03463127	-0,6060765	-0,02931113	40,2	0,48584438	0,29047656
1995	7,03607275	-0,5099169	0,0183641	35,3	0,55191005	0,29779626

1996	6,99422156	-1,117091	0,02290848	35,3	0,53705148	0,18679076
1997	6,95625262	-1,492229	-0,00519933	35,3	0,52243912	0,05733523
1998	6,96199341	-0,9464201	0,03534351	35,3	0,45094451	0,04950162
1999	6,9769245	-1,050995	0,01748717	35,3	0,50929109	0,02645511
2000	6,98705695	-1,362558	0,02399506	35,3	0,62858359	0,00339163
2001	7,02021614	-0,9820883	0,0165966	35,3	0,5870615	0,04225988
2002	7,04787649	-0,5395003	0,04262079	35,3	0,61134212	0,01418302
2003	7,07864693	-0,5758069	0,05840908	35,3	0,62124761	0,04268954
2004	7,12696393	-0,2364927	0,02934504	35,3	0,65701422	0,039618
2005	7,15698376	-0,423071	0,04438277	35,3	0,71278582	0,01382447
2006	7,17386844	-0,595571	0,00214819	35,3	0,70730004	0,02311499
2007	7,20992642	-0,0964875	0,01808249	35,3	0,71938106	0,03678996
2008	7,25967331	0,2377322	0,00738171	35,3	0,76684539	0,04858591
2009	7,30150475	1,343859	-0,00134668	35,3	0,71324323	0,0573706
2010	7,33780426	0,7116044	0,01746776	35,3	0,69866644	0,03911062
2011	7,37697865	0,3195554	0,00980205	27,6	0,67474306	0,04524212
2012	7,40669011	0,4471993	0,01401797	27,6	0,65404979	0,08891451
2013	7,435453	0,9415699	0,00761675	27,6	0,63610824	0,03254239
2014	7,45817656	1,19877	0,0171045	27,6	0,62414316	0,02916927
2015	7,4759814	1,797124	0,01600478	27,6	0,59695166	0,04784447
2016	7,48793504	1,796774	0,01104568	27,6	0,55925668	0,06397695
2017	7,48532544	1,537398	-0,007505	27,6	0,55321333	0,05591116
2018	7,49286687	1,390586	-0,00811209	27,6	0,57898623	0,0426999
2019	7,4943099	1,241099	-0,01130692	27,6	0,52026356	0,01951768

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي (WDI).

الملحق رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة.

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level						
		LNPOV	FD	GDP	GINI	OPN	INF
With Constant	t-Statistic	0.0514	-0.6550	-2.7103	-0.9639	-1.5535	-1.4250
	Prob.	***0.9560***	***0.8427***	***0.0845***	***0.7525***	***0.4929***	***0.5563***
		n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6813	-2.0303	-2.5065	-2.3462	-0.5939	-2.0535
	Prob.	***0.0400***	***0.5610***	***0.3228***	***0.3978***	***0.9718***	***0.5488***
		**	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.0529	-0.8410	-2.5177	-1.7852	-0.0351	-1.4608

	Prob.	***0.9193***	***0.3429***	***0.0137***	***0.0709***	***0.6628***	***0.1318***
		n0	n0	**	*	n0	n0
	At First Difference						
		d(LNPOV)	d(FD)	d(GDP)	d(GINI)	d(OPN)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.6866	-5.0805	-8.4079	-5.5568	-4.9579	-5.4823
	Prob.	***0.0008***	***0.0003***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0004***	***0.0001***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7275	-5.7237	-13.4467	-5.4369	-5.1488	-5.6760
	Prob.	***0.0039***	***0.0004***	***0.0000***	***0.0007***	***0.0014***	***0.0004***
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1143	-5.0129	-8.5521	-5.1962	-5.0783	-5.4607
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***
			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)				
	At Level						
		LNPOV	FD	GDP	GINI	OPN	INF
With Constant	t-Statistic	-2.3856	-0.8299	-2.2842	-1.0304	-1.5230	-1.4744
	Prob.	***0.1552***	***0.7954***	***0.1837***	***0.7287***	***0.5080***	***0.5321***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0682	-2.8765	-2.6822	-2.3462	-0.8492	-1.9030
	Prob.	***0.5385***	***0.1845***	***0.2505***	***0.3978***	***0.9486***	***0.6272***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.2826	-0.8732	-1.8605	-1.5320	-0.0608	-1.4563
	Prob.	***0.9930***	***0.3292***	***0.0607***	***0.1158***	***0.6541***	***0.1329***
		n0	n0	*	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(LNPOV)	d(FD)	d(GDP)	d(GINI)	d(OPN)	d(INF)
With Constant	t-Statistic	-4.8407	-4.9873	-8.4079	-5.4861	-4.9728	-5.4823
	Prob.	***0.0006***	***0.0004***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0004***	***0.0001***
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.7114	-4.9693	-8.7605	-5.3797	-5.1333	-5.4574
	Prob.	***0.9614***	***0.0022***	***0.0000***	***0.0008***	***0.0015***	***0.0007***
		n0	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9397	-4.9863	-8.5521	-5.1962	-5.0864	-5.4380
	Prob.	***0.3001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		n0	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برنامج EViews 10.

الملحق رقم (04): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى.

```
. varsoc LnPOV, maxlag(6) exog(FD GDP GINI OPN INF)

   Selection-order criteria
   Sample:  1996 - 2019                        Number of obs      =        24
```

lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	52.9833				.00118	-3.91527	-3.83714	-3.62076
1	76.9708	47.975	1	0.000	.000175	-5.8309	-5.73974	-5.4873
2	77.2172	.49284	1	0.483	.000188	-5.7681	-5.66392	-5.37541
3	77.3717	.30904	1	0.578	.000204	-5.69764	-5.58044	-5.25587
4	84.485	14.227*	1	0.000	.000125*	-6.20708	-6.07686*	-5.71623*
5	85.5926	2.2152	1	0.137	.000126	-6.21605*	-6.0728	-5.67611
6	86.1322	1.0793	1	0.299	.000134	-6.17769	-6.02142	-5.58866

```
   Endogenous:  LnPOV
    Exogenous:  FD GDP GINI OPN INF  _cons
```

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برمجية STATA 16.

الملحق رقم (05): نتائج التقدير باستخدام معيار (BIC)

```
ARDL(2,3,3,3,3,3) regression

Sample: 1993 - 2019                             Number of obs     =         27
                                                F(  22,      4)   =    1160.83
                                                Prob > F          =     0.0000
                                                R-squared         =     0.9998
                                                Adj R-squared     =     0.9990
Log likelihood =  123.93657                     Root MSE          =     0.0064
```

LnPOV	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
LnPOV						
L1.	2.496892	.5067459	4.93	0.008	1.08994	3.903845
L2.	-2.651381	.8234052	-3.22	0.032	-4.93752	-.3652417
FD						
--.	-.0423299	.0197817	-2.14	0.099	-.0972528	.012593
L1.	.0004343	.008982	0.05	0.964	-.0245039	.0253725
L2.	.0579727	.0264005	2.20	0.093	-.0153269	.1312724
L3.	.0850677	.0219519	3.88	0.018	.0241195	.146016
GDP						
--.	.0654421	.187099	0.35	0.744	-.4540281	.5849123
L1.	-.1212907	.1872377	-0.65	0.552	-.6411459	.3985645
L2.	-.8525854	.2951313	-2.89	0.045	-1.672001	-.0331694
L3.	-1.319093	.4029941	-3.27	0.031	-2.437984	-.2002022
GINI						
--.	.0095557	.004353	2.20	0.093	-.0025301	.0216415
L1.	.0041703	.0022906	1.82	0.143	-.0021895	.0105301
L2.	-.0342431	.0101575	-3.37	0.028	-.0624448	-.0060414
L3.	-.0100544	.0037486	-2.68	0.055	-.0204621	.0003533
OPN						
--.	.2254314	.0782699	2.88	0.045	.0081195	.4427434
L1.	.2680092	.1082491	2.48	0.069	-.0325384	.5685569
L2.	.2373441	.104816	2.26	0.086	-.0536718	.5283601
L3.	.3243677	.1039934	3.12	0.036	.0356357	.6130996
INF						
--.	1.003524	.2991081	3.36	0.028	.1730663	1.833981
L1.	-.251968	.095738	-2.63	0.058	-.5177794	.0138433
L2.	-.184521	.084831	-2.18	0.095	-.4200497	.0510077
L3.	.2690829	.1040634	2.59	0.061	-.0198434	.5580093
_cons	8.694833	2.662386	3.27	0.031	1.302865	16.0868

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برنامج STATA 16.

الملحق رقم (06): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدين.

```
. estat ectest

Pesaran, Shin, and Smith (2001) bounds test

H0: no level relationship                                       F =     8.341
Case 3                                                          t =    -2.005

Finite sample (5 variables, 29 observations, 0 short-run coefficients)

Kripfganz and Schneider (2018) critical values and approximate p-values
```

	10%		5%		1%		p-value	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F	2.637	3.926	3.226	4.711	4.688	6.649	0.000	0.003
t	-2.560	-3.856	-2.935	-4.316	-3.722	-5.279	0.242	0.650

```
do not reject H0 if
    both F and t are closer to zero than critical values for I(0) variables
      (if p-values > desired level for I(0) variables)
reject H0 if
    both F and t are more extreme than critical values for I(1) variables
      (if p-values < desired level for I(1) variables)
```

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برنامج STATA 16.

الملحق رقم (07): نتائج نموذج (ARDL) غير المقيد.

D.LnPOV	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
ADJ						
LnPOV						
L1.	-1.154489	.3483481	-3.31	0.030	-2.121658	-.1873192
LR						
FD	.0876101	.0085533	10.24	0.001	.0638622	.111358
GDP	-1.929449	.2016559	-9.57	0.001	-2.489336	-1.369563
GINI	-.0264805	.0018871	-14.03	0.000	-.03172	-.021241
OPN	.9139565	.0753599	12.13	0.000	.7047239	1.123189
INF	.7242318	.0905848	8.00	0.001	.472728	.9757357
SR						
LnPOV						
LD.	2.651381	.8234052	3.22	0.032	.3652417	4.93752
FD						
D1.	-.1434748	.0447489	-3.21	0.033	-.2677176	-.0192319
LD.	-.1430405	.0443843	-3.22	0.032	-.2662712	-.0198098
L2D.	-.0850677	.0219519	-3.88	0.018	-.146016	-.0241195
GDP						
D1.	2.292969	.7355363	3.12	0.036	.2507933	4.335145
LD.	2.171679	.6484625	3.35	0.029	.3712582	3.972099
L2D.	1.319093	.4029941	3.27	0.031	.2002022	2.437984
GINI						
D1.	.0401271	.0138727	2.89	0.044	.0016104	.0786439
LD.	.0442975	.0135076	3.28	0.031	.0067944	.0818005
L2D.	.0100544	.0037486	2.68	0.055	-.0003533	.0204621
OPN						
D1.	-.829721	.2567149	-3.23	0.032	-1.542476	-.1169662
LD.	-.5617118	.1736257	-3.24	0.032	-1.043774	-.0796496
L2D.	-.3243677	.1039934	-3.12	0.036	-.6130996	-.0356357
INF						
D1.	.1674061	.0612315	2.73	0.052	-.0025997	.3374119
LD.	-.0845619	.1037379	-0.82	0.461	-.3725845	.2034606
L2D.	-.2690829	.1040634	-2.59	0.061	-.5580093	.0198434
_cons	8.694833	2.662386	3.27	0.031	1.302865	16.0868

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برنامج STATA 16.

الملحق (08): اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.445125	Prob. F(3,1)	0.3725
Obs*R-squared	24.61808	Prob. Chi-Square(3)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 07/27/21 Time: 17:06
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPOV(-1)	-0.385263	0.367744	-1.047638	0.4852
LNPOV(-2)	0.595399	0.548468	1.085567	0.4739
FD	0.012656	0.013030	0.971322	0.5093
FD(-1)	0.004106	0.006586	0.623556	0.6450
FD(-2)	-0.015893	0.018539	-0.857256	0.5488
FD(-3)	-0.025067	0.018577	-1.349400	0.4060
GDP	-0.140845	0.146455	-0.961698	0.5124
GDP(-1)	-0.128727	0.169145	-0.761046	0.5859
GDP(-2)	0.226815	0.193912	1.169683	0.4503
GDP(-3)	0.401012	0.297302	1.348838	0.4061
GINI	-0.004712	0.003204	-1.470702	0.3802
GINI(-1)	-0.001665	0.003000	-0.554844	0.6775
GINI(-2)	0.008014	0.006708	1.194791	0.4436
GINI(-3)	0.003112	0.002624	1.185794	0.4460
OPN	-0.055011	0.061753	-0.890831	0.5367
OPN(-1)	-0.053161	0.071374	-0.744819	0.5925
OPN(-2)	-0.016279	0.072953	-0.223143	0.8602
OPN(-3)	-0.099785	0.069908	-1.427387	0.3890
INF	-0.174229	0.191800	-0.908387	0.5305
INF(-1)	0.007800	0.067703	0.115210	0.9270
INF(-2)	0.027013	0.074902	0.360650	0.7796
INF(-3)	-0.084229	0.073975	-1.138627	0.4588
C	-1.529635	1.694994	-0.902443	0.5326
RESID(-1)	-1.959010	0.774527	-2.529299	0.2397
RESID(-2)	-1.908109	1.467170	-1.300537	0.4173
RESID(-3)	-0.799593	1.161979	-0.688130	0.6163

R-squared	0.911781	Mean dependent var	-5.66E-15
Adjusted R-squared	-1.293705	S.D. dependent var	0.002503
S.E. of regression	0.003791	Akaike info criterion	-9.682489
Sum squared resid	1.44E-05	Schwarz criterion	-8.434646
Log likelihood	156.7136	Hannan-Quinn criter.	-9.311440
F-statistic	0.413415	Durbin-Watson stat	2.865943
Prob(F-statistic)	0.867549		

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على برنامج EViews 10.

الملحق رقم (09): اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.333715	Prob. F(22,4)	0.4313

Obs*R-squared	23.76082	Prob. Chi-Square(22)	0.3599
Scaled explained SS	0.278022	Prob. Chi-Square(22)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/27/21 Time: 17:25
Sample: 1993 2019
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002622	0.002339	1.121174	0.3250
LNPOV(-1)	0.000381	0.000445	0.855237	0.4406
LNPOV(-2)	-0.000735	0.000723	-1.016324	0.3669
FD	-1.27E-05	1.74E-05	-0.730612	0.5055
FD(-1)	-7.79E-06	7.89E-06	-0.987216	0.3794
FD(-2)	4.02E-05	2.32E-05	1.734046	0.1579
FD(-3)	2.05E-05	1.93E-05	1.061750	0.3482
GDP	0.000357	0.000164	2.172509	0.0955
GDP(-1)	0.000118	0.000164	0.715768	0.5137
GDP(-2)	-0.000544	0.000259	-2.097610	0.1039
GDP(-3)	-0.000478	0.000354	-1.350019	0.2483
GINI	7.29E-06	3.82E-06	1.905657	0.1294
GINI(-1)	-1.38E-06	2.01E-06	-0.683796	0.5317
GINI(-2)	-1.23E-05	8.92E-06	-1.382266	0.2391
GINI(-3)	-1.23E-06	3.29E-06	-0.373485	0.7277
OPN	5.44E-05	6.88E-05	0.790785	0.4733
OPN(-1)	9.99E-05	9.51E-05	1.050399	0.3528
OPN(-2)	7.96E-05	9.21E-05	0.863996	0.4363
OPN(-3)	7.11E-05	9.14E-05	0.778757	0.4796
INF	0.000332	0.000263	1.265165	0.2745
INF(-1)	-9.71E-05	8.41E-05	-1.154702	0.3125
INF(-2)	-2.30E-05	7.45E-05	-0.309282	0.7725
INF(-3)	8.02E-05	9.14E-05	0.877641	0.4297

R-squared	0.880030	Mean dependent var	6.03E-06
Adjusted R-squared	0.220197	S.D. dependent var	6.35E-06
S.E. of regression	5.61E-06	Akaike info criterion	-21.55152
Sum squared resid	1.26E-10	Schwarz criterion	-20.44766
Log likelihood	313.9456	Hannan-Quinn criter.	-21.22329
F-statistic	1.333715	Durbin-Watson stat	2.969774
Prob(F-statistic)	0.431279		

المصدر: من إعداد الطالبتين، بناء على مخرجات EViews 10.

الملحق رقم (10): استقرار النموذج.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNPOV LNPOV(-1) LNPOV(-2) FD FD(-1) FD(-2) FD(-3) GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GINI GINI(-1) GINI(-2) GINI(-3) OPN OPN(-1) OPN(-2) OPN(-3) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.713548	3	0.5270
F-statistic	0.509151	(1, 3)	0.5270

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.36E-05	1	2.36E-05
Restricted SSR	0.000163	4	4.07E-05
Unrestricted SSR	0.000139	3	4.64E-05

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LNPOV
Method: ARDL
Date: 07/27/21 Time: 17:28
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNPOV(-1)	-18.26386	29.09997	-0.627625	0.5748
LNPOV(-2)	19.39543	30.90979	0.627485	0.5749
FD	0.306663	0.489549	0.626420	0.5755
FD(-1)	-0.013501	0.021757	-0.620538	0.5789
FD(-2)	-0.424008	0.676056	-0.627180	0.5750
FD(-3)	-0.621872	0.991011	-0.627513	0.5748
GDP	-0.306561	0.558300	-0.549098	0.6212
GDP(-1)	1.054099	1.659323	0.635258	0.5704
GDP(-2)	6.292826	10.01882	0.628100	0.5745
GDP(-3)	9.718109	15.47396	0.628030	0.5745
GINI	-0.067587	0.108211	-0.624587	0.5765
GINI(-1)	-0.028310	0.045585	-0.621039	0.5786
GINI(-2)	0.251288	0.400302	0.627747	0.5747
GINI(-3)	0.074045	0.117928	0.627882	0.5746
OPN	-1.615159	2.580830	-0.625829	0.5758
OPN(-1)	-1.973439	3.143381	-0.627808	0.5747
OPN(-2)	-1.713455	2.736217	-0.626213	0.5756
OPN(-3)	-2.383616	3.796700	-0.627813	0.5747
INF	-7.314425	11.66148	-0.627230	0.5750
INF(-1)	1.863224	2.966077	0.628178	0.5745
INF(-2)	1.345681	2.146398	0.626949	0.5752
INF(-3)	-1.982620	3.157582	-0.627892	0.5746
C	-34.36948	60.41895	-0.568853	0.6093
FITTED^2	0.585992	0.821233	0.713552	0.5270

R-squared	0.999866	Mean dependent var	7.216124
Adjusted R-squared	0.998840	S.D. dependent var	0.200005
S.E. of regression	0.006813	Akaike info criterion	-7.559471
Sum squared resid	0.000139	Schwarz criterion	-6.407616
Log likelihood	126.0529	Hannan-Quinn criter.	-7.216964
F-statistic	974.1254	Durbin-Watson stat	3.051335
Prob(F-statistic)	0.000047		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطّالبتين، بناء على برنامج EViews 10.